المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي–تيسمسيلت

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

# المعضلة الأمنية في العلاقات الجزائرية المغربية

# على ضوء قضية الصحراء الغربية

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين: إشراف الأستاذ: د/ مشري مرسي

1/ عقبـة بن يــزة

2/ سلمان زموري

**أعضاء لجنة المناقشة:**

أ/ بتة الطيب.....رئيسا

د/ مرسي مشري.....مشرفا ومقررا

د/ زيتوني مُحَمَّد.....عضوا مناقشا

**السنة الجامعية: 2019/2018**

بسم الله الرحمن الرحيم

**قال الله تعالى:" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون"** الزمر.9

**عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه".** كتاب الأربعين النووية

# شكر وتقدير

نتوجه بالشكر إلى من أفاض علينا بنعمه الكثيرة، وأمدنا بالقوة والعزيمة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع، إلى القائل في كتابه "لئن شكرتم لأزيدنكم"، فالحمد لله حمدا كثيرا.

ونتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور مشري مرسي لتفضله على الإشراف على هذه المذكرة، وعلى مجهوداته الطيبة فهو الذي خصنا بتوجيهاته و نصائحه الثمينة، وإلى أساتذتنا الكرام في المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي بتسمسيلت، ونخص بالذكر الأستاذ زيتوني مُحَّد، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد. وإلى عائلتينا الكريمتين بالأخص والدينا الأعزاء.

# مقدمة

لقد شكل الأمن عبر التاريخ أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية لدى رجال السياسة وصناع القرار، كما يعتبر حقل بحث واسع بالنسبة للباحثين والدارسين، فلقد جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في وجه التهديدات العسكرية.

إن بقاء الدول واستقلالها هو القيمة الأساسية لموضوع التهديدات إلا أن العديد من الباحثين قدموا صياغات جديدة للأمن تناولت فواعل أمنية غير الدول مثل الأفراد والمجتمعات، وقطاعات أمنية غير عسكرية مثل القطاعات الاقتصادية والمجتمعية و البيئية. وحسب الصياغات المفاهيمية للأمن، فالدولة تسعى لمواجهة التحديات والتهديدات سواء كانت تقليدية أو لاتماثلية، هذه التهديدات خلقت حالة من اللا أمن مشحونة بعدم الثقة والشك المتبادل، تجعل كل دولة تسعى لاتخاذ تدابير دفاعية رغبة في التفوق على نظيرتها وخوفا مما تكنه الدول الأخرى تجاهها، هذه الحالة يعبر عنها بالمعضلة الأمنية المبنية على الشك في النوايا وعدم اليقين.

من خلال ما سبق تتجه الدراسة نحو البحث في طبيعة العلاقة بين دولتين متجاورتين أساسيتين في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي وهما الجزائر والمغرب، بحيث نجد إذا نظرنا إلى العلاقات بينهما التي يسودها التوتر أن كلا الدولتان لا تتوقفان عن تبادل التخوفات والظنون.

حيث تعد مشكلة الصحراء الغربية أهم المشاكل المطروحة على الساحة السياسية لدول المغرب العربي على وجه الخصوص والوطن العربي على وجه العموم. وتأتي أهمية الصحراء الغربية من كونها السبب الرئيسي في الصراع وعدم الاستقرار بين دول المغرب العربي، وأحد أهم الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات الجزائرية ــ المغربية حيث أن أثرها يلقي بظلاله على استقرار كل دول المنطقة.

ومن هذا المنطلق فإن دراستنا ترمي إلى تبيان أثر مشكلة الصحراء الغربية ودورها في زرع حالة الشك والخوف بين الجارتين.

## 1- المشكلة البحثيـة:

تتمثل المشكلة البحثية في السؤال التالي:

مـــا مـــدى تفســـير مقاربـــة المعضـــلة الأمنيـــة للعلاقـــات الجزائريـــة المغربيـــة علـــى ضوء قضية الصحراء الغربية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة أسئلة مرتبطة بالموضوع محل الدراسة وهي:

- ما المقصود بالمعضلة الأمنيـة؟
- ما هي طبيعة العلاقات الجزائرية-المغربيـة؟
- إلى أي مدى تأثرت هذه العلاقات بالنزاع القائم في الصحراء الغربية؟
- إلى أي مـــدى يمكـــن أن يكـــون توافـــق مغـــربي-جزائـــري لتســـوية النـــزاع في الصحراء الغربية؟
- مـــا هـــي اســـتراتيجيات كـــل مـــن الجزائـــر والمغـــرب مـــن قضـــية الصـــحراء الغربية؟

## 2- فرضيات الدراسة:

كلمـــا زادت حـــدة النـــزاع في الصـــحراء الغربيـــة كلمـــا زاد ذلـــك مـــن شـــدة التـــوتر وتعقـــد الحال وبث حالة من الشك الدائم بين الجزائر والمغرب.

وتنطوي تحت ظل هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- كلمـــا كـــان إيجـــاد حـــل ســـلمي للقضـــية الصـــحراوية ســـريعا، كـــان أفضـــل وأسهل لإيجاد سبل التعاون وتفعيلها بين الجزائر والمغرب.
- كلمـــا زاد قبـــول المجتمـــع الـــدولي بتفعيـــل الحلـــول الأمميـــة، كلمـــا أدى إلى انفراج في الأزمة الصحراوية.

## 3- أسباب اختيار الموضوع:

**أ/ مبررات موضوعية:**

– إن الاهتمام بالموضوع هو ضرورة حتمية يفرضها وجود النزاع وطرفيه على الحدود الجزائرية وتواجد آلاف اللاجئين الصحراويين على التراب الجزائري.

– كما أن العلاقات الجزائرية المغربية هي ما يشكل العائق الأساسي في مسار الاتحاد المغاربي وكل ذلك يرجع بنسبة كبيرة جدًا إلى النزاع الصحراوي، بحيث أصبح هذا النزاع يشكل تهديدًا مستمرًا لأمن واستقرار المنطقة.

**ب/ مبررات ذاتية:**

بالنسبة للدوافع الذاتية فترجع إلى الانتماء والميول الشخصي إلى معرفة ما محل الجزائر من قضية الصحراء الغربية، والتعمق في خبايا التوتر الأمني والسياسي في العلاقات بين الجزائر والمغرب.

## 4- أهمية الموضوع:

تتناول هذه الدراسة المعضلة الأمنية في العلاقات الجزائرية المغربية، من خلال تبيان التطور التاريخي لهذه العلاقات وطبيعتها، والعوامل المتسببة في تأزمها مع التركيز على العامل الرئيسي والجوهري ألا وهو قضية الصحراء الغربية.

1- الأهمية العلمية:

- تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية كبرى في المجال الأمني والدولي لما لها من صلة بالتطور الملحوظ لمفهوم الأمن، ولما لهذا التطور من انعكاسات على المجتمع الدولي.
- الأهمية التي تتجلى من خلال مقاربة المعضلة الأمنية على الواقع الدولي، وضرورتها في تفسير النزاعات بين الدول.
- تحليل المتغيرات والعوامل المحددة لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، من خلال إبراز طبيعة التفاعلات بين البلدين.

- كمـا تـبرز أهميـة الموضـوع في أن قضـية الصـحراء الغربيـة تعـد مـن أبـرز المشـاكل في شمـال إفريقيـا، ولمـا لهـا مـن اهتمـام دولي واسـع النطـاق، ولمـا لهـا مـن تأثـير كبـير ومباشـر علـى العلاقات بين الجزائر والمغرب.

2- الأهمية العملية:

- الوصـول إلى مـواطن الخلـل في العلاقـات الجزائريـة المغربيـة، الـتي هـي في مجملهـا عبـارة عـن تصادم وتنازع بدل التعاون والتحالف.
- الوقـوف علـى أهـم المحطـات التاريخيـة للعلاقـات بـين الجزائـر والمغـرب، ممـا يسـاهم في توضـيح سياسات ومواقف البلدين خاصة تجاه القضية الصحراوية.
- محاولتنـا مـن خـلال هـذه الدراسـة استشـراف مسـتقبل العلاقـات الجزائريـة المغربيـة، ومساعدة صناع القرار للتوصل إلى حلول وطرق لحل النزاع الصحراوي.

**5- أهداف الدراسة:**

- تهـدف هـذه الدراسـة إلى تفسـير وتحليـل أزمـة الصـحراء الغربيـة مـن جميـع الأطـراف الإقليميـة والدولية.
- تهـدف الدراسـة إلى تفسـير العلاقـات الجزائريـة المغربيـة منـذ اسـتقلالها مـع التركيـز علـى الجانـب الأمني.
- تهـدف أيضـا إلى دراسـة التـداعيات وآثار الأزمـة الصـحراوية علـى الجزائـر والمغـرب والعلاقات بينهما.
- الوصـول إلى مـواطن الخلـل في العلاقـات الجزائريـة المغربيـة، الـتي هـي في مجملهـا عبـارة عـن تصادم وتنازع بدل التعاون والتحالف.
- محاولتنـا مـن خـلال هـذه الدراسـة استشـراف مسـتقبل العلاقـات الجزائريـة المغربيـة، ومسـاعدة صناع القرار للتوصل إلى حلول وطرق لحل النزاع الصحراوي.
- الوقـوف علـى أهـم المحطـات التاريخيـة للعلاقـات بـين الجزائـر والمغـرب، ممـا يسـاهم في توضـيح سياسات ومواقف البلدين خاصة اتجاه القضية الصحراوية.

## 6- الأدبيات السابقـة:

هنـاك العديـد مـن الأدبيـات السـابقة الغنيـة الـتي قامـت بالتحليـل والتفسـير والوصـف والسـرد التـاريخي إلّا أن كـلا مـنهم يتنـاول جـزء معـين فقـط ومـن منظـور معـين فقـط، حيـث مـن خـلال هـذه الدراسـات الغزيـرة سـنحاول دراسـة العلاقـات الجزائريـة المغربيـة مـن جانـب مـا يعـرف بالمعضلة الأمنية وتحت تأثير قضية الصحراء الغربية.

**أ/ دراسات متعلقة بقضية الصحراء الغربية:**

- كتـاب الأسـتاذ "علـي الشـامي" بعنـوان:الصـحراء الغربيـة و عقـدة التجزئـة في الـوطن العـربي، الصـادر في بـيروت عـن دار الكلمـة للنشـر، سـنة 1980م، و يعتـبر الكتـاب مـن أهـم المصـادر المتعلقـة بتـاريخ منطقـة المغـرب العـربي مـن مـا قبـل الفتوحـات الإسـلامية و حـتى السـنوات الأولى للنـزاع الحـدودي. لكنـه يعتـبر مرجـع قـديم نوعـا مـا، ويرجـع ذلـك إلى التطـورات الـتي حصـلت علـى السـاحة المغاربيـة منـذ سـنة 1980م إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى أن الأزمة الصحراوية كانت في بدايتها فقط آنذاك.
- كتـاب الكاتبـة "مـارتين دو فروبارفيـل" بعنـوان: « Sahara Occidentale la Confiance Perdue » الصـادر عـن دار: L'harmattan، سـنة 1996م، و يعتـبر هـذا الكتـاب مـن المراجـع الهامـة في نـزاع الصـحراء الغربيـة، حيـث يتنـاول بالتفصـيل مرحلـة الاحـتلال الإسـباني للإقلـيم، و كـذا مسار التسوية الأممي الذي انطلقت فيه المنظمة الأممية سنة 1991م.
- مـذكرة لنيـل شـهادة ماجسـتير في العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة بجامعـة الجزائـر 3: كليـة العلـوم السياسـية و الإعـلام، سـنة 2011، مـن إعـداد "كـروم مُحَمَّد صـالح" تحـت عنـوان: سياسـة المملكـة المغربيـة في الصـحراء الغربيـة (1975-2010) ، حيـث تنـاول فيهـا أهـم التطـورات الـتي طـرأت علـى قضـية الصـحراء الغربيـة منـذ مرحلـة الاحـتلال الإسـباني. إلا أنـه تطـرق و ركـز علـى الجانـب المغـربي و سياسـاته في الصـحراء الغربية فقط، مع إهماله نسبيا إلى الأطراف الغير المباشرة في النزاع.

**ب/ دراسات متعلقة بالعلاقات الجزائرية المغربية:**

- أطروحـــة مقدمـــة لنيـــل شـــهادة دكتـــوراه في العلـــوم السياســـية و العلاقـــات الدوليـــة، بجامعـــة الجزائـــر 3: كليـــة العلـــوم السياســـية و العلاقـــات الدوليـــة، ســـنة 2016، مـــن إعـــداد "ويكـــن فازيـــة" بعنـــوان: طبيعـــة العلاقـــات الجزائريـــة المغربيـــة و أثرهـــا علـــى المســـار التكاملي المغاربي.
- رســـالة ماجســـتير مـــن إعـــداد "مصـــطفى صـــايج" تحـــت عنـــوان: تطـــور العلاقـــات الجزائريـــة المغربيـــة (1962-2002) دراســـة أزمـــة الحـــدود و قضـــية الصـــحراء الغربيـــة، حيـــث تهدف إلى رصد و تحليل الأبعاد الصراعية بين الجزائر و المغرب.

**7- الإطار المنهجـي:**

بالنظـــر إلى منـــاهج البحـــث في العلـــوم السياســـية، وعلـــى ضـــوء مـــا يتناســـب مـــع فهـــم ظـــاهرة الصـــحراء الغربيـــة وآثارهـــا علـــى العلاقـــات بـــين الجـــارتين الجزائـــر والمغـــرب، فنـــرى بأنـــه يقتضـــي إتبـــاع أكثـــر من منهج واحد وهي كالآتي:

أ/ المـــنهج التـــاريخي: هـــو عبـــارة عـــن عمليّـــة إحيـــاء للماضـــي، وذلـــك عـــن طريـــق جمـــع الأدلّـــة وتقويمهـــا، يـــتمّ بعـــدها تمحـــيص تلـــك الأدلّـــة، وفي النهايـــة تبـــدأ مرحلـــة تأليفهـــا في عمليّـــة عـــرضٍ للحقـــائق بشـــكلٍ دقيـــق وصـــحيحٍ في المـــدلولات وفي عمليّـــة التـــأليف، وذلـــك في ســـبيل اســـتنتاج عـــددٍ مـــن البراهـــين الـــتي تظهـــر نتـــائج علميّـــة واضـــحة. و هـــو الـــذي يســـمح لنـــا بتتبـــع العمليـــة التاريخيـــة الـــتي ظهـــرت فيهـــا و تطـــورت القضـــية عـــن طريـــق دراســـتها و ملاحظـــة تطورهـــا الزمـــاني و المكـــاني، و هـــو مـــا يســـمح لنـــا بدراســـة تطور قضية الصحراء الغربية و تطور العلاقات الجزائرية- المغربية[1].

ب/ مـــنهج تحليـــل المضـــمون: يقـــول الـــدكتور مُحَمَّد عبـــد الحميـــد أن تحليـــل المضـــمون "هـــو مجموعـــة الخطـــوات المنهجيـــة الـــتي تســـعى إلى اكتشـــاف المعـــاني الكامنـــة في المحتـــوى، والعلاقـــات الارتباطيـــة لهـــذه المعـــاني مـــن خـــلال البحـــث الكمـــي، الموضـــوعي، والمـــنظم للســـمات الظـــاهرة في هـــذا المحتـــوى". وهـــو مـــا يساعدنا في دراسة الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول أو الأطراف.

[1]- إحسان مُحَمَّد الحسن، ***مناهج البحث العلمي***، (عمان:دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2005)، ص 162.

ج/ مـنهج دراسـة الحالـة: هـو المـنهج الـذي يتجـه إلى جمـع البيـانات العلميـة المتعلقـة بأيـة وحـدة، ويسـتخدم مـن أجـل الحصـول علـى المعلومـات، والحقـائق التفصـيلية بوحـدة مـا. و يـتم ذلـك عـن طريـق تحديـد الظـاهرة أو المشـكلة، تحديـد المفـاهيم، ووضـع الفـروض العلميـة، اختيـار العينـة الممثلـة للحالـة، تحديـد وسـائل جمـع البيـانات، جمـع البيـانات وتسـجيلها وتحليلهـا، اسـتخلاص النتـائج، ووضـع التوصيات.[1]

وهـو الـذي يسـاعدنا علـى إسـقاط المقاربـة المنهجيـة ومعرفـة خبـايا قضـية الصـحراء الغربيـة، ومعرفـة أهـم العوامـل المـؤثرة فيهـا وإبـراز الارتباطـات والعلاقـات السـببية والوظيفيـة بـين أجـزاء الظـاهرة المدروسة.

## 8- الإطـار النظري:

**أ/ النظريـة الواقعيـة:**

يسـتند الافـتراض الـواقعي بأن الحـرب سمـة تاريخيـة حتميـة ودائمـة في العلاقـات الدوليـة إلى مقاربـة المعضـلة الأمنيـة الـتي تواجههـا الـدول باسـتمرار دائـم، وهـي مفهـوم بنيـوي يتعلـق بالبنيـة الفوضـوية للنظـام الـدولي، إضـافة إلى اعتمـاد الـدول علـى نفسـها للحفـاظ علـى أمنهـا الـوطني، بسـبب الفوضـى في النظـام الـدولي بحيـث تتخـذ إجـراءات لتعزيـز أمنهـا، بصـرف النظـر عـن كونهـا ذات طـابع دفـاعي أو هجـومي، فـإن الـدول الأخـرى تفسـر تلـك الإجـراءات علـى أنهـا خطـر محتمـل علـى أمنهـا الـداخلي. إن حالـة الشـك و عـدم الثقـة الـدائمين حيـال الاسـتعدادات العسـكرية الـتي تقـوم بهـا الـدول الأخـرى مـن شـأنها أن تـؤدي بالوحـدات الدوليـة إلى دوامـة مـن الفعـل و رد الفعـل، أي أن الشـعور باللاأمـن يولـد مزيـدا مـن الشـعور باللاأمـن، ممـا يجعـل احتمـال قيـام الحـرب ممكنـا علـى الـدوام. و حـتى عنـدما يسـود اعتقـاد بأن الـدول الأخـرى تضـمر نيـة حسـنة، يبقـى هنـاك شـك و تخـوف مـن أن تتبـدل هـذه النـوايا. حيث يرى الواقعيون أنه لا يوجد هناك ما يشير إلى أن الدول قادرة على التغلب على هذه المعضلة.

يقـول "ميرشـايمر": أن الـدول حـتى في حالـة انخراطهـا في اتفاقيـات مـثلا للحـد مـن انتشـار الأسـلحة، سـتبقى دائمـا متخوفـة مـن قيـام الأطـراف الأخـرى بنقضـها و تحقيـق سَـبْقٍ عليهـا، مـن هنـا يـرى بأن الـدول جميعهـا سـتعيش حالـة دائمـة مـن الحـذر و السـعي للحفـاظ علـى أمنهـا الـوطني اعتمـادا

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذيبات، ***مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2001)، ص 64.

علـى نفسـها، هـذا مـا يفسـر اسـتمرار القـوى النوويـة في الاحتفـاظ بقـدراتها النوويـة رغـم توقيعهـا علـى اتفاقيات خفض الأسلحة الإستراتيجية و اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية.[1]

وفي صـدد دراسـتنا هـذه سـوف نتطـرق إلى تحليـل وتوظيـف النظريـة الواقعيـة لدراسـة وتحليل المعضلة الأمنية وتبيان جوهرها الأساسي.

**9- الإطار المفاهيمي:**

سوف نتطرق في هذا الإطار إلى إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة:

- النـزاع: يعـرف علـى أنـه تفاعـل قـائم علـى الـلا تعـايش بـين فـاعلين أو أكثـر، وهـو حالـة مـن التنـاقض وعـدم التطـابق في المصـالح والأهـداف، وقـد تكـون مصادر النزاع مادية "موارد طبيعية" أو معنوية "الهوية".

كمـا وضـع "جـون غـالتوغ Jean Galtung " مثلثـا للنـزاع ووضـع تسمية لأضلاعه الثلاث كالتالي:

-زاويـة التنـاقض contradiction : الوضـع الـذي يبلـور عـدم التوافق في الاهداف و المصالح بين الأطراف.

-زاويـة الإدراك: تشـير إلى عمليـة التصـور للمفـاهيم الخاطئـة عـن الآخـر، و الغـير خاطئـة عـن أنفسـهم أي التصـور الـذي يحملـه كـل منهمـا عـن الآخر.

-زاويـة السـلوك: يشـير إلى تبلـور التنـاقض و الرؤيـة إلى السـلوك علـى أرض الواقع.[2]

- التوتـر: هـو حالـة مـن القلـق و عـدم الثقـة المتبادلـة بـين دولتـين أو أكثـر، و يعرفـه "مارسـال مـيرل Mirl Mersel" علـى أنـه مواقـف نزاعيـة لا تـؤدي مرحليـا علـى الأقـل إلى اللجـوء إلى القـوة، أمـا "هولسـتي Hollsty" فـيرى

[1] - Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey (New York: Longman, Fifth Edition, 2001), P 82.

[2]- حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة و تحليل**، (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، ص 7.

أن العـداوة، الريبـة و الشـك لم تكـن شـروطا كافيـة لحـدوث الصـراع أو الأزمـة، أي أن التـوتر قـد لا يتحـول إلى صـراع إذا تمكـن الأطـراف مـن الحـد مـن شـدة تعـارض المواقف.[1]

- الأزمــة: يعرفهــا تشــارلز هيرمــان Herman Cherles بأنهــا تهديـد كبـير و مفـاجئ في وقـت قصـير، كمـا يعرفهـا جـون سـبانيير John Spanier بأنها مواقف تطالب فيها دولة ما بتغيير الوضع القائم، و هو الوضع الـذي تقاومـه دول أخـرى ممـا يخلـق درجـة عاليـة مـن الإدراك باحتمـال حـدوث حرب، و تحمل الأزمة ثلاث خصائص:

-عنصر المفاجئة كونها غير متوقعة بالنسبة لصناع القرار.

-عنصـر التهديـد، أي أن درجـة التهديـد الـتي تواجـه وحـدة صـنع القـرار الكبيرة.

-عنصـر الـزمن، و هـذا مـن حيـث محدوديـة وقـت الاسـتجابة للأزمـة، فصانع القرار لا يملك متسع من الوقت للتعامل معها.[2]

- الصــراع: مفهومــه ينطبــق علــى مــا أسمــاه إدوارد عــزار، النزاعــات الاجتماعيـة الـتي تكـون مشـحونة بالرمـوز الـتي تسـاهم دائمـا و بشـكل متواصـل بتـذكير المتنـازعين بمشـاعر (الـنحن) و (الهـم)، كمـا يتميـز بكونـه طويـل الأمـد و يغطي مختلف المجالات و الميادين.[3]

- الحـرب: هـو وضـع يتميـز بالوضـوح علـى الأقـل في مظهـره، حيـث نكـون في هـذه الحالـة بصـدد نـزاع مسـلح بـين دولتـين، و اتصـال عنيـف بـين الوحدات.[4]

---

[1] – **المرجـع نفســه**، ص 30.

[2] -John Louis Doufour, un siécle de crise internationale : de pékin 1900 au caucase 2008 (S.D.E) ; André Versailles éditeur, (S.D.E), p 18.

[3] – محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، ***تسوية المنازعات الدولية***، (القاهرة: مكتبة غريب، 1996)، ص 06.

[4] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، تر: وليد عبد الحي، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، (الكويت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985)، ص 142.

- المعضلة الأمنية: فقد عرفها جون هيرتز John Hers بان الدولة هي مدفوعة نحو اكتساب مزيد من القوة من أجل تجنب تأثير قوة الآخرين، و يرى ميرشايمر J.Mearsheimer أن الدولة حريصة على زيادة فرصها في البقاء و هذا بالضرورة يؤدي إلى تهديد بقاء الدول الأخرى، و عامل الشك و الخوف يلعب دورا مهما هنا، فالدول في حالة شك دائم اتجاه بعضها البعض و بالتالي تزيد من قدراتها على حساب الآخرين.[1]

**10- مجالات الدراسة:**

تهتم هذه الدراسة بتحليل و تحديد طبيعة العلاقات بين الجزائر و المغرب و العوامل المتحكمة فيها مع التركيز على أزمة الصحراء الغربية التي تُعتبر العامل الأهم و الرئيس في هذه العلاقات.

**أ/ المجال المكاني:**

تتناول دراستنا المعضلة الأمنية في العلاقات الجزائرية-المغربية على ضوء قضية الصحراء الغربية، فالحدود المكانية للدراسة ستكون مركزة على دول المغرب و الجزائر و الصحراء الغربية بالدرجة الأولى و تتناول أيضا دول منطقة المغرب العربي بدرجة أقل للضرورة.

**ب/ المجال الزماني:**

تركز الدراسة على العلاقات الجزائرية-المغربية، و على مدى تأثرها بقضية الصحراء الغربية، و لتشابك و ترابط الأحداث التاريخية و تراوح هذه العلاقات بين التقارب و التباعد، من الصعب فصل مرحلة عن أخرى لذلك حددنا المجال الزماني منذ سنة 1975م، تاريخ المسيرة الخضراء و احتلال المغرب للصحراء الغربية حتى يومنا هذا، مع إمكانية الرجوع إلى فترات سابقة.

**11- تقسيمات الدراسة:** في محاولتنا للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا واعتمادا على الفرضيات، قد تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة و تليهم خاتمة.

[1]- ***المرجع نفسه***، ص 82.

- لقـد جـاء الفصـل الأول لإبـراز الإطـار المفـاهيمي للمعضـلة الأمنيـة، و يحتـوي علـى مبحثـين المبحـث الأول تم التطـرق فيـه إلى المعضـلة الأمنيـة في العلاقـات الدوليـة و جـاء فيـه مفهـوم الأمـن و تعريـف المعضـلة الأمنيـة و مرتكـزات ومتغـيرات المعضـلة الأمنيـة و هـذا في ثـلاث مطالـب. أمـا المبحـث الثـاني فقـد تطرقنـا فيـه إلى المعضـلة الأمنيـة المجتمعيـة ويحتـوي بـدوره علـى ثـلاث مطالـب تناولـت التحـول مـن الأمـن القـومي إلى الأمـن المتجمعـي، والأمـن المجتمعـي والهوية، و المعضلة الأمنية المجتمعية و آليات الدفاع.
- أمـا الفصـل الثـاني فقـد جـاء للإحاطـة بقضـية الصـحراء الغربيـة، وقـد تم تقسـيمه إلى مبحثـين كـل مبحـث يحتـوي علـى ثـلاث مطالـب، المبحـث الأول تطرقنـا فيـه إلى مقاربـة جيوبوليتيكيـة تتضـمن الأبعـاد الإقتصـادية، و الإسـتراتيجية. أمـا المبحـث الثـاني فقـد تنـاول مواقـف الـدول و المنظمـات الدوليـة تجـاه القضـية الصحراوية، و ما المساعي و الجهود الدولية لتسوية النزاع فيها.
- في حـين تناولـت الدراسـة في الفصـل الثالـث العلاقـات الجزائريـة–المغربيـة و مـدى تأثرهـا بقضـية الصـحراء الغربيـة، مـن خـلال مبحثـين جـاء المبحـث الأول للكشـف عـن الحالـة النزاعيـة في العلاقـات الجزائريـة–المغربيـة، و ذلـك عـن طريـق ثـلاث مطالـب تنـاول كـل منهـا: المتغـيرات المحـددة لطبيعـة هـذه العلاقـات، النـزاع الحـدودي في العلاقـات الجزائريـة_ المغربيـة، العلاقـات الجزائريـة_المغربيـة والسـباق نحـو التسـلح. أمـا المبحـث الثـاني فقـد تم تسـليط الضـوء فيـه علـى تأثـير القضـية الصـحراوية في تأزم العلاقـات بـين الجزائـر و المغـرب، حيـث يحتـوي بـدوره علـى ثـلاث مطالـب، المطلـب الأول جـاء فيـه مواقـف الجزائـر و أطـراف النـزاع مـن القضـية الصـحراوية، أمـا المطلـب الثـاني فقـد تم التطـرق فيـه إلى تأثـير وانعكاسـات القضـية الصـحراوية علـى العلاقـات الجزائريـة–المغربيـة، و في الأخـير جاء المطلب الثالث كنتائج و سيناريوهات مستقبلية.

# الفصل الأول:

# مدخل مفاهيمي للمعضلة الأمنية

تعتبر المعضلة الامنية من أبرز المفاهيم في الدراسات الامنية كونها تفسر حالة النظام الدولي، حيث تعرض لها العديد من المفكرين، وقد تطور هذا المفهوم بتطور مفهوم الأمن ليشمل المعضلة الأمنية المجتمعية التي تكلم عنها مفكرو مدرسة كوبنهاغن مثل باري بوزان.

## المبحث الأول: المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية

تتميز العلاقات الدولية حسب الواقعيين بالطابع الفوضوي الذي يحكمها، هذه الفوضى خلقت حالة من الشك والريب بين الدول، بحيث أن كل دولة في النظام الدولي لا تملك الثقة في الفواعل الأخرى من الدول، هذه الحالة يطلق عليها المعضلة الأمنية، ولكي نفهم المعضلة الأمنية سنتطرق إلى مفهوم الأمن ومفهوم المعضلة الأمنية وأهم المرتكزات التي تقوم عليها.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعتبر الأمن من أصعب المفاهيم في العلوم السياسية لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات ومتنوعة فهو مفهوم غير محدد وغير متفق عليه فالأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه. الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. [1]

أرجع جل الدارسين لموضوع الأمن غموضه إلى سببين:

الأول: الإجماع بين الباحثين في مجال الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أن مفهوم الأمن معقد وواسع من حيث محتواه المعرفي من حيث أبعاده وكذا أشكال تحقيقه.

الثاني: الجدل الذي أثاره مصطلح الأمن في محاولة لتوسيع مجال الدراسات الأمنية خاصة بعد اعتماد وحدات مرجعية –غير دولية– لموضوع الأمن، ما أثر على مسألة التنظير في العلاقات الدولية .[2]

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19، (صيف 2008) ، ص.9.

[2] – حنان بن عبد الرزاق، **تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة–دراسة للنموذج الإسباني منذ 1963–**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة محمد خيضر. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017)، ص.13.

فالتعريف اللغوي للأمن (Security) اشتق من الأصل (Secourus) وهي تعني التحرر من الخطر أما في اللغة العربية فقد تعددت تعاريف الأمن ففي مختار الصحاح فإن كلمة أمن: أ م ن : الأمَانُ و الأمَنةُ بمعنى وقد **أمِنَ** من باب فهم وسلم و أمَاناً و أَمَنَةً بفتحتين فهو آمِنٌ و آمَنهُ غيره من الأمْنِ و الأمَانِ و الإيمانُ التصديق والله تعالى المؤْمِنُ لأنه آمنَ عباده من أن يظلمهم وأصل آمن أأمن بهمزتين لينت الثانية ومنه المهيمن وأصله مؤامن لينت الثانية وقلبت ياء كراهة اجتماعهما وقلبت الأولى هاء كما قالوا أراق الماء وهراقه والأمْنُ ضد الخوف و الأَمَنةُ الأمن كما مر ومنه قوله تعالى { أمنة نعاسا } والأمنة أيضا الذي يثق بكل أحد وكذا الأُمنة بوزن الهمزة و أَمِنَهُ على كذا[1].

أما اصطلاحا فمفهوم الأمن يفتقد إلى تعريف محدد كونه مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرجع تيري بالزاك Thierry Balzac أن هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن.

هي على النحو التالي:

1. أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.
2. ثانيا: الزيادة غير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود.
3. ثالثا: زيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية[2].

وعليه يمكن القول إن مفهوم الأمن مر بمرحلتين أساسيتين متمايزتين

**أولا: المقاربة التقليصية للأمن:** أو نموذج الأمن الدولاتي حيث جاء مفهوم الأمن مرادفا لحماية وبقاء واستقلالية الدولة حيث يعتبر هذا الطرح واقعي يعتبر فواعل الأمن هي القيمة الأساسية لموضوع التهديد هذا النموذج أطلق عليه مفهوم الأمن الدولاتي أو الأمن القومي[3].

---

[1]- **مختار الصحاح**، مُحَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (بيروت: المكتبة العصرية، 1999)،"مادة أمن"، ص. 11.

[2]- Thierry Balzacq : « Qu'est que le sécurité nationale », la **revue Internationale et stratégique**, N°.52, (Hiver2003-2004), P.34.

[3]- سيد أحمد قوجيلي، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011)، ص.ر.

انطلاقا من هذا المنظور يعرف والتر ليبمان Walter Lippman الأمن القومي بقوله " **تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي، المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب**". أيضا أرنولد والفرز Arnold Walfers وافق ليبمان في تعريفه وأشار إلى الأبعاد الذاتية والموضوعية لهذه القيمة وكتب في ذلك "**الأمن بطريقة موضوعية يعني غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة بمعنى ذاتي عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم**" .[1]

وقام كل من فرانك تارغر Franc Trager وفرنك سيموني Franc Simonie بتعريف الأمن القومي على أنه "**ذلك الجزء من السياسة الحكومية والذي هو هدف محوري يخلق الشروط القومية والدولية اللازمة لحماية وترسيخ القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين** " [2]

**ثانيا: المقاربة التوسعية للأمن:** أو نموذج الأمن المتعدد المستويات حيث جاءت هذه المقاربة بعد أن أصبح مفهوم الأمن التقليدي غير مناسب في التعبير عن التهديدات الحقيقية التي تواجه فواعل النظام الدولي حيث قام العديد من الباحثين من توسيع مجال قضايا الأمن ليستعمل فواعل غير الدول مثل الأفراد والمجتمع وقطاعات غير عسكرية مثل القطاعات الاقتصادية، المجتمعية البيئية بالإضافة إلى اشتماله مستويات متعددة أنتجت بدائل تصورية لمفهوم الأمن: مثل الأمن التكاملي، الأمن المشترك، الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، الأمن البيئي. كل هذا جاء بإشراف عدة مدارس عرفت بالدراسات الأمنية النقدية، [3]فحسب مدرسة ابريتسويث يعرف كين بوث Booth الأمن هو انعتاق الإنسان في البيئة المجحفة و المستبدة التي تهدد ليس وجوده فقط ولكن حريته، وكرامته، و إنسانيته و يكتب في ذلك "**لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق**

[1]– جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص.414.

[2]– سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية)**، رسالة ماجستير منشورة (جامعة ال جزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام،2010)، ص.68.

[3]– مصطفى كمال فودي، يحي مجيدي،" تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، م (02)، ع (03)، (ديسمبر 2018)، ص ص. 86-101.

**الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الأخرين منه و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"**[1]

من جهة أخرى أصحاب أنصار مدرسة باريس فيعرف ديديه بيغو Didier Bigo الأمن بوصفه "تكنولوجيا الحكومة "و هو الصيغة التي يشكلها معينوا وموظفوا إدارة المشاكل الاجتماعية حسب هذه الرؤية، يختزل الأمن في الممارسة الحكومية لإجراءات الضبط الاجتماعي الذي يقوم بها موظف الأمن مثل الشرطة، الجمارك، الاستخبارات وغيرها. وذلك عبر استخدام تكنولوجيا المراقبة المتمثلة في كاميرات الفيديو: أجهزة الرادار، تقنيات الاستشعار وغيرها، الأمن أيضا حسب بيغو ومعاونوه هو تلك الحقيقة التي أنتجتها رابطة القوة– المعرفة.[2]

وأيضا ضمن مدرسة كوبنهاغن يعرف وايفر الأمن على أنه القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها "الأمن " كما يقول وايفر يعني **"حالة تميزت بحضور مشكلة أمنية** "أيضا يرى وايفر أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة والظواهر العابرة للحدود، ويعرف بوزان الأمن " **في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد. أما إذا كان هذا النقاش في اطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي"**[3].

**المطلب الثاني: تعريف المعضلة الأمنية :**

ظهر مصطلح معضلة الأمن لأول مرة في مقال جون هيرز John Herz بعنوان "الدولية المثالية ومعضلة الأمن" وذلك في سنة 1950 حيث يرى أن معضلة الأمن هي نتاج البيئة الفوضوية للدول التي تزيد من مستويات انعدام الثقة وسوء الإدراك في نوايا الآخرين حيث يقول هيرز: عبر فترات التاريخ وجد المجتمع الفوضوي، وظهر هناك ما يسمى بمعضلة أمن الرجال والمجموعات، التي تعيش في منطقة ما، وفي العادة

[1] -Ken Booth, **Theory of World Security ,** (UK: Cambridge University Press,2007)، p.109.

[2] –قوجيلي، **مرجع سابق**، ص.س.

[3]- Barry Buzan, ‘’New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, **International Affairs** 3 (1991).p.433

يكونون قلقين بشأن أمنهم، خوفا من أن يتعرضوا للهجوم أو السيطرة أو الإبادة. وفي مثل هذه الحالات السبيل لتحقيق الأمن، يقودهم لاكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين. هذا الإجراء يجعل الآخرين غير آمنين بشكل أكبر ويرغمهم للاستعداد للأسوأ، كون أنه لا شيء يمكن أن يبدو آمن كليا في مثل هذا العالم المليء بالوحدات المتنافسة[1]. وحسب هيرز يعتبر الخوف هو المحرك الأساسي للمعضلة الأمنية. هذا الخوف يزيد من هواجس سوء الظن هذا الشك يخلف معضلة متبادلة "الهجوم أولا أو المخاطرة بأن تدمر" فالخوف الذي ينتج من الفوضى يقود البعض لاكتساب القوة لحماية أنفسهم هذه القوة تزيد الإيذاء للآخرين لذلك تشعر المجموعات الأخرى بتزايد إحساس الخطر فيقول هيرز في هذا الصدد عن المعضلة الأمنية" **أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات و بصرف عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".**[2]

يقوم منطق المعضلة الأمنية على نموذج الفعل ورد الفعل، يرى باري بوزان أن المقترح الأساسي لنموذج الفعل ورد الفعل يكمن في أن الدول تقوي أسلحتها بسبب التهديدات التي تدركها من الدول الأخرى، يكتب: **"الفوضوية في مستوى النظام الدولي تشكل العلاقات السياسية التي تميل إلى إنتاج المنافسة العسكرية بين الدول على طول خطوط الفعل ورد الفعل( ... )إن منطق معضلة الأمن هكذا وثيق الصلة بنموذج الفعل ورد الفعل[3]".**

أما كين بوث Ken Booth وويلر Wheeler فيرى كلاهما أن المعضلة الأمنية ما هي إلا **"سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الثقة حيث تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا منها**

---

[1]- قوجيلي، **مرجع سابق**، ص,17. نقلا عن

John Hertz, » Idealist international and the security dilemma », world **politics**, vol .2, N°.2(Jan,1950), P .157

[2]- قسوم، **مرجع سابق**، ص.70.

[3]- **المكان نفسه.**

**بعدم الاطمئنان، الذي لا يمكن انتزاعه من دولة أخرى في عالم غير مستقر، أم كانت لأغراض هجومية أي لتغيير الوضع لمصلحتها".** [1]

فالمعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع العدوانية للدول" **فيزداد هذا الأساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية، حين يتحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة. وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية، إلا أن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول الى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد"**[2].

أما في بريطانيا وبشكل متزامن تقريبا (1951)، جاء هيربرت بيتر فيلد بالمعضلة غير القابلة للتقليص irreducible dilemna أكد مثل هيرز أن سبب هذه المعضلة يكمن في عدم اليقين حول النوايا الحقيقية للآخرين "مشكلة العقول" الأخرى كنتيجة لهذا الفخ الناتج عن عدم الفهم المتبادل، يصبح هذا الظرف بين الدول مأساة حقيقية في جذوره مجموعة من الديناميات• النفسية تشكل معضلة غير قابلة للتقليص تتمثل في حلقة سوء الظن التي يمكن أن تنشأ بين الفواعل حتى عندما لا تكون لديها دوافع ونوايا عدوانية نحو الآخرين. بهذه الطريقة بين بيتر فيلد كيف أن الحكومة التي لديها نوايا سلمية انتهت ـ عبر فشلها لرؤية نفسها كما يراها الآخرون بإثارة الحكومات الأخرى للتصرف بالطرق التي رفعت مستوى انعدام الأمن المتبادل بالتالي، المعضلة غير القابلة للتقليص كما يستنتج بيتر فيلد كانت نتيجة في فشل الأفراد، المجموعات والحكومات في إدراك طبيعة المعضلة وبالتالي، الخروج من المعضلة لا يتم إلا عبر فهم أولئك من في الحكومة أن الآخرون يتصرفون بطرق عدائية لأنهم خائفون، وليس لأن لديهم نوايا عدوانية. [3]

---

[1]– بن عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص.30.

[2]– مارتن غريفشن، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص.389.

• حسب معجم اللغة العربية المعاصر فإن مفهوم الدينامية هو مذهب ثقافيّ يطبق مفاهيم التحليل النفسيّ على دراسة السلوك أو السمات الثقافيّة، بمعنى تأثير التكوينات النفسيّة اللاواعية على تنظيم الظواهر الثقافيّة.

[3]– قوجيلي، **مرجع سابق**، ص.18.

بعد حوالي عقد من ظهور مصطلح المعضلة الأمنية أشار أرنولد والفرز إلى نظرية الحلقة المفرغة «vicious circle theory»حيث يرى أن الانعدام الأمني في النظام الفوضوي يضع الفواعل تحت إلزام السعي لتحصيل الحد الأقصى من القوة.

لكن أثناء السعي للقوة يجد كل الفواعل أنفسهم مرغمون على العمل من أجل الأمن، فالصراع على البقاء يؤدي إلى قدر أكبر من انعدام الأمن، أيضا لا يمكن تفسير امتلاك دولة ما للقوة أهي قوة دفاع أم قوة هجوم و اعتداء، يقول والفرز **"عندما تستند سياسات الأمن القومي على تراكم القوة تصبح في ذاتها وسيلة لهزيمة نفسها إذا كان الهدف هو تحديد مستوى مرتفع جدا، لأن قوة المقاومة لا يمكن تمييزها عن قوة العدوان ، سعي بلد ما لتعزيز أمنه الخاص من خلال امتلاك المزيد من القوة يمكن تفسير ذلك السلوك من قبل الآخرين، باعتباره تهديدا لأمنهم و إذا كان الأمر كذلك وقعت الحلقة المفرغة لجون هيرز بما وصفه بمعضلة الأمن".**[1]

يعتبر العمل الذي قدمه روبرت جيرفيس في مقاله "التعاون في ظل المعضلة الأمنية" عمل مهما فيها يتعلق بموضوع المعضلة الأمنية فجيرفيس تبنى التعريف نفسه الذي قدمه هيرز ووالفر لمعضلة الأمن، فالأمن عند جيرفيس هو العديد من الوسائل التي تحاول بها الدولة زيادة أمنها وتنقص من أمن الآخرين فالمكتسب الأمني لإحدى الدول غالبا ما يهدد بشكل غير مقصود أمن الآخرين.

لكن جيرفيس تبنى مقاربة أكثر تفاؤلا حيث يرى أنه يمكن تعديل حدة المعضلة الأمنية والوصول إلى تحقيق التعاون بين الفواعل حتى في ظل التأثيرات السلبية للمعضلة الأمنية. بحيث أن الخطوة الأولى نحو تخفيف المعضلة الأمنية تكمن في خلق صيغة من التعاون تجعل من الدول مرنة ، ما يمكنها من أن تتخذ موقف أكثر ارتياح اتجاه التهديدات، إضافة إلى ذلك كيفية تفسير رجل الدولة لسلوك الطرف الآخر و كيفية رؤيته المستقبل يتأثر بفهمه لمعضلة الأمن و قدرته لوضع نفسه في مكان الآخر، فالمعضلة ستعمل و بحدة إذا كان رجال الدولة لا يفهمونها، و لا يرون بأن أسلحتهم التي يريدون بها فقط ضمان الوضع الراهن قد تقلق الآخرين و

[1]- **نفس المرجع**، ص.19.

بالتالي قد يتسلح الآخرين، ليس لأنهم يفكرون في العدوان لكن لأنهم يخافون هجوم الدولة. يقول جيرفيس" **لأنهم لا يفهمون أن المحاولة لزيادة أمنهم يمكن في الواقع أن تنقصه، هم سيزيدون في تقدير كمية الأمن (...)هكذا هناك احتمال كبير أن الدولتين اللتين تدعمان الوضع الراهن، لكن لا تفهمان معضلة الأمن ستنتهي إن لم يكن إلى الحرب، على الأقل في علاقة نزاع أعلى مما تتطلبه الحالة الموضوعية**".[1]

يرى والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية إن هناك فرضيتين فقط يمكن أن تولد المنافسة الدولية الأمنية أولا أن النظام فوضوي، وثانيا بأنه مأهول بالوحدات التي تسعى للبقاء. هو رأى انه في الظروف التي يوصف فيها العالم الدولي كنظام فوضوي، وحيث يكون الأمن هو الغاية العليا، في هذه الظروف، الدول يجب أن تعيش مع معضلة أمن النظام الدولي.[2]

بنهاية الحرب الباردة قدم تشارلز غلاسر مقاربة جديدة أكثر تفاؤلا للمعضلة الأمنية حيث أضاف ما كان ناقصا عند جيرفيس، وذلك بمعرفة كيفية عمل معضلة الأمن بين الفواعل العقلانية، واكتشاف الطرق التي يمكن لدولة ما تسعى لزيادة أمنها عند مواجهة المعضلة الأمنية دون أن تعاني الدول الأخرى من سوء الفهم وقدم غلاسر متغيرين إضافيين لتقسيم عمل المعضلة الأمنية. جشع الخصم (أي الدوافع ما بعد الأمن)، ومعرفة الخصم لدوافع الدولة هذين المتغيرتين المترابطين يمارسان تأثيرا كبيرا على حجم المعضلة الأمنية.

فمعتقدات الخصم حول دولة ما تكون حسب البناء العسكري لهذه الدولة فتعزيز القدرات العسكرية لدولة يزيد في مدى تقييم الخصم بأن الزيادات هي بدافع الرغبة في التوسع لأسباب غير أمنية يحركها الجشع .[3]

يرى غلاسر أن هناك وسيلتان تمكنان الدول من الإشارة إلى دوافعها.

- ❖ أولا: تباين الهجوم والدفاع لأن الدول التي تريد الغزو تقتني قوة هجومية، على عكس الدول التي تريد تأمين نفسها تقتني قوة دفاعية، فالدولة الساعية للأمن فقط يمكنها تخفيض القلق بشأن ما إذا كانت دوافعه جشعة وهذا الذي يزيد من أمنها.

---

[1]- **المكان نفسه**.

[2]- ياسين طرشي، "المعضلة الأمنية: تحديد المفهوم"، في: (**http**://**cutt**.**us**/**4bDpZ**/ 01.05.2019) .

[3]- قوجيلي، **مرجع سابق**، ص.21.

❖ ثانيا: لأن الدول الجشعة لها حوافز لتحريف دوافعها فالساعين للأمن يمكنهم إبلاغ المعلومات عن دوافعهم فقط من خلال اعتماد السياسة التي تكون أقل تكلفة مقارنة بالدول الجشعة فالدول الجشعة تعتمد سياسات أكثر تكلفة من أجل أن توصف بأنها ليست جشعة أكبر من الدول الساعية للأمن.[1]

يعرض نموذج غلاسر التعديلي للمعضلة الأمنية مجموعة من الاستنتاجات المهمة تساعد المعضلة الأمنية على حل لغز أساسي، إنه عندما تمتلك الدول أهداف حميدة متوافقة المنال دوما تنافس وصراع في عالم فيه العديد من الدول الجشعة.

المعضلة الأمنية مهمة في عالم جشع، ولكن الدول الجشعة يمكن أيضا أن تكون غير آمنة ومعضلة الأمن تصبح أقل أهمية عندما يكون خصم الدول جشع، بمعنى آخر، أن معضلة الأمن تشتغل بين دولتين تريدان ضمان بقائهما عبر تحصيل الجزية من الأمن، فإذا كانت إحدى الدولتين جشعة يعني أنها مستعدة للمجازفة من أجل التوسيع غير الأمني عبر زيادة التسلح وبالتالي الدولة الأخرى تجد نفسها عندئذ في معضلة أمنية، هذا الذي دفع غلاسر للقول أن" **القوة التفسيرية للمعضلة الأمنية تنقص كلما كان الخصم جشعا**".[2]

وعليه إذا كان الخصم على يقين من أنه يواجه ساعي للأمن فقط، فإن الدولة ستواجه معضلة أمنية منخفضة. الخصم يفهم أن التعزيزات العسكرية للدولة تعكس انعدام الأمن بدلا من الجشع وكنتيجة لذلك كما يشير غلاسر خلافا لتنبؤات المعضلة الأمنية، تسليح الجيش وكسب ميزة عسكرية عادة ما يحد من أمن الدولة ولا يزيد فيه. وفي أسوء تقدير يهدر الأموال، يرى غلاسر أن الجشع وليس المعضلة الأمنية هو المشكلة. من جهته أكد أندرو كيد Andro Kydd أن الدول الطماعة و ليس معضلة الأمن هي سبب النزاع الدولي و تكرار سلوك الموازنة.[3]

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- **نفس المرجع**، ص22.

[3]- **المكان نفسه.**

أيضا شويلر يكتب:" أن الدول المفترسة مدفوعة بالتوسع و المكاسب المطلقة، و ليس بالأمن و الخوف من الخسائر النسبية و هي المحركات الرئيسية للنظرية النيوواقعية[1].

و نضيف أيضا وجهة نظر أحد رجال الدولة في معضلة الأمن و هو لورد غري Lord Grey **"أن التمييز بين الاستعدادات التي بهدف خوض الحرب و بين الإجراءات الوقائية التي تتخذ ضد أي اعتداء هو تمييز حقيقي و واضح و محدد في أذهان أولئك الذين يقيمون ترسانات عسكرية، إلا أن هذا التمييز ليس واضحا أو مؤكدا في أذهان البعض الآخر و لهذا السبب فإنه في الوقت الذي تشعر فيه كل حكومة بالاستياء من رأي يدعي بأن أي إجراءات تقوم بها هي أكثر من مجرد إجراءات للدفاع عن النفس، فإنها تعتبر في الوقت نفسه أن أي إجراءات تقوم بها حكومة أخرى ما هي إلا استعداد لشن هجوم".**[2]

**المطلب الثالث: مرتكزات ومتغيرات المعضلة الأمنية**

لفهم طبيعة المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية، فإنه من الضروري العودة إلى تلك الحسابات للمأزق الأمني، بحيث تبرز ضرورة اكتشاف المفهوم بشكل أكثر عمقا، ونقطة الانطلاق هنا هي اختبار جذور الظاهرة، وأغلب الكتابات التقليدية للمأزق الأمني والقصد هنا كتابات هيرز وبيترفيلد تعتبر أن المأزق الأمني يتصاعد من خلال التفاعلات الداخلية المعقدة بين العوامل الثلاث:

- العنف الفطري أو المتأصل و التدمير المحتمل للقدرات العسكرية.
- الطبيعة و المحتوى الفوضوي للنظام العالمي.
- الظروف السياسية والذاتية و المصلحة. [3]

وانطلاقا من هذه التفاعلات يختبر الواقعيون الحالات الثلاث التي تجري من خلالها المعضلة الأمنية ويميزون بين صنفين من المعضلة الأمنية الدولية.

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- بيلس، **مرجع سابق**، ص,414.

[3]- ياسين طرشي، **مرجع سابق.**

الصنف الأول: نموذج النظام المستمال للمعضلة الأمنية system induced security dilemma يركز هذا الصنف على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي و انعدام الثقة و الشك بين الأطراف و الشعور بالخوف حول نوايا الطرف الآخر. يقول بيتر فيلد أن صانع القرار يحس بالخوف الشديد الذي قد ينتاب الطرف الآخر، ولا يمكن فهم حتى لماذا هذا الشخص مضطرب ،فإن كان الشخص الأول لا يقصد من فعله أية ضرر أو أذى ،فالشخص الثاني لا يريد من الأول سوى الطمأنة على أمنه، لكن للغموض الموجود في عقل صانع القرار، فإن الشخص الثاني لن تكون له نوايا حسنة، لذا عدم الثقة بين صناع القرار يؤدي إلى إثارة الخوف و الشكوك من أن الآخرين تكون نواياهم عِدائية ، ومن ثم قد تقع الحرب رغم أن كل طرف لا يريد هذا المخرج.[1]

الصنف الثاني: نموذج الدولة المستمالة للمعضلة الأمنية state-uncude security dilemmaهذا الصنف يسميه جاك سنايدر بالمأزق الأمني الإمبريالي ويسميه بول رو paul roe بالمعضلة الأمنية المنتظمة regular decurity dilemma وهي تحدي للمفهوم السابق ففي المعضلة الأمنية الأولى هي نتاج الشكوك المتبادلة بين أطراف النظام الدولي الفوضوي. لكن هذا الصنف يتطلب وجود دولة تصحيحية أو الدولة ثورية لتغيير الوضع القائم، و من البداية تبحث عن تحقيق هدف يتطلب من الدولة المستهدفة التنازل عن بعض مصادر القوة الهامة (الإقليم و السيادة) و من ثم فإن هذه الدولة الثورية تصبح خائفة من دول الوضع القائم و لتحقيق أهدافها التوسعية تبدأ في تطوير قدراتها العسكرية الهجومية بغرض الإخضاع و التخويف و عندما تجد مقاومة يحدث هناك سباق للتسلح، وكل من هذه الدول الثورية و خصومها تريد التأكيد بأن لديها القدرة على تحقيق أهدافها لذلك يعتقد كل طرف بأن بإمكانه أخذ الأفضلية و اللجوء إلى حرب وقائية أو حرب توسعية بغية خلق منطقة عازلة.[2]

**أولا: المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها المعضلة الأمنية**

**1 – الطابع الفوضوي للنظام الدولي:** الدوافع والنوايا السيئة لدى وحدات النظام الدولي هي الأساس الذي ينشأ المعضلة الأمنية، حيث يستعد واضعوا الخطط الدفاعية لأسوء الاحتمالات، وبدل

[1] – **المكان نفسه.**

[2] **- المكان نفسه.**

الاعتماد على النوايا الحسنة يركزون على تحديد وضبط قدرات خصومهم وهذا الذي يبرز فوضوية النظام الدولي: أحد سمات المعضلة الأمنية.

و المقصود بالفوضى هي غياب القانون و انعدام النظام و تشتق كلمة فوضى بالإنكليزية (ANARCHY)من كلمة (anarkhod) اليونانية و معناها من دون حاكم ، وهي تستعمل للدلالة على غياب حكم يحفظ السلام، و غالبا ما ترافق حالات الفوضى هذه حالات من التمرد الاجتماعي و السياسي ، ويستخدم دارسو السياسة الدولية هذه العبارة على نحو أكثر دقة، فيصفون السياسة الدولية بالفوضوية لأنه ما من دولة واحدة أو تحالف دولي يتمتع بالسلطة المطلقة على كامل النظام، فما من حكومة عالمية مركزية، إذ أن الصفة المشتركة بين الدول العاملة في النظام الدولي هي أنها دولة سيدة مستقلة مسؤولة عن مصيرها و لو أنها لا تتحكم به ،و هي دول تمارس سيطرتها الشرعية على أراضيها و لا تخضع لأي سلطة عليا و تحدد الوقت الملائم لتشن حرب أو لتعقد سلاما أو لتتكاتف مع دول أخرى.[1]
تعتبر فكرة الحالة الطبيعية لهوبز مفسرة لحالة البؤس والكفاح من أجل البقاء لدى الإنسان الذي مهما حاول من أجل حماية كاملة تجاه أي اعتداء يقف عاجزا، الذي يتطلب من الأفراد العقلانيين أن يتخلوا عن حرياتهم مقابل الحماية والأمن الذي يؤمنهما قائد متسلط، هذا التفسير يمكن ان يطبق على العلاقات الدولية ولاسيما في نظر الواقعيين في هذا المجال، فهم يعدون ان غياب السلطة العليا التي من شأنها أن تفرض وتتخذه في إطار التحالف تبقى متأهبة للقيام بكل ما بوسعها من أجل البقاء على قيد الحياة في هذا المحيط حيث تعتمد كل دولة على قدراتها الخاصة، من هنا يتبين الترابط الوثيق بين الفوضى والحرب. وتعد التأويلات الواقعية اليوم لنتائج الفوضى على العلاقات الدولية موضوع جدل ولا سيما في نظرية العلاقات الدولية فعلى سبيل المثال يوافق بعض الدوليين الليبراليين على أهمية الفوضى. إلا انهم يعدون الواقعيين ميالين إلى المبالغة من حيث تأثيرها في تصرفات الدول وكذلك الأمر بالنسبة الى البنائيين الذين يوافقون أيضا على أن الفوضى هي الميزة الأساسية للنظام الدولي لكنهم يعدون أنها لا تعني شيئا بذاتها، فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى القائمة بين الأصدقاء اختلافا كبيرا عن تلك القائمة بين الأعداء لكن الاثنتين ممكنتان.[2]

[1]- غريفثس، أوكولاهان، **مرجع سابق**، ص.324.

[2]- **المكان نفسه**.

يجدر الاثارة أن كينيث والتز (k.waltiz) يعتبر الفوضوية مرتبطة بوجود الفوضى و الاضطراب معا ، وهذا لأن السياسة الدولية غير آمنة و غير منظمة، حيث يؤدي غياب السلطة المركزية في توجيه تفاعل الوحدات المتشابهة وظيفيا على تنافرها و الاستعانة بعامل القوة.[1]

مع نهاية الثمانينات بدء ظهور نوع من الفوضى يدعى "الفوضى الناضجة " تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في عالم نووي، و يرى بوزان أنه مع التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحدودة ، فإنه يسود اعتقاد متبادل بين الدول الأكثر نضوجا في النظام الدولي بأن هناك أسباب أمنية وجيهة لأخذ مصالح جيرانها بالاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة و يقول أن الدول تزداد إدراكا أن أوضاع الأمن الوطني مترابطة و أن السياسات الأمنية المبالغ في إنطوائها على الذات بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية، تؤدي إلى عكس الغرض منها في نفس المطاف. [2]

2 –**غياب الثقة وبروز الخوف بين وحدات النظام الدولي** بناءا على البيئة التي تعيش ضمنها الدول والتي يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه، فإن ذلك يخلق وضعا تكتنفه شكوك من الصعب تبديلها إزاء الاستعدادات والتحضيرات التي تقوم بها الدولة الأخرى. وبالتالي "**فإذا كان عدم الثقة متبادل من شأنه أن يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل وإلى ازدياد خوف الطرفين إلى حد كبير فإن الشعور بانعدام الأمن يجعل احتمال قيام الحرب أمر ممكنا على الدوام**".[3]

إن مسألة الخوف و انعدام الثقة هي من صميم المأزق الأمني و حتى عندما يسود الاعتقاد بأن دولة ما لها نوايا حسنة و تبالغ في حسن الظن، فإن ذلك سيجعلها فريسة سائغة للآخرين، و قد أكد بيترفيلد ذلك بقوله " أن الخوف المستمر يولد مأساة مروعة تحل بالعلاقات الدولية " و أشار إلى أن " وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري، يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة ... و ليس هناك ما يشير إلى أن الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة"، في هذا الإطار لا ينكر كتاب مثل والتز و ميرشايمر بأن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، و بأن هناك فرصا لتعاون الدول بعضها مع بعض

[1]– بن عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص.33.

[2]– بيليس، **مرجع سابق**، ص.424.

[3]– عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 4، ط 2، 1990)، ص ص 232-233.

أكبر من الفرص التي كانت في الماضي، ولكنهم يجادلون مع ذلك بأن هناك حدودا معينه لهذا التعاون لأن الدول كانت و ستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعقد، و قيامها بتحقيق سبق عليها، و يعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى بين الدول.[1]

و يجادل ميرشايمر بأنها قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بأن يلحق هزيمة حاسمة بالدولة الضحية و تدرك الدول أن هذا هو الواقع ، فعلى الرغم من أنها ترتبط بتحالفات و توقع اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة، فإنها تبقى حذرة و مدركة الحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف، و هذا هو السبب الذي يحدو بالقوى النووية إلى الاستمرار في الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية بالرغم من اتفاقيات خفض الأسلحة الاستراتيجية التي عقدت في سنة 1995.[2]

أيضا يرى كل من ستيفن فان إفيرا وجاك سنايدر وستيفن والت أن أتباع ومواصلة الاستراتيجية الحذرة هو الضامن الأفضل للأمن ولأن الدول تطمح إلى تحقيق الأمن قبل القوة، وبغية تجسيد تلك الرغبة تسمى هذه الأخيرة إلى عقد اتفاقيات وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأكثر قوة وهو ما يؤدي في اعتقادها الى تقليص حجم المأزق الأمني.

**ثانيا: متغيرات المعضلة الأمنية**

1**–التمييز بين الأسلحة الدفاعية والهجومية،** فمخططات القوة الدفاعية للدولة تركز على القوة النارية ذات الحركة (مثل الصواريخ المضادة للدروع) في حين تركز مخططات القوة الهجومية على السرعة الحركية واتساع المدى (مثل القاذفات)، إن ما يميز الدول في هذه الظروف هو التزايد المفرط للشكوك تجاه الآخرين. وعليه حدة فإن حدة المأزق الأمني تتحدد وفقا للعلاقات السياسية السائدة بين الدول، في ظل إيمان كبير بأن درجة الثقة والإحساس المشترك في النظام الدولي غير ثابتة بالمرة.[3]

[1]- بيليس، **مرجع سابق**، ص ص. 418-419.

[2]- بن عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص.34.

[3]- **المكان نفسه.**

فإذا كان الدفاع يتميز بالأفضلية فإن العدوان يكون أمر مستبعد، و من ثم قوى الوضع القائم بإمكانها التغلب على المعضلة الأمنية، لكن إذا كان الهجوم يتمتع بالأفضلية فإن المعضلة الأمنية في حالتها الأكثر شيوعا ، فهيمنة الجانب الهجومي تصف الحالة التي تكون فيها التكنولوجيا العسكرية(هجومية) كل هذه العوامل تعطي للهجوم فوائد حاسمة على الدفاع و هذا ما يؤدي إلى تفاقم المعضلة الأمنية، فإن كان الأعداء المحتملين كل واحد يعتقد بأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم فإنه من السهل أن نرى كيف أنهم قد ينظرون إلى حلقة مفرغة و من ثم زيادة الشكوك للجانبين و هو ما يؤدي إلى زيادة سباق التسلح في القدرات العسكرية الهجومية.[1]

يقول روبرت جيرفيس أن الدول ستتبنى مذاهب عسكرية هجومية وسوف يحدث هناك سباق للتسلح والحرب، فالأستاذ مايكل والاس وجد ان 82 % من الخلافات بين الدول ناتجة عن سباق التسلح .[2]

فالدول تتسلح دفاعيا لا تشكل أي تهديد للدول الأخرى، هذا يقود إلى ثلاث فوائد

- ❖ أولا: دول الوضع القائم تتمثل مع بعضها البعض وبإمكانها بناء علاقات تعاون معها.
- ❖ ثانيا: دول الوضع القائم بإمكانها الحصول على تحذير مسبق عن العدوان (حيث تستطيع رؤية دولة أخرى تبنى أسلحة هجومية).
- ❖ ثالثا: اتفاقيات لمراقبة التسلح التي تحرم الأسلحة الهجومية يمكن تنفيذها.[3]

لكن هناك مشاكل عديدة لتمييز الأسلحة الدفاعية عن الهجومية فتجد جيرفيس يقول أنه من الصعب أن نحدد بين الأسلحة الدفاعية و الهجومية و ذلك لأنها تتحد تبعا للغاية التي تسعى لها، أيضا الأسلحة الهجومية يمكن أن تحتاجها دول الوضع القائم في حالات مختلفة في النظام الدولي.[4]

---

[1]- ياسين طرشي، **مرجع سابق**.

[2]- بن عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص. 35.

[3]**- نفس المرجع**، ص.36.

[4]- بيليس، **مرجع سابق**، ص.421.

2-**الايمان بنسبية المكاسب** يعتبر المفكرون أن صانعي القرارات في الدول يخشون من أنه حتى لو حققت كل الدول كسب من التعاون (زيادة في المكاسب المطلقة) فإن بعضها يكون أكثر انتفاعا من غيره فيعزز بذلك قوته ، إن هم الدول الأول هو توزيع المكاسب الناتجة من التعاون(المكاسب النسبية) أما بالنسبة إلى مفكرين آخرين فيعتبرون هذا اقل أهمية بالمقابلة مع خشيتهم من أن بعض الدول قد تنحرف أو تتخلى عن اتفاقيات تعاونية بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة بغض النظر عن مسألة توزيع المكاسب الناتجة من التعاون الدولي ففي ظل المأزق الأمني يسود اعتقاد راسخ لدى الدول أن مسألة نيل مكاسب و تحقيق مصالح مطلقة امر مستبعد، لذا فإن الاستفادة من محصلات نسبية تتأتى من خلال فتح مجال التعاون في ظل شعور مفرط بالقلق و الريبة وقد أكد ذلك جوزيف غريكو بقوله "**إن الدول في قلق من أن المكاسب التي تمنح تفوقا للصديق في الحاضر قد تصنع عدوا محتملا خطيرا في المستقبل**".[1]

## المبحث الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية.

يحاول هذا المبحث تعقب مسار تحول الأمن من الأمن الدولاتي الى الأمن المجتمعي، وبالتالي التحول من المعضلة الأمنية الدولية إلى المعضلة الأمنية المجتمعية، وذلك مع ظهور التهديدات الجديدة التي لم يصبح مفهوم الأمن التقليدي أن يفسرها.

### المطلب الأول: التحول من الأمن القومي الى الأمن المجتمعي

في بداية ظهور التوجهات النقدية كان البناء المعرفي الواقعي المشكل حول الأمن الدولاتي لا يعكس حقيقة وواقع السياسة الدولية، تعالت الأصوات التي باتت تنادي بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات وفك الارتباط التقليدي بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل غير الدول البعض الذي انتقد التناقض الكبير في مركزية الأمن غير المبررة في الدول السيادية في بعض الأحيان، قد لا تكون الدولة هي حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي، انما على العكس من ذلك، قد تكون مصدر تهديد. فكما أشار واين جونز في كثير من الحالات عملية شراء الأسلحة بحجة حماية المواطنين أو خطر الحرب المحتملة يشكل تهديدا لأمن أولئك المواطنين أكثر بكثير من أي عدو أجنبي مفترض بالتالي "الدولة ذات السيادة هي

[1]- غريفثيس، **مرجع سابق**، ص.394.

أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن: وهي جزء من المشكلة بدلا من حلها". فوق ذلك، انتقد البعض إهمال السمات المحلية للشؤون الأمنية، حيث وكما أشار ناي ولين جونز، التفاعل بين شؤون الأمن والسياسات الداخلية أهمل من قبل أكثر المحللين في دراسات الامن الدولية. حيث أن القيود السياسية المحلية قد تحدد البدائل المتوفرة الى الدول التي تحاول توفير أمنها. على صعيد آخر، أشار البعض إلى التحول في رؤية السيادة كمؤشر للحماية بشكل خاص، حماية المواطنين من التهديدات الخارجية. الأسلحة النووية اليوم، تعتبر التحدي الأساسي للدولة، وهي تفعل ذلك لأنها تنفي إحتمال أن يكون النظام السياسي هو الكيان الوحيد على النطاق العالمي الذي يمكنه ان يحتكر قدرة ممارسة العنف داخل أراضيه. اختراع المتفجرات النووية كما يقول دانييل ديودني، حول كرات البلياردو الى كرات من البيض فالدول اليوم، حسب رأيه، تحتكر القدرة على شرعنه العنف، لكنها لا تملك القدرة على احتكار ال عنف.[1]

هذه الانتقادات وأخرى غيرها تأسست على فكرة أنه من الضروري بناء منظار جديد لرؤية وتصور الشؤون الأمنية ليس عبر حصرها في التهديدات الموجهة للدولة ـ الموضوع التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية ـ ولكن تجاوزها نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد.

ونظرا للسياق السوسيوتاريخي الذي ظهرت فيه المقاربة: تزامنا مع اندلاع موجات العنف و الإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في كل من الجمهوريات السوفياتية السابقة ووسط افريقيا، بالإضافة الى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوربا و بروز المشاكل الاجتماعية المتمخضة عنها، كل ذلك أدى بمنظري مدرسة كوبنهاغن الى وضع "المجتمع" كموضوع مرجع للأمن مقابل للدولة التي حسب رأيهم، لم تعد الطرف المهدد فقط، و لكن أيضا، في بعض الأحيان، مصدر التهديد.[2]

**المطلب الثاني: الأمن المجتمعي والهوية**

[1]- قوجيلي، **مرجع سابق**، ص.126.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية. مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص.81.

انطلق منظروا مدرسة كوبنهاغن في دراستهم لمفهوم الأمن المجتمعي من إعادة صياغة مفهوم المجتمع. فعلى خلاف الصيغة التقليدية للمجتمع التي تقدم المجتمع كنظام من العلاقات المتبادلة يربط الأفراد المشتركين في المجتمع ثقافة مشتركة يتبنى اولي ويفر مفهوم مرن أو مفهوم موضوعي للمجتمع فيجادل بأن أساس المجتمع هو مجموع الأفكار والممارسات التي تحدد الأفراد كأفراد في مجموعة إجتماعية. المجتمع هو أساسا حول الهوية وحول مفهوم الذات للمجتمعات والأفراد منطق التمييز بين "نحن" و "هم"- محددين أنفسهم كأعضاء في جماعة.

أولوية الهوية للمجتمع تحدث عنها باري بوزان الذي يعتبر أول من قدم مفهوم للأمن المجتمعي كأحد القطاعات الخمس للأمن الى جانب الأمن العسكري، السياسي، الاقتصادي، والبيئي. في هذا السياق يشير الأمن المجتمعي الى قدرة المجتمع على الاستمرارية في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة، والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل أكثر تحديدا هو حول الإستدامة ضمن شروط مقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة، الثقافة والإنتماء والدين والهوية الوطنية والأعراف لكن من بين أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المقاربة هي تقديم الأمن المجتمعي كأحد قطاعات الأمن الوطني أين تكون الدولة معرضة للتهديد ما جادل بأولوية الأمن العسكري لتحقيق أمن باقي القطاعات باعتبار أن المواجهات العسكرية تظهر وتستمر نتيجة اللاأمن الاجتماعي، الاقتصادي السياسي و البيئي.[1]

النسخة التنقيحية لمفهوم الأمن المجتمعي قدمها أولي ويفر في العمل الجماعي "الهوية، الهجرة، والأجندة الأمنية في أوربا" باقتراحه إعادة مفهمة حقل الدراسات الأمنية بفكرة ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع. حيث يبقى الأمن المجتمعي كقطاع لأمن الدولة ولكنه في نفس الوقت يصبح موضوع مرجع مستقل بذاته. فإذا كان تركيز أمن الدولة على سيادتها كقيمة جوهرية فإن الأمن المجتمعي يركز أساسا على الهوية. كلا الاستعمالان يدلان على البقاء. فالدولة تفقد سيادتها لا تبقى كدولة، والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من عدم قدرته على إبقاء نفسه .[2]

[1]- أمينة مصطفى دلة، **الدراسات الأمنية النقدية**، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام،2013)، ص.68.

[2]-توفيق بوستي،" مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.13، (جويلية 2018)، ص ص.179-192.

هذه الازدواجية تفتح المجال لدراسة "الهوية الجماعية "كقيمة معرضة للتهديد، والإشارة إلى الحالات التي تشهد تناقض المصالح بين الدولة والمجتمع، فقد تتعرض المجتمعات للتهديد من طرف دولها في حالة عدم توافقها وحدود الدولة الكائنة كالحالة الكردية، أو الحالة الفلسطينية التي تشهد وجود مجتمع بدون دولة قائمة بحد ذاتها. في مثل هاته الحالات حسب ويفر تصبح المجتمعات حقائق سياسية وردود افعالها على التهديدات الموجهة لهويتها ستكون ذات دلالة سياسية. لكن السبب الحقيقي لتبني ازدواجية الأمن حسب ويفر هو الميل باتجاه زوال نظام الدولة الحديثة كسلطة سياسية عبر مستويات عديدة. هذه العملية تبدأ من تقويض مبدأ السيادة الحصري للدولة الإقليمية نتيجة ظهور سلطات جديدة تتجاوز الحدود الصلبة للدولة. هذا التطور يوضح البروز المتزايد للأمن المجتمعي وهي الحالة التي تشعر فيها مجموعات كبيرة داخل المجتمع بأن هويتها محل تهديد من جراء الهجرة، التكامل، الاستعمار الثقافي ويحاولون الدفاع عن أنفسهم. وبعبارة باري بوزان ظهور ما يعرف" بالمعضلة الأمنية المجتمعية ".[1]

### المطلب الثالث: المعضلة الأمنية المجتمعية وآلية الدفاع

ترى مدرسة كوبنهاغن أن أحد أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي يتمثل في " المعضلة الأمنية المجتمعية" وهذا يعني أن المجتمعات يمكن أن تواجه العمليات التي تتطور فيها تصورات الآخرين بشكل متبادل لتعزيز صور العدو التي تؤدي إلى نفس النوع من الجدل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول. توجد معضلة الأمن المجتمعي عندما تقوم إحدى الجماعات، في محاولة لزيادة أمنها المجتمعي (تعزيز هويتها)، بالتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية، الذي في النهاية ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى (تضعف هويتها). السبب في حدوث هذه المعضلة يعود إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة يمكن أن يكون كبيرا جدا بحيث ينتج سلوك شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة.[2]

يعتبر "تماسك" الجماعة نفسها وسيلة ضرورية للدفاع ضد عدوان الجيران المحتمل، والجهود الرامية لتعزيز التماسكٌ قد تكون مثمرة لحماية هوية الجماعات. تحقيق هذا التماسك عادة ما يتم عبر توحيد الجماعة في مواجهة تهديد خارجي (فعلي أو محتمل)، سوآءا كانت جماعة أخرى أو الدولة ذاتها. العنصر الأساسي

[1] – مصطفى دلة، **مرجع سابق**.ص.70.

[2] _ قوجيلي، (الدراسات)، **مرجع سابق**، ص.83.

للدفاع عن الجماعة ضد التهديدات الموجهة الى هويتها يكون بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة كاستجابة دفاعية، كما يقترح وايفر. يمكن القيام بذالك عن طريق استخدام الوسائل الثقافية لتعزيز التماسك والتميز المجتمعين وضمان أن المجتمع يعيد إنتاج نفسه بفعالية في هذا الصدد، التهديدات الموجهة ضد إعادة إنتاج أي مجتمع يمكن ان تحدث من خلال " إستمرار تطبيق التدابير القمعية التي تتخذ ضد التعبير عن الهوية. هذا يمكن أن يتمظهر في "تحريم استعمال اللغة و الأسماء و اللباس، من خلال أماكن العبادة و التعليم، اقصاء أو قتل أفراد الجماعة "و كما يشير بوزان ،"إذا كانت المؤسسات التي تعيد إنتاج اللغة و الثقافة ممنوعة من العمل فإن الهوية لا يمكن ان تنتقل بصورة فعالة من جيل إلى جيل" [1] .و بالتالي، الثقافة يمكن الدفاع عنها بالثقافة ، وإذا كانت إحدى الهويات مهددة يكون الحل هو تعزيز الهويات القائمة. تعتبر فكرة الأمن المجتمعي مكون رئيسي في البناء المعرفي للدراسات الأمنية النقدية ولكن بالرغم من ذلك، وضع الجماعة أو المجتمع مركز التحليل الأمني، يعتبر خطوة ضرورية. ولكن غير كافية. لبناء إطار معرفي شامل للقضايا الأمنية. ما ينقص هنا هو بالضبط كيفية وضع المجتمع مركز التحليل الأمني. بشكل أكثر تحديدا كيفية تصور المجتمع كموضوع مرجع للأمن؟ الجواب على هذا السؤال قدمه ويفر ، الذي رأى أن من يتكلم عن الأمن داخل المجتمع هم من لهم القدرة على وضع المجتمع (أو جماعة ما) مركز التحليل الأمني أو الموضوع المرجع، و ذلك عبر عملية التسيس التدريجي للأمن أو ما سماه" بالأمننة".[2]

[1] _ مصطفى دلة، **مرجع سابق**، ص.70.

[2] _ عادل زقاغ،"المعضلة الأمنية المجتمعية «خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.5، (5. جوان.2011)، ص.107.

# الفصل الثاني:

# قضية الصحراء الغربية

## المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة الصحراء الغربية

احتلت مشكلة الصحراء الغربية أهمية كبيرة عربيا و إفريقيا و دوليا، حيث تعد من أعقد المشكلات التي واجهت المغرب العربي بعد الاستقلال و أدخلته في دائرة الاستنزاف المتبادل، و أصبحت محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغاربية عامة و في العلاقات الجزائرية – المغربية خاصة، فإذا كان الاستعمار الاسباني قد تخلى عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد فإن إحاطة الإقليم بأقطار، لكل منهم مشاكل مع الآخر عقد المشكلة و أصبحت منطقة تنازع بين كل من المغرب و الجزائر و موريتانيا لتبادل وجهات النظر.

و الحقيقة التي تفرض نفسها على كل الأطراف، هي دور المغرب العربي التاريخي في صد الغزو الأوروبي لكن لم ينجح بصورة كبيرة في الوقوف في وجه بذور الاستعمار التي تسعى إلى تفتيت المغرب العربي إلى دول صغيرة تنكمش على ذاتها و تعجز عن تحقيق اللحمة و الإتحاد مع الدول الإقليمية الأخرى.

مع ذلك هذا لا يلغي الخصوصية الذاتية لمشكلة شعب الصحراء الغربية و تنظيماته و علاقاته بالدول المجاورة و حججه التي يدعم بها وجهة نظره، حيث بحلول عام 1982 أصبحت جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للشعب الصحراوي و التي عارضت كلا من الاستعمار الإسباني للصحراء، و إدعاء المغرب بأحقيته بالمنطقة حيث كان الهدف من هذه الحركة هو تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية.

إن الخلاف الجزائري–المغربي حول الصحراء الغربية يعكس التنافس الإقليمي بالأساس، لكنه يعكس قبل ذلك مشكلة التجزئة العربية و الطريقة التي قسم بها الاستعمار بلدان المغرب العربي تاركا خلفه مشاكل حدودية قابلة للتفجير. فلولا الأهمية الكبيرة التي تحوزها المنطقة الصحراوية لما شكلت مشكلة و مصدر للنزاع، لذلك و للتطرق إلى لب المشكلة لابد من دراسة الأهمية الجيوبوليتيكية و الجيواستراتيجية و الجيواقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية.[1]

[1]– عبد الأمير عباس الحيالي، "مشكلة الصحراء الغربية و الأمن القومي العربي"، **ديالى**، ع.25 (2007)، ص ص. 349– 352.

**المطلب الأول: الصحراء الغربية– دراسة جيواستراتيجية**

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا بين خطي عرض 27°-40° شمال خط الاستواء في الشمال الغربي لإفريقيا، يحدها المغرب شمالا و الجزائر من الشمال الشرقي، و جنوبا موريتانيا، و من الغرب المحيط الأطلسي، بمساحة تقدر 284 ألف كيلومتر مربع، و يبلغ شاطئها 1400 كيلومتر، أما حدودها البرية فتبلغ 2045 كيلومتر، منها 1570 كلم مع موريتانيا و الجزائر 43 كلم و المغرب 432 كلم.[1]

المصدر: منقول من الموقع

https://www.google.com/maps/place/Sahara+occidental/@25.8559262,-13.2177239,5.99z/data=!4m5!3m4!1s0xc22482523302153:0xb7a6f81873dfd75a!8m2!3d24.215527!4d-12.885834

هذا الموقع جعل الصحراء الغربية تتمتع بأهمية ذات بعد استراتيجي، جعلت الصراع عليها يمتد لما يزيد عن خمسة و ثلاثين عاما، لذا سنحاول في ما يلي إبراز أهم هذه المميزات و الخصائص الإستراتيجية:

[1] -Le dictionnaire Historique et Géopolitique du 20eme Siècle,(Paris,La Découvert, 200), p 600.

1- باعتبار ساحلها الطويل الممتد عبر المحيط الأطلسي بمسافة جد معتبرة تساوي 1400كم، فهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للجميع إذ تمثل بوابة لإفريقيا جنوب الصحراء (الساحل الأفريقي)، و رهان أساسي بالنسبة للجميع حول قضية "الطوارق" و كذلك لمستعمرات أوربا التقليدية وسط و غرب أفريقيا.

2- تكتسب الصحراء الغربية أهميتها الإستراتيجية من أهمية الوطن العربي، سواء بجناحيه في المشرق العربي أو المغرب العربي، خاصة أن هذا الأخير يمس بطرفيه من أهم الممرات المائية في العالم، و هما قناة السويس عل الطرف و مضيق جبل طارق من الطرف الآخر، و كلاهما مدخل حيوي و مهم للبحر المتوسط، بالإضافة الى أن منطقة الصحراء الغربية تعد منطقة اتصال بين أفريقيا و العرب، خاصة و أن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفي كلم، و بذلك تكوَن بوابة أفريقيا الغربية، وهذا ما عرفته جيدًا الدول الاستعمارية.

3- تكتسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المملكة المغربية و الجمهورية الجزائرية و الجمهورية الموريتانية، حيث تمثل عمقًا و امتدادًا طبيعيًا لكلا من المملكة المغربية و الجمهورية الموريتانية، فهي تشكل عمقًا استراتيجيا للمملكة المغربية في اتجاه الجنوب، كما تحقق لها جزءًا من إدعائها و مطالبتها بالإقليم الموريتاني، خاصة بعد أن أسس المغرب وزارة شؤون موريتانيا و الصحراء عقب استقلالها عام 1956م، أما للجمهورية الموريتانية فإن الصحراء تشكل لها عمقًا استراتيجيا في اتجاه الشمال، نظرًا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة و تباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المملكة المغربية، و ادعائها بالحق التاريخي في الأراضي الموريتانية.

4- هي منطقة ذات موقع استراتيجي، فهي من ناحية نقطة اتصال بري بين الجزائر و المغرب و موريتانيا و من ناحية ثانية نقطة اتصال بحري تربط إفريقيا بأوروبا عن طريق المحيط الأطلسي، كما أن المساحة الممتدة من جزر "لاس بالماس" إلى مدينة "العيون" و التي تبلغ حوالي 200كلم مربع تشكل مضيقا يمتد جنوبا فاتحا طريقا استراتيجيا نحو إفريقيا و آسيا.

و يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى، فهو مواجه لجزر كناريا، التي تسيطر عليها اسبانيا، و كذلك تزداد الأهمية الإستراتيجية للموقع لقربه من مضيق جبل طارق و البحر المتوسط و التسهيلات، التي يمكن أن يقدَمها للتحركات البحرية في المنطقة، خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية في المنطقة، و كذلك أماكن تواجد الفوسفات . و لذلك تسعى الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربي، حتى يمكنها الاستفادة من الإمكانيات و الموارد الموجودة بالمنطقة.[1]

5- اكتسبت الصحراء أهميتها الإستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الأوروبية في القارة الأفريقية سابقًا، و زاد من هذه الأهمية التنافس الاستعماري الذي سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الأولية، و ضمان أسواق تصريف منتجاتها، و في فترة ما بعد الاستقلال اكتسبت الصحراء الغربية أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في الجزء المواجه مباشرة للسواحل الشرقية للأمريكيتين، كما أن خروج الصحراء الغربية من حيز السيطرة و النفوذ الغربي، ووصول قوى مناوئة لها في ساحلها الأطلسي، يُعد تهديدًا مباشرًا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، و من ثم تحتل الصحراء الغربية أسبقية خاصة في أولويات العلاقات الدولية سواء في إطار بعدها الإقليمي العربي أو بعدها الأفريقي.

6- يُعد اكتشاف اليورانيوم في الطبقات الفوسفاتية، من العوامل التي أدت إلى زيادة النشاط الاستعماري الهادف إلى إخضاع إقليم الصحراء الغربية لنفوذه، و إذا كان الشمال الأفريقي يضم العديد من الدول، التي تناهض الوجود الاستعماري و تهدده بالزوال، فإن عملية المواجهة بين الجانبين أكسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية، خاصة من جانب القوى الاستعمارية، التي تعمل على محاصرة التيار الوطني و منع انتشاره حتى يمكنها الاستحواذ على الثروات و المواد الأولية في الصحراء الغربية، و لذلك فإن المشاكل الإقليمية التي تثار بين أنظمة الحكم في المنطقة، غالبًا ما تشعلها القوى الاستعمارية لتنفيذ أهدافها، مما أسهم في زيادة حدة المشاكل الإقليمية، و إضفاء الطابع الدولي عليها.

[1] - محمد صالح كروم، ***سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011)، ص، ص. 95،96.

7- إن تمسَك المغرب بهذا الإقليم نابع مما يمثله له من رهان سياسي و اقتصادي و استراتيجي، فسياسيا الصحراء الغربية تزيد من سعة مساحته و امتداد عمقه الجغرافي و من قوة تعداده السكاني و تجسيد حلم المغرب الكبير الذي هو بعد استراتيجي، كما تكسبه وزنا إضافيا في المنطقة و الخروج من العزلة المفروضة حوله و تفرض احترام دول الجوار له، يضاف إلى ذلك أن للمغرب عقدة أو "هاجس" لم يفارقه منذ استقلال منطقة المغرب العربي ككل و هو أن يرى الجزائر قوة جهوية مزاحمة له، لهذا حاول و يحاول بشتى الوسائل كسب تأييد الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي بصفة خاصة) و دعمه له باعتباره قوة إقليمية محورية في منطقة المغرب العربي و غرب المتوسط مضاهاة للجزائر من حيث الوزن الجغرافي الاستراتيجي و الاقتصادي معا.

8- أما اقتصاديا فإن إلحاق الصحراء الغربية بالمغرب يجعل من هذا الأخير المنتج والمصدر الأول في العالم للفوسفات كمعدن حيوي، فضلا عن المعادن الأخرى الثمينة و موارد الطاقة التي هو محروم منها، إلى جانب الصيد البحري الذي يحتل فيه المغرب مكانة معتبرة بحكم إطلالته المزدوجة على المتوسط و الأطلسي، مما يجعله شريكا اقتصاديا فعالا.[1]

**المطلب الثاني: الصحراء الغربيـــة– دراسة بشريـــة**

تنقسم الصحراء إلى قسمين متمايزين: الساقية الحمراء و هي واد هام يمتد في أقصى الطرف الشمالي من حدودها، و ينحدر إلى الساحل الأطلنطي حتى شمال رأس برمبادور و تبلغ مساحته 8200كلم$^2$، أما القسم الآخر المعروف بوادي الذهب تبلغ مساحته 18400 كلم$^2$. (انظر الخريطة)

[1] – محمد عمرون، ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975–2005***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006)، ص ص. 27-28.

المصدر: الطالب بتصرف

و أهم مدن الصحراء هي: العيون (العاصمة)، داخلة، سمارة، القويرة، بيرا الحلو، محبس، و قلته، و أم غالا، و بوكراع.

تتكون الصحراء من سهول ساحلية، ترتفع تدريجيا كلما توغلنا في الداخل إلى هضاب يصل ارتفاعها إلى ألف قدم فوق سطح البحر، و يزداد الارتفاع إلى سلاسل جبلية يصل ارتفاعها إلى ألفي قدم عند الحدود الموريتانية، و على الرغم من أن المناخ الصحراوي يسود المنطقة، إلا أن تيار الكناري البارد الذي يهب من الشمال يساعد كثيرا على تلطيف درجة حرارة الصيف و خاصة أن تأثيره يمتد إلى المناطق الداخلية، و الأمطار في إقليم الصحراء من النوع الطارئ، و لا تزيد نسبة أو معدل الأمطار السنوية عن أربع بوصات 0.5 سم، و لذلك فالزراعة هي من النوع البسيط الذي يسد حاجة الاستهلاك المحلي، على أنه منذ عام 1964 تم اكتشاف بعض مصادر المياه العذبة على بعد ستين ميلا من مدينة فيلا شيميزوس من الممكن لها أن تغير طبيعة الحياة الزراعية السائدة في المنطقة.[1]

و ترجح المغرب على أن عدد سكان الصحراء الغربية 76 ألف نسمة، أما جبهة البوليساريو فتقدر عدد السكان بحوالي 500 ألف نسمة، فهناك تضارب في الأرقام، بحيث لا توجد إحصائيات دقيقة لا سيما بعد الهجرات المعتبرة إلى دول الجوار الناتجة عن الاحتلال الاسباني ثم المغرب اللذين انتهجا سياسة تفريغ المدن الرئيسة خاصة الساحلية منها، من سكانها الأصليين، مما أدى إلى تشتتهم في الخارج و الداخل.

[1] – أسامة بوشماخ، ***تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية دراسة حالتي الجزائر و المغرب***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012)، ص 93-94.

و حسب إحصائية لعام 1977، فإن عدد سكان الصحراء كان مقدر بين (100-700 ألف نسمة) أما الأمم المتحدة فقد قدرت عددهم بحوالي 147 ألف نسمة، أما في عهد الاحتلال الاسباني فقد قدرتهم إدارته عام 1974 بحوالي 74 ألف نسمة، و قدر عدد سكانهم (الصحراء الغربية حتى جويلية 2008 ب 393831).[1]

و قد أثرت طبيعة السكان و حياتهم الرعوية، و تنقلاتهم الموسمية من منطقة إلى أخرى، بالإضافة إلى قلة عددهم عموما على إمكانية تنظيم حركات سياسية شعبية إذ لم تظهر هذه الحركات إلى الوجود إلا في فترة متأخرة، أما قبل ذلك، فكان الأمر يقتصر على تغيير بعض الشخصيات القبلية عن ولائها بالانضمام إلى المغرب، بينما كانت بعض القبائل الأخرى تطالب بالانضمام إلى موريتانيا، و يلاحظ أن العناصر المكونة لسكان الصحراء هي من نفس العناصر السائدة في موريتانيا و المغرب، أي من العرب و البربر مع وجود اختلاط و تزاوج واضح فيما بينهما، إلى جانب نسبة بسيطة من العناصر الزنجية الخالصة التي تسكن حول السنغال، و يجمع بين هذه العناصر الدين الإسلامي، كما تسود اللغة العربية بلهجة الحسانية، و هي إحدى اللهجات في شمال إفريقيا، و لكن المدارس التي كانت في اسبانيا قد أقامتها في الصحراء، و معظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية، قد نشرت اللغة الاسبانية بين المتعلمين و هو ما ترك تأثيره على ثقافة القيادات السياسية التي تستخدم اللغة الإسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.

و تنقسم قبائل الصحراء إلى أربعة مجموعات هي الرقيبات، تكنة، القبائل الصغرى، و الحواطيون، تفرغ عن كل مجموعة أفخاذ و عشائر و هي كما يلي:

1- **قبيلة الرقيبات:** و هم رُحَل يقطنون وادي الذهب الأوسط و الشرقي و شرق تندوف و شمال غرب موريتانيا، و تنقسم الرقيبات الموجودة في الصحراء إلى جزئين رئيسيين هما:

أ- رقيبات الساحل، و يتفرغ منها الأفخاذ الآتية:

- أولاد موسى، و يتميزون بغلبة التأثير العربي على البربري.
- السواعد و أولاد داوود.
- المؤذنون، و ينحدرون مباشرة من الوالي سيدي احمد الرقيبي.

[1]- مُحَمَّد عمرون، **مرجع سابق**، ص 19.

- أولاد الشيخ و هم القبيلة الرئيسة في صحراء بترس و أدرار الواقعة في الشمال الموريتاني.
- أولاد طالب و أولاد التهالت، و هما ينحدران من ذرية سيدي أحمد الرقيبي.

ب- رقيبات الشرق أو القاسم، و تشمل الأفخاذ الآتية:

- البيهات، و هم رُحَل يتنقلون بين الساقية الحمراء و أقصى جنوب وادي الذهب ووادي درعا.
- أهل إبراهيم و داوود، و الفقرة.

و تعمل قبائل الرقيبات بالزراعة و التجارة، و تمتلك قطعان كبيرة من الجمال يتنقلون بها نحو الشمال و نحو السودان، و يتركز انتشار قبيلة الرقيبات في الساقية الحمراء و جبال زمور، كما يوجد أفرع منها في موريتانيا، و قد وصل انتشارهم حتى النيجر.

2- **قبائل تكنة:** و هي تتكون من اثنتي عشر قبيلة، يمكن تقسيمهم إلى جذعين رئيسيين هما:

أ- جذع بربري: آيت الجمال، و آيت بلا، و تعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنوا الصحراء الإفريقية.

ب- جذع عربي: آيت الجمال، و تعود جذورهم إلى عرب معقل الذين وصلوا إلى الصحراء الغربية في القرن الثالث عشر الميلادي.

و قبيلة التكنة كثيرة الترحال، ينتقلون بصفة مستمرة بين الداخلة حتى تاكونيت، و هي مسافة تصل إلى حوالي ألف كلم، و تعمل قبائل التكنة بالتجارة، بالإضافة إلى الرعي، و هم يمتلكون قطعان كبيرة من الأغنام.و من أهم قبائل تكنة الزرقيون و ايت الحس.

3- **القبائل الصغرى:** و هذه القبائل لا تنتسب إلى الرقيبات أو إلى تكنة، كما لا يعرف تاريخ استقرارها في الصحراء الغربية، إلا أنَه يغلب عليها الأصل العربي، و يقطن معظمهم في وادي الذهب، و أهم هذه القبائل الصغرى:

أ- أولاد دليم: و يسكنون المناطق الساحلية الجنوبية خاصة حول إقليم عاصمة وادي الذهب، و ينضم إلى قبائل أولاد دليم قبائل الشناكلة و المناصير، و تعمل هذه القبائل أساسا بالصيد البحري و تربية الماشية.

ب- العروسيون: و تعيش هذه القبيلة جنوب مدينة العيون، خاصة في المناطق الفاصلة بين الساقية الحمراء و وادي الذهب، و يعود أصل هذه القبيلة إلى الشيخ أحمد العمروسي الذي عاش في مراكش و كان كثير الترحال بين مراكش و الساقية الحمراء، و تعمل هذه القبيلة بالزراعة إضافة إلى تربية الأغنام و الماشية.

ت- أولاد تدرارين: و يرجع نسب هذه القبيلة إلى احد الصحابة الذين قدموا مع عقبة بن نافع أثناء فتحه للمغرب العربي، و هم يقطنون منطقة بوجادور، و يعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة أساسا.

ث- قبيلة فيلالة: و هي من قبائل الصحراء الغربية المشهورة بالعلم و الصلاح، و تقطن منطقة الحمراء، و يعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة و تربية الأغنام و المواشي.

ج- آل الشيخ ماء العينين: و هي من أكثر القبائل عراقة في النسب و الأصالة في العلم، كما أنها حملت راية الجهاد في الصحراء، و يرجع نسب هذه القبيلة إلى الصحابي ابن عم رسول الله صلى الله عليه و سلم "علي ابن أبي طالب" ـــ رضي الله عنه ـــ و يتفرع عن هذه القبيلة فرعان، أحدهما في أدرار و الثاني في موريتانيا.

4- **الحواطيون:** و هم لا يشكلون قبيلة بل طبقة، تدخل في تبعيتها قبائل الرقيبات و التكنة و باقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى، و يعمل أفراد هذه القبيلة بالصناعة و تربية الأغنام.[1]

[1]- أسامة بوشماخ، ***مرجع سابق***، ص ص. 94-97.

**المطلب الثالث: الصحراء الغربية– دراســة اقتصاديــة**

لم يكن للصحراء الغربية في الماضي أهمية اقتصادية تذكر ، إلا أنه خلال فترة زمنية قريبة سابقة ، اكتشفت مواد أولية ذات أهمية اقتصادية و لذلك زادت أهمية الإقليم ، ما أدى إلى تشبث الاستعمار به ، كما بدأت مطالبة بعض دول الجوار بحقوقها في الإقليم، و تتمثل أهم موارد الصحراء الغربية فيما يلي:

1-الفوسفات : و هو يعتبر من أهم الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية ، حيث توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي لإقليم الصحراء الغربية ، و بالضبط في منطقة "بوكراع" ، و هي مدينة واقعة على بعد 100كم من جنوب شرق العاصمة الصحراوية العيون و بـ 100كم على الساحل .

و ما يميز فوسفات الصحراء و يزيد من أهميته هو قرب الطبقات الفوسفاتية من سطح الأرض ، مما يجعل استخراجه أسهل و تكلفته أقل ، كما يعتبر جد مركز و يحتوي على مادة "الأورانيوم" و هو نادرا ما يكون في مثل هذه المناجم ، و حسب "توني هوجز Tony Hodges " فإن فوسفات الصحراء هو الأكثر تركيز عالميا ، و احتياطاته تصل الى 10 مليار طن ، ما يجعله في المرتبة الثانية بعد المغرب (60 مليار طن)، و في نفس مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين 25 مليار طن، و بالتالي فإن من يسيطر على مناطق استخراج الفوسفات في الصحراء الغربية الأجود عالميا يكون هو المتحكم في الإنتاج العالمي، خاصة و أن الاحتياطي العالمي للفوسفات يقدر بحوالي 38 مليار طن، كما أن المنافسة أصبحت شديدة بين منتجي هذه المادة .

و من أشهر تلك المراكز مدينة بوكراع التي تعد المركز الأساسي لإنتاج الفوسفات، لكن جبهة البوليساريو قامت ببعض عمليات التدمير لمواقع الشريط المتحرك في إطار حربها مما أدى إلى تعثر عمليات الاستخراج، هذا المنجم الذي يحتوي على أكثر من 9 % من الاحتياط العالمي للفوسفات و حوالي 15 % من احتياطات

القارة الإفريقية، كما أنه يعتبر أكبر منجم للفوسفات في العالم بحيث يضع الصحراء الغربية في الترتيب الثالث بعد المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

2- المحروقات:

تشير الدراسات إلى وجود مخزون هام من الغاز و النفط في سواحل الصحراء الغربية، حيث عمدت بعض شركات النفط العالمية إلى التنقيب عنه بعد أن أصدرت اسبانيا عام 1958م قانونا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول، خاصة و أنه كانت هناك احتمالات بوجود آبار بترولية في المنطقة، و بالفعل قامت بعض الشركات العالمية بعمليات استكشاف و تنقيب استطاعت خلالها تغطية نفقات عملياتها الكشفية.

و في عام 1961م قامت تسع شركات أمريكية و ثلاث شركات اسبانية بأعمال الكشف و التنقيب، و ساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الاسبانية من خلال إلغاء القيود الإقتصادية المفروضة، التي كانت تعترض توظيف رؤوس الأموال الأجنبية بيد أن نفقات التنقيب الباهضة، فضلا عن أسباب سياسية و أمنية، أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات و لم يتبقى حتى عام 1963م إلا شركة أمريكية واحدة، اتحدت مع شركة اسبانية و كونت شركة مشتركة لاستخراج النفط تحت إشراف الحكومة الاسبانية .

و في عام 1969م بدا ظهور النفط في المناطق البحرية، و على عمق 3446 مترا، و كذلك بدأ ظهوره في مدخل الوادي شمال مدينة العيون و قد عمد المغرب إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع شركتي "توتا فينا إلف" الفرنسية و "كيرمالك غي كورب" الأمريكية في أكتوبر 2001م الأمر الذي قوبل باعتراضات عديدة خصوصا من طرف جبهة البوليساريو.

[1]- حسن سيد سليمان،"أبعاد قضية الصحراء الغربية"، ***دراسات إفريقية***، ع.13(جويلية 1995)، ص ص. 49-91.

و قد دفع ذلك بالمغرب إلى طلب المشورة القانونية من الأمم المتحدة فصدرت فتوى عن المستشار القانوني للأمم المتحدة "هانس كوريل" تعطي المغرب في الحق القانوني في القيام بعمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية بشرط أن لا يستغل المغرب النفط تجاريا دون موافقة السكان المحليين، و أعلن ناطق باسم مجلس الأمن الدولي في وقت لاحق أن فتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة ليست ملزمة لأي جهة من الجهات، ما يعني أن الجدل سيبقى قائما ما لم يتضح الوضع في الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة خاصة المغرب و جبهة البوليساريو.[1]

3-اليورانيوم:

خلال السنوات الأخيرة أظهرت الدراسات الجيوفيزيائية المنجزة في الجنوب الصحراوي وجود مؤشرات تدل على ارتفاع نسب اليورانيوم بشكل كبير في العينات الصخرية لما يزيد عن 20 موقعا عن المعدل الطبيعي له في المناطق المجاورة لها، و ظل من المعروف احتواء حوض فوسفا بوكراع على اليورانيوم شأنه في ذلك شأن الأحواض الرسوبية الفوسفاتية المميزة لمنطقة شمال إفريقيا، مما يدفع إلى إجراء دراسات أعمق للكشف عن مكامن تحتوي على المعدن بكميات تجارية واعدة، و قد بينت الدراسات المخبرية و نتائج الحفر تحديد نسب واعدة من اليورانيوم في العينات الصخرية لموقعين هما:

أ-قليبات لفهودة: تم العثور على اليورانيوم في ثلاث آبار استكشافية حفرت سنة 2007م في المنطقة و تم تحليل معلوماتها حيث بلغ متوسط المحتوى من U308 حوالي 400 جزء من المليون في طبقات متمعدنة بلغ متوسط سمكها حوالي 85 متر، و مازالت المعالجة قائمة للآبار الأخرى التي حفرت بالمنطقة.

[1]- كروم محمد صالح، ***مرجع سابق***، ص 87.

ب- تويهنات: بينت عمليات المسح الجوي الإشعاعي وجود تغير واسع في نسبة العناصر المشعة في التراكيب الحلقية التي تتصل بالموقع المعدني بمنطقة تويهنات، حيث مازالت الدراسات في بداياتها لتحديد النسب المعدنية بها.

4- الحديد:

يعتبر الحديد من المعادن المكتشفة بالصحراء الغربية منذ الحقبة الاستعمارية الإسبانية، و قد تعزز الاحتياطي الصحراوي منه بالإكتشافات الهامة المحصل عليها ضمن تحليل و معالجة المعطيات الجيولوجية و الجيوفيزيائية التي قدمها مشروع "جيوفورما"، و حددت احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية بحوالي 700 مليون طن، حيث تم اكتشاف منجم في أزميلة و غراشة، و تقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة إلى حوالي 600 مليون طن، في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65 % و الذي يمكن من إنتاج كميات كبيرة من الصلب بدون اللجوء إلى عمليات تكرير للمعدن، حيث تشير عمليات المسح الجيولوجي إلى إمكانيات التوصل إلى نتائج أكبر، فضلا عن النسبة المنخفضة من الشوائب غير المعدنية الموجودة بهذه الخامات لأن هذه المعدلات من أكسيد الحديد تسمح بوضعها في الأفران مباشرة، مما قد يمكن من تحويل الحديد الخام إلى الحديد الزهر أو الحديد الصلب أو الفولاذ.

5-الثروة السمكية:

تزخر سواحل الصحراء الغربية بثروة سمكية هائلة، حيث يعد الساحل الغربي للقارة الإفريقية بصفة عامة من أغنى مصائد الأسماك، و ذلك لطبيعة صخورها و انخفاض الكثافة السكانية بها.

و توجد أهم مراكز صيد الأسماك في مدينة العيون، كما تعد الثروة السمكية مصدرا مهما لعدة شركات أوروبية تعتمد عليه، و قد أبرمت العديد من الإتفاقيات مع دول أجنبية بممارسة صيد الأسماك في المنطقة، قرابة سواحل الصحراء الغربية.

و تعتبر هذه السواحل من أغنى المناطق البحرية في العالم، بساحل يبلغ طوله 1400كم، و يمتد على مساحة قدرها 1500 كم مربع، حيث يوفر طاقة إنتاجية تقدر بحوالي مليون طن من الأسماك سنويا دون أن يؤثر ذلك في التوازن البيولوجي للثروة السمكية.

أما عن الموانئ، فتعد "العيون الداخلة و بوجدور" أهم موانئ الصيد البحري على السواحل الصحراوية، حيث تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعمليات الصيد و المئات من وحدات معالجة و تصنيع و تبريد و تخزين المنتجات البحرية تستقبل المئات من سفن الصيد، و تدر هذه الثروة السمكية عائدا ماليا ضخما .

6- الثروة الحيوانيــة:

تتركز الثروة الحيوانية في المنطقتين الشمالية و الوسطى، ففي المنطقة الشمالية "كليميم-السمارة" يبلغ عدد الماعز 380 ألف رأس، تليها الأغنام 320 ألف رأس ثم الجمال 33600 رأس في حين لا يوجد سوى 1443 رأس من الأبقار، أما المنطقة الوسطى "العيون-الساقية الحمراء" فيبلغ عدد الجمال 89500 رأس، أما الماعز فيبلغ عددها 193 ألف رأس تليها الأغنام 120 ألف رأس أما الأبقار فلا تتجاوز 440 رأسا

فقط. هذه الثروة التقليدية تعد إحدى أهم الثروات التي توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة و جفافها المتفاقم.[1]

7-الملـح:

تحتوي منطقة الصحراء الغربية على عدة سبخات و هي الأراضي الشديدة الملوحة التي تشكل خزانات ضخمة للملح يتم استغلالها بالطرق التقليدية حتى الآن.

و أهم هذه السبخات سبخة "تزغا" و "أم بدعة" و "تزلاطن" و "تيسفورين"، حيث يقدر احتياطي سبخة "تزغا" في طرفاية بحوالي 4.5 ملايين طن و تستغل منذ 1991م عبر شركة "سوماسيل" المغربية، و يقدر إنتاج المنطقة من الملح بحوالي 200000 طن في السنة موفرة بذلك فرص عمل موسمية لحوالي 5000 عامل.

8- المعادن:

هي كثيرة و متنوعة حيث يوجد النيكل، الفضة، الحديد و النحاس، اليورانيوم والكروم، و الرصاص و هناك تقديرات بوجود التنغستين و القصدير، و قد أدت جهود التنقيب إلى اكتشاف خامات عديدة أخرى بالمنطقة مثل خامات النحاس و المنجنيز و الحديد و الرخام و غيرها، و التي تشكل أهم الموارد المعدنية المكتشفة في الصحراء بعد الفوسفات و إن لم يتم استغلالها بعد.

إضافة إلى ذلك نجد معدن اليورانيوم في منطقة "السمارة" حيث فرضت عليه حراسة مشددة، و كانت السلطات الاسبانية قد منعت الاقتراب من منطقة التنقيب، كما نجد بعض أنشطة التعدين كنشاط

[1]- كروم محمد صالح، ***مرجع سابق***، ص 89.

اقتلاع الرمال التي يتم تصديرها خصوصا لجزر "لاس بالماس" الإسبانية بمعدل إنتاج سنوي يصل إلى 80 ألف طن.[1]

9- السياحة:

تمتلك الصحراء الغربية إمكانيات سياحية متنوعة و كبيرة، تدعمها مناظر صحراوية خلابة، و سواحل ممتدة لمئات الكيلومترات تضم مواقع رائعة للسياحة و الاستجمام البحري، يضاف إلى ذلك توفر الظروف الملائمة لسياحة المغامرة و الإستكشاف، و من المناطق السياحية المشهورة في الصحراء: واحة لمسيد، بحيرة نايلة، خليج خنيفيس، شلالات أم بدعة، وادي تافودار، و رغم هذه الإمكانيات الهامة إلا أن المنطقة تعاني من نقص في البنى الأساسية السياحية ( كالفنادق، و الموانئ، و المخيمات....)، و مع ذلك فإن النشاط السياحي يشكل أحد أهم المرتكزات المستقبلية للإقتصاد الصحراوي.

10- التجارة:

يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا للعمالة، و هو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويون منذ القدم، حيث كانت المنطقة تشكل معبرا للقوافل القادمة من المغرب و المتجهة نحو جنوبي الصحراء الكبرى "موريتانيا، مالي، السنغال، و النيجر"و رغم اختلاف الظروف الآن عن الوضع في السابق فإن الصحراويون لازالوا مولعين بالأعمال التجارية، و تعد مدينة العيون بسكانها البالغ عددهم 137 ألف نسمة و عبر بنيتها الأساسية مسيطرة على أهم مفاصل العمل التجاري في المنطقة، و يعمل بالقطاع التجاري ما بين 21 و 25 % من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا.

[1]- مصطفى كتاب، محمد بادي، ***النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق***، ط1، (سوريا: دار المختار للنشر، 1998)، ص9.

و يمكن للمنطقة أن تلعب– كما كانت تلعب دائما عبر تاريخها الطويل– دورا هاما كمنطقة عبور بين أوروبا و الشمال الإفريقي و بين أوروبا و الدول الإفريقية جنوب الصحراء، و لا شك في أن اكتمال الطريق البري الرابط بين السنغال و المغرب عبر موريتانيا سيعيد صياغة النشاط التجاري في المنطقة كلها .

11- المعادن النفيسة:

بنهاية سنة 2006 أعلنت سلطات الاحتلال عن اكتشاف مؤشر هام من الذهب في الصحراء الغربية،حيث بلغت نسبة المعدن في الصخور 36 غرام في الطن مصحوب بالرصاص الذي بلغت نسبته *1.2* % ، كما أعلن عن إطلاق دراسة مسح جيو كيميائي للمنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية تغطي مساحة 5000 كم مربع، و قد اكتشف الذهب في المناطق التالية:

أ-بولوتاد: أسفرت الدراسات الجيولوجية التي نفذت في منطقة "بولوتاد" خلال سنوات 2003-2005 عن اكتشاف متكون من الذهب، يمتد على مساحة تقارب 2.25 كيلومتر، و أظهرت الدراسات التفصيلية امتداد عروق الذهب في صخور الكوارتز المجاورة سطحيا و كذلك في باطن الأرض.

ب- الفويلة : بموقع الفويلة الواقعة بين أوسرد و بئر قندوز أسفرت الدراسات المنجزة عن اكتشاف الذهب بصورة مؤكدة بنسب هامة في التراكيب الجيولوجية بهذه المنطقة، حيث مكنت الخرائط المنجزة و تحليل العينات الصخرية من تحديد تراكيب جيولوجية تراوحت نسبة الذهب فيها مابين 1.3 حتى 12 غرام من الذهب في الطن و هي نسب عالية بالمقاييس الدولية.

ت- قليبات لفهودة : جنوب غرب مدينة أوسرد تم اكتشاف مؤشرا آخرا على وجود الذهب بنسبة 0.4 غرام في الطن في منطقة "قليبات لفهودة".

ث- مدنة السدرة: بمنطقة مدنة السدرة بضواحي أوسرد تم تحديد مكان الذهب و البلاتين.

ج- تويهنات: بمنطقة لملاقى شمال بئر قندوز ضمن تركيبة جيولوجية ممتدة على مساحة ستة كيلومترات مربعة تم العثور على عينات من الذهب في الصخور النارية، و بلغت نسبة الذهب فيها حوالي 300 جزء من المليون.

ح- منطقة شمال بئر قندوز ( حفرة العكاية و أودي الصفا ) ثم العثور بها على متكونات من الذهب المصحوب بالفضة و النحاس و الزنك و مازالت هذه المناطق قيد الدراسة.

و عموما فإن المنطقة الواقعة شمال و شمال غرب بئر قندوز قد كانت محل دراسات تفصيلية موجهة للتنقيب عن الذهب بعد تحديد ثلاث مواقع ذات مؤشرات مؤكدة لوجود الذهب و قد تم هنا تحديد منطقة واعدة بلغت مساحتها 470 كيلومترا مربعا لإجراء دراسات ميدانية تفصيلية بها لتحديد نسب تموقع الصخور المحتوية على الذهب.

كما بينت المعلومات المحصل عليها من معالجة معلومات الاستشعار عن بعد و تحليل الطيف الضوئي وجود تركيبين يبعد أحدهما عن الآخر بمسافة 7كم يتوقع احتوائهما على الذهب بما قد يسفر لاحقا عن اكتشاف منجم واسع من هذا المعدن الثمين بنفس المنطقة.[1]

[1]- مُحَّد صالح كروم، ***مرجع سابق***، ص ص. 90-93.

جدول رقم 1: احتياط الفوسفات في العالم.

| الكميـة | الاحتياطات | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوقعـة | | المؤكـدة | |
| الدول | مليون طن | % | مليون طن | % |
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| كل العالم | 110801 | 100 | 42040 | 100 |
| كل إقريقيا | 67774 | 61.2 | 26132 | 64 |
| دول إفريقيا | | | | |
| المغرب | 50000 | 73.8 | 20000 | 76.5 |
| **الصحراء الغربية** | **10000** | **14.8** | **3400** | **13** |
| مصر | 3122 | 4.6 | 900 | 3.4 |
| تونس | 2000 | 2.9 | 460 | 1.8 |
| الجزائر | 1000 | 1.5 | - | - |
| دول أخرى | 1652 | 2.4 | 1372 | 5.2 |

المصدر: محمد صالح كروم، ***سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011)، ص 86.

## المبحث الثانـــي:

## مواقـف الـدول و المنظمات الدوليـة تجاه القضيــة الصحراويــة

### المطلب الأول: الخلفيــة التاريخيــة لقضيـــة الصحــراء الغربيـــة

تسمية المنطقة بالصحراء الغربية هي تسمية استعمارية يقصد بها الأراضي القاحلة الخالية من السكان و الحياة و قد سماها الإسبان بالصحراء الإسبانية للتقليل من أهميتها و ضمها لإسبانيا بهدف إبعادها عن الدول العربية المجاورة لها بالرغم من أنها في الواقع جزء من الامتداد الطبيعي للعالم العربي.[1] و الحقيقة أن ما يعرف اليوم باسم الصحراء الغربية أي الصحراء الإسبانية سابقا هو جزء من الفاصل الجغرافي الصحراوي المعروف بالصحراء الكبرى، و الذي يفصل شمال القارة الإفريقية عن جنوبها. حيث كان إقليم الصحراء الغربية ينقسم قبل عام 1958م إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

1- طرفاية: مساحتها 265 ألف كيلومتر مربع و عاصمتها طان طان.
2- الساقية الحمراء: مساحتها 82 ألف كيلومتر مربع و عاصمتها العيون.
3- وادي الذهب(ريو دى أورو): مساحته 190 ألف كيلومتر مربع و عاصمته الداخلة.

تعتبر مدينة العيون التي تأسست عام 1937م أهم و أكبر مدن الصحراء الغربية حيث أصبحت فيما بعد عاصمة إقليم الصحراء و تليها مدينة الداخلة، ثم مدينة سمارة. و من المعروف أن طرفاية حصلت على استقلالها و ضمت إلى المغرب عام 1958م، فأصبحت الصحراء الغربية تتكون بالتالي من إقليمي الساقية الحمراء و وادي الذهب.[2]

بدأ التدخل الاسباني في الصحراء الغربية في عام 1405م عندما هاجم الإسبان قافلة لقبيلة تكنة بحثا عن الذهب و العبيد. وواصلت إسبانيا بعد ذلك مطامعها التوسعية داخل الصحراء إلا أنها وجدت مقاومة عنيفة من قبل القبائل الصحراوية مما أطال فترة محاولات السيطرة الإسبانية التامة على الصحراء الغربية. و انتهت هذه المحاولات بفرض السيطرة الاستعمارية على إقليم الصحراء في أواخر القرن التاسع عشر، و تم

[1]- ليلى خليل بديع، ***أضواء و ملامح من الساقية الحمراء و وادي الذهب "الصحراء الغربية"***، (بيروت: دار المسير، 1976)، ص 11.
[2]- صلاح الدين حافظ، ***حرب البوليساريو***، (بيروت: دار الوحدة، 1981)، ص ص.11-12.

ذلك على وجه الخصوص بسبب هزيمة إسبانيا في أمريكا الجنوبية و بالتحديد في كوبا عام 1898م مما أدى لفكرة التعويض عن طريق توطيد السيطرة الاستعمارية الاسبانية في إفريقيا.[1]

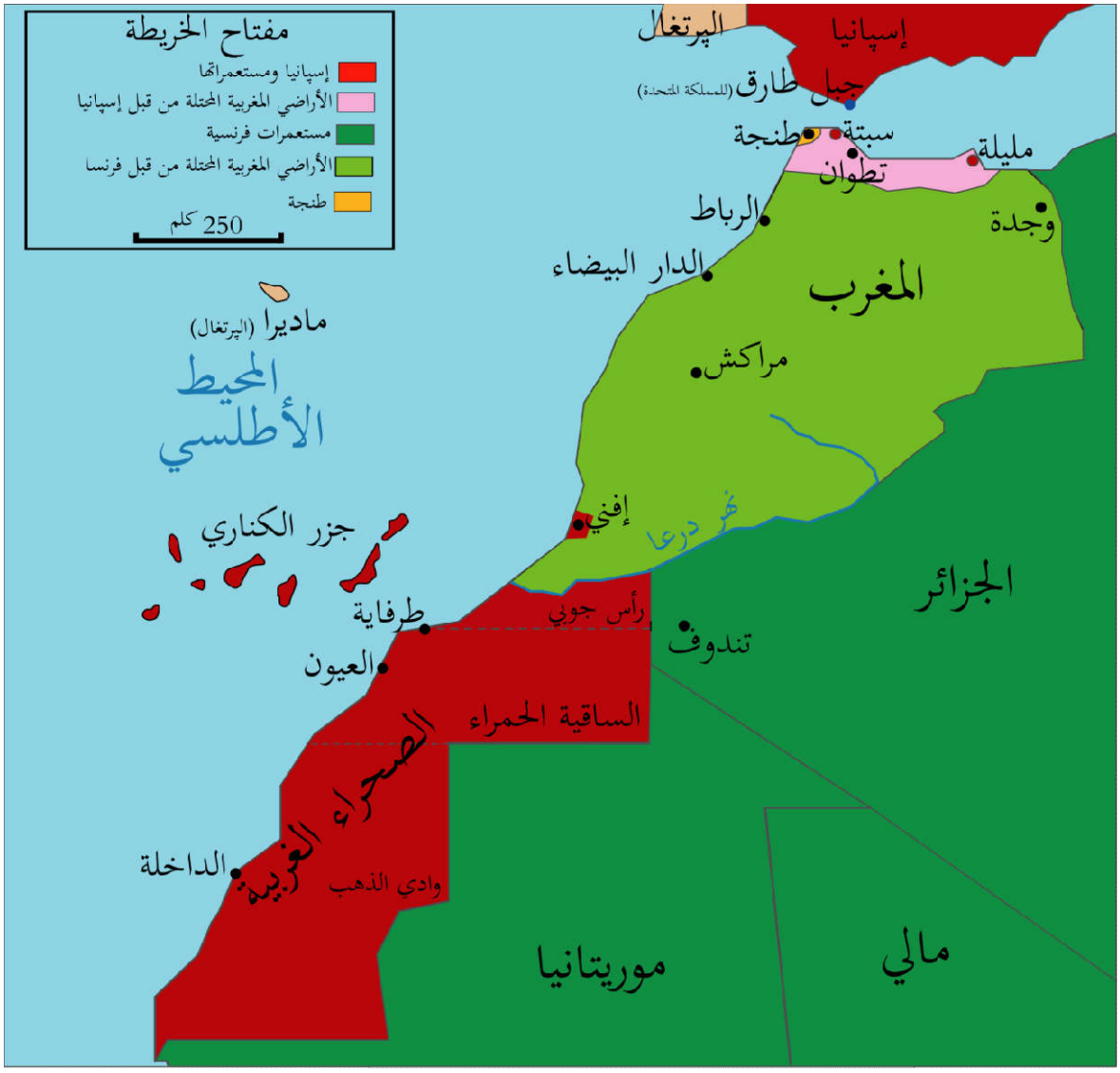


المصدر: نقلا عن الموقع

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

و قد اكتفت إسبانيا بعد احتلالها للصحراء بإقامة تحصينات عسكرية في مدينتي العيون و الداخلة بهدف تأمين دفاعاتها عن جزر الكناري المواجهة لساحل الصحراء الغربية، و لم تبدأ إسبانيا في البحث عن

[1] – علي الشامي، ***الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي***، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص 171.

الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية إلا في عام 1945م عندما ظهرت بوادر وجود كميات من الفوسفات في الساقية الحمراء، مما أكسب هذه المنطقة أهمية كبرى بالنسبة لإسبانيا. و زادت هذه الأهمية لإقليم الصحراء بعد اكتشاف البترول في الإقليم في الستينات.[1]

واجه الاستعمار الاسباني مقاومة عنيفة انطلقت من الصحراء في عام 1905م بقيادة الشيخ ماء العينين و أولاده، لكن التحالف العسكري الفرنسي- الإسباني بهدف القضاء على الإنتفاضة في الصحراء أدى إلى انتهاء الأمر تدريجيا باكتمال السيطرة الاستعمارية الإسبانية و الفرنسية.

عمدت حكومة ما بعد الحرب الأهلية في إسبانيا إلى صياغة تنظيم إداري للصحراء الغربية بدأت تنفيذه عام 1940م و قسمت بموجبه منطقة السيطرة الإسبانية إلى أربعة أجزاء:

1/ إيفني تحت إدارة مندوب للحاكم العام.

2/ طرفاية منطقة حماية تحت إدارة هيئة جمهورية تابعة لإدارة تطوان.

3/ الساقية الحمراء تحت إدارة مندوب الحاكم العام و اعتبرت منطقة احتلال حر.

4/ وادي الذهب تحت إدارة مندوب الحاكم العام.

لكن يلاحظ أن هذه السياسة لم تكن جامدة لأنها كانت تتأثر بالعوامل الطارئة. فقد أدت الخلافات بين فرنسا و إسبانيا خلال الحرب العالمية الثانية، و كذلك التقارب الإسباني المغربي إلى المرونة في التكتيك و تعزيز السلطة و الاستفادة من التطورات، و لهذا أقامت إسبانيا نظاما إداريا جديدا للصحراء في بداية الخمسينات حيث وضعت الإقليم كله تحت إدارة الحاكم العام. و قسمت الصحراء لثلاث مناطق بجانب ضم إيفني للسيادة الإسبانية: طرفاية (المنطقة الشمالية)، الساقية الحمراء (المنطقة الوسطى)، وادي الذهب (المنطقة الجنوبية).[2]

أما منتصف القرن الماضي فقد شهد تحولات إقليمية و دولية هامة، فلقد كان لاستقلال المستعمرتين الفرنسيتين الجارتين "المغرب و موريتانيا" و انتصارات الثورة الجزائرية المتتالية، و خسارة الحركة الاستعمارية

[1]- شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص 239.

[2]- علي الشامي، **مرجـــع سابـــق**، ص ص. 175-177.

مواقعها لصالح الحركات التحررية في العالم إيذانا بقرب نهاية الاستعمار الإسباني في الأراضي الصحراوية، ما عجل بظهور أطراف تطالب بأحقيتها في الإقليم مستندة على حجج تاريخية و أخرى شبه قانونية، حيث ظهرت المغرب و موريتانيا الحديثتا الاستقلال كدول تطالبان بضم الإقليم المجاور لهما إلى ترابهما كل على حدى، كما برزت أيضا الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب و المعروفة اختصارا بالإسبانية "البوليساريو" كحركة تحررية صحراوية مطالبة بالاستقلال، ليتحول مشكل الصحراء الغربية من تصفية استعمار أجنبي طالما انتظره أبناء المنطقة إلى نزاع إقليمي.[1]

**المطلب الثاني: موقف الدول الكبرى من قضية الصحراء الغربية**

إن أي نزاع إقليمي أو داخلي في أي بقعة من بقاع العالم إلا و كان يمس مصالح الدول الكبرى أو بعضا منها، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك الكل يسعى إلى دعم ما يراه مناسبا لتحقيق مصالحه و تسهيل الحصول على المزايا و بسط النفوذ.

و بعد تطرقنا إلى الأهمية الجيوبوليتيكية و الإستراتيجية و الاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية، نلاحظ حجم الموارد الطبيعة و الطاقوية التي تزخر بها، و منه فإن عيون الغرب و الدول الكبرى منها منصبة على هذه المنطقة لكن من أهم الدول الغربية فاعلية فيها هي فرنسا و إسبانيا و يرجع ذلك إلى تاريخهما الاستعماري في المنطقة (إفريقيا بصفة عامة، و المغرب العربي بصفة خاصة)، حيث لا يزالون يعتبرون مستعمراتهم السابقة خاضعة لتبعيتهم السياسية و العسكرية و الاقتصادية.

بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أبرز القوى العظمى على الساحة الدولية، و التي لها تأثير على شتى القرارات الدولية، و لها تدخلات في كل مناطق النزاع في العالم إلا أنه يعتبر تدخلها محتشما في قضية الصحراء الغربية مقارنة بالنزاعات الدولية الأخرى، و يرجع ذلك إلى طبيعة مصالحها و طبيعة علاقاتها مع الأطراف الفاعلين إقليميا.

كما يمكن أن ندرج الإتحاد السوفياتي سابقا و روسيا حاليا كفاعل في المنطقة أيضا، فإن كان الإتحاد السوفياتي قد نجح خلال فترة السبعينات من القرن الماضي في الحفاظ على توازنه مع دول المغرب العربي، فإن

[1] – محمد صالح كروم، **مرجـع سابـق**، ص 76.

الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا كانتا أكثر تحيزا للطرف المغربي، و قد هيمن هذا التوجه الرسمي للسياسات الخارجية لمدة زمنية طويلة فاقت الثلاثين سنة.

### ❖ موقف إسبانيا و فرنسا من قضية الصحراء الغربية

إن سياسة كل من اسبانيا و فرنسا اتجاه قضية الصحراء الغربية يجب أن ينظر إليها من المنظور التاريخي أولا لأن تاريخ الإقليم ارتبط بهاتين القوتين الاستعماريتين لفترة تزيد عن القرن، فيما يعتبر ارتباط اسبانيا بالصحراء الغربية جلي ( مستعمرة سابقة من 1976/1884)، تظل علاقة فرنسا بالأراضي الصحراوية مرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة من خلال التنافس الأوروبي لتقسيم إفريقيا و الاتفاقيات التي أبرمتها مع اسبانيا لتحديد مجال نفوذ كل قوة في المنطقة 1912/1904.

يبدو ظاهريا أن اهتمام و تدخل القوتين فيما يخص القضية الصحراوية قد تراجع بعد توقيع اسبانيا اتفاقية مدريد الثلاثية الأطراف مع كل من المغرب و موريتانيا في 1975، غير أن سياسة البلدين في التأثير على القضية قد استمرت إلى ما بعد فترة الاحتلال .

إن الحكومات الديمقراطية التي تعاقبت على الحكم في اسبانيا كان موقفها مبهما فيما يتعلق بالقضية، موقف يجسد وضع يبدو حياديا، والذي يؤثر عليه من جهة ضغط الدين التاريخي الموروث عن حقبة حكم فرانكو و من جهة أخرى الأهمية الإستراتيجية للمغرب في السياسة الخارجية الاسبانية. إن طبيعة العلاقات الإسبانية المغربية لها أبعاد متعددة في السياسة الخارجية الإسبانية، منها المتعلقة بالقضايا الاقتصادية و الجيواستراتيجية، بحكم أن المملكة المغربية هي التي تدير الموارد الطبيعة للصحراء الغربية و من بينها الموارد الصيدية (الثروة السمكية) و التي تمثل أهمية اقتصادية لقطاع الصيد البحري في اسبانيا. كذلك الموقع الجغرافي للمغرب الذي يتبوأ أهمية كبرى في مراقبة تدفق حركة المهاجرين نحو أوروبا و كذلك الجماعات الإرهابية .

حيث أن السلطات المغربية عرفت كيف تستغل هذه القضايا و كذلك المطالبة بمقاطعتي سبتة و مليلة كجزء من ترابها، حتى تضمن دعم الحكومة الاسبانية لمقترحها لضم الصحراء الغربية[1].

[1]– حسين بوقارة، **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**، (الجزائر: دار هومة للنشر، 2009)، ص 79.

و منذ التحول الديمقراطي في اسبانيا في 1976 ( سقوط الدكتاتورية بعد وفاة فرانكو)، فإن السياسة الخارجية الاسبانية فضلت حسن علاقتها مع المملكة المغربية على المطالبة بتطبيق حق تقرير المصير للصحراويين. غير أن هذا الموقف الذي دام أكثر من ثلاثين سنة تحول للبحث عن حل تفاوضي، مع تجنب إظهار جليا الدعم لأي من الطرفين. و لكن تغير الوضع منذ فترة حكومة "لويس زباتيرو"، حيث أن أعضاء من وزارة خارجيته أبدو دعمهم علنيا لمقترح الحكم الذاتي المقدم من طرف المغرب كحل لقضية الصحراء الغربية.

أما فيما يخص موقف السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه قضية الصحراء الغربية فكان متحيزا لصالح المغرب خاصة أنه كان سببا في تعقيد العلاقات المغاربية، فقد لعبت فرنسا دورا أساسيا في تسريع عملية إبرام اتفاقية مدريد عام 1975 الخاصة بتقسيم إقليم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا، مما دفع الإعلام الرسمي الجزائري إلى توجيه اتهامات لفرنسا بالتدخل العسكري المباشر في الصحراء الغربية، و اعتبار العمليات العسكرية الفرنسية ضد مقاتلي جبهة البوليساريو بمثابة السياسة الاستعمارية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا.

و ظل الموقف الفرنسي منذ بداية النزاع مساندا للمملكة المغربية، و تدعمها بالمساعدات العسكرية و الاقتصادية و السياسية بل أكثر من ذلك شاركت في عمليات عسكرية ضد جبهة البوليساريو.

هذا الدعم يرجع إلى الروابط التاريخية التي تربطها بمستعمرتها السابقة بما في ذلك مصالحها الجيواستراتيجية في المغرب العربي، أين فرنسا مازالت تقاوم للحفاظ على مكانتها خاصة مع التنافس الأمريكي المتنامي في المنطقة، سواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية التي تداولت على الحكم في فرنسا فإن الموقف الفرنسي ظل ثابتا و مسانداً للمملكة المغربية و لم يناصر أبدا قيام دولة صحراوية مستقلة، و في السياق الجيوسياسي الحالي، فإنه بالتأكيد ستبقى فرنسا معارضة لبروز دولة جديدة في المنطقة التي تعتبرها ضمن مجالها الحيوي من وجهة النظر الاقتصادية، الإستراتيجية و العسكرية.[1]

و للدفاع عن مصالحها و بقاء المغرب في الصحراء الغربية، استغلت فرنسا موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة، و استعمال حق النقض حسب الفصل السابع من الميثاق في القرارات

[1] – أمينة مالكي، ***مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991–2012***، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2013)، ص 46.

المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية و عرقلة مسار التسوية عبر إجراء استفتاء لتقرير المصير و محاولة فرض حل للتسوية عبر تزكية مقترح المغرب للحكم الذاتي، و إخضاع الإقليم تحت السيادة المغربية و حصوله على الاعتراف الدولي.

و هنا يمكن الاعتقاد بأن فرنسا تعترض على مسار التكامل المغاربي، و لهذا فهي تحرص دوما على تأجيج العداوة بين الفاعلين الإقليميين البارزين الجزائر و المغرب، لأن تجسيد مشروع الاتحاد المغربي العربي و تشكيل سوق اقتصادية مشتركة، يشكل تكتل قوي و منافس حقيقي لا يخدم المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.

ولا يخفي المسؤولين الفرنسيين موقفهم من القضية الصحراوية، حيث يعتقدون أن قيام دولة صغيرة أو حتى دولة فاشلة تحت تأثير الجزائر لا يخدم بتاتا منطقة المغرب كما أنها ستكلف الكثير بالنسبة لفرنسا ( فرنسا تميل أكثر للمغرب في سياستها لأن قرارات المخزن تعتبر نسبيا و في غالب الأحيان تابعة لفرنسا).

و يبررون إجراء الاستفتاء لتقرير المصير و الذي بطبيعة الحال يعلمون أنه سيكون لصالح الصحراويين سيؤدي إلى ضرب استقرار المملكة. و بالإضافة لدعمها لنظام المخزن على الصعيد الاقتصادي، السياسي والعسكري، فقد ذهبت فرنسا إلى أبعد من ذلك بابتزاز الدول الإفريقية الضعيفة و الفقيرة بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية مقابل حصولها على مساعدات على غرار الدول التالية: بنين، بوركينافاسو، التشاد، الكونغو برازافيل، الطوغو، الذين خضعوا لضغوطات فرنسا و سحبوا اعترافهم الدبلوماسي، بل و أكثر من ذلك فلم تنجح فرنسا في إقناع الجزائر بالتراجع دعمها للصحراويين، و ذلك خلال العشرية السوداء ( في تسعينات القرن الماضي) مقابل حصول الجزائر على مساعدات مالية و اقتصادية من فرنسا و أوروبا. لكن الجزائر لم تغير من موقفها رغم أنها كانت في أمس الحاجة لتلك المساعدات، و رغم الظروف الصعبة التي مرت بها، و سرعان ما استعادت عافيتها لاحقا عند ارتفاع مداخيل المحروقات و ظلت متمسكة بموقفها الثابت المتمثل في دعم الشعوب في تقرير المصير و احترام الشرعية الدولية. و في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية سنوات الثمانينات حصلت الجمهورية الصحراوية على اعتراف 74 دولة عبر العالم، أغلبها من القارة الأفريقية و أمريكا اللاتينية ، و لكن ابتداء من سنة 2000 إلى غاية اليوم 32 دولة سحبت اعترافها

بالجمهورية الصحراوية، و في إفريقيا لا تعد سوى اعتراف 17 دولة اليوم، و ذلك منذ تراجع زامبيا في 2011، و البوروندي في 2010 .[1]

### ❖ موقف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا من القضية الصحراوية

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصحراء الغربية خلال العقد الأول من تطوره ثانويا مقارنة بالدور الذي لعبته فرنسا في المنطقة، و هو ما دفع الجزائر وجبهة البوليساريو إلى تصنيف موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه القضية بأنه يندرج في إطار المواقف المحايدة. و لكن صفقة الأسلحة الأمريكية للمغرب في بداية الثمانينات أحدثت تحولا جذريا في علاقات الولايات المتحدة مع الدولتين المغاربيتين البارزتين (الجزائر و المغرب)، و أدخل منطقة المغرب العربي من جديد في سياق الحرب الباردة، لأنه خلال تلك الحقبة حصل المغرب على دعم أمريكي لأنه حليفها في المنطقة و بحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بنشوء دولة جديدة تحت تأثير الجزائر التي تصنف ضمن الدول الاشتراكية و خارج المحور الغربي.

بالرغم من أن بعض الأوساط الأكاديمية و الرسمية الأمريكية اعتبرت القضية الصحراوية من المسائل القليلة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، و لكن المؤشرات و الإحصائيات في الواقع تثبت بأن المغرب تحصل على أكثر من خمس المساعدات الأمريكية لإفريقيا منها أكثر من 1.5 مليار دولار كدعم عسكري فقط في 1990 . وقد بررت دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هذا التحول الجذري في موقفها تجاه العلاقات المغاربية المتأزمة بحجج تصب كلها في الدور الإيجابي الذي يلعبه المغرب لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. حيث تعود العلاقات الرسمية بين البلدين إلى 1787، و هو تاريخ إبرام معاهدة مراكش و هي أقدم معاهدة مستمرة دون انقطاع في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ( توطدت رسميا العلاقات بين البلدين عندما صادق الكونغرس الأمريكي على معاهدة مراكش المعروفة بمعاهدة السلام و الصداقة بين البلدين و اعتراف المغرب رسميا بالمستعمرات الأمريكية كدولة ذات سيادة موحدة، و تم إعادة التفاوض حول المعاهدة في عام 1836، و هي لا تزال سارية المفعول إلى يومنا هذا)، كما أن المساعدات العسكرية

[1] – أمينة مالكي، ***المرجع نفسه***، ص 47.

لفائدة المغرب بدأت مباشرة بعد استقلال هذا الأخير في 1956، لإبقاء المغرب في المعسكر الغربي، نظرا لموقعه الاستراتيجي ( شمال غرب إفريقيا على ضفتي الأطلسي و المتوسط) احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بقواعدها العسكرية البحرية في المغرب لغاية 1978. وعندما اشتدت حدة المواجهة العسكرية بين القوات المغربية و جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، التزمت الولايات المتحدة بمساندة القوات المغربية و التدخل الفعلي في حالة حدوث نزاع مسلح شامل في المنطقة. و قامت بإرسال قيادة الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ شمال إفريقيا لمراقبة التحركات العسكرية في المنطقة و التدخل في حالة تعرض القوات المغربية لأي تهديد من الجزائر أو أيه قوة أخرى .[1]

غير أنه في 1997 عندما تم تعيين جيمس بيكر كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة كان عبارة عن رهان من قبل إدارة كلينتون لتسوية النزاع باسم نشر السلام في المغرب العربي و اعتباره سوق مهم للاقتصاد الأمريكي .

وفي إطار سياستها الأمنية لمحاربة الإرهاب، قامت الولايات المتحدة بدعم مشروع المغرب للحكم الذاتي كأفضل خيار للتسوية، لتفادي زعزعة استقرار الملكية المغربية في احتمال وجود صحراء غربية مستقلة. و لكن للحفاظ على مصالحها في المنطقة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك على التقرب من الجزائر التي أصبحت فاعلا أساسيا في منطقة المغرب و الساحل، و التي عرفت علاقاتها معها تحسنا ملحوظا في العشرية الأخيرة في إطار سياسة التعاون من أجل محاربة الإرهاب سواء كانت علاقات سياسية، عسكرية أو اقتصادية و أصبحت الولايات المتحدة تنظر للجزائر كشريك استراتيجي، لكن تواصل في نفس الوقت ارتباطها الوثيق بالمغرب الذي أنشأت معه في 2004 منطقة تجارة حرة و التي دخلت حيز التنفيذ في 2006 لكن هذه المنطقة لا تشمل تراب الصحراء الغربية وهذا يعني أن الولايات المتحدة تبحث عن حل سياسي مقبول لدى جميع الأطراف. غير أنه في 2007 عندما قدمت المملكة المغربية مقترح الحكم الذاتي رحبت الولايات المتحدة بهذا المشروع وشجعته و اعتبرت مقترح الصحراويين في تمسكهم بتقرير المصير أنه لم يطرأ تطور على موقفهم ولم يقوموا بخطوات نحو تقريب المواقف، في نفس الوقت أكدت أنه لا يمكن اعتماد أي حل بدون الأخذ بعين الاعتبار مطالب الصحراويين المتمثلة في

[1] – حسين بوقارة، ***مرجع سابق***، ص 80.

حقهم في تقرير المصير وجاء هذا التصريح على لسان مساعد كاتب الدولة "دافيد ولش" خلال جلسه استماع في الكونجرس وهنا يظهر التناقض في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، أمام التوفيق بين القانون الدولي ومصالحها الجيوسياسية على احترام الشرعية الدولية ودعمت منذ البداية المغرب خلال الحرب الباردة حليفها ضد المد الشيوعي، واستمرت في سياستها بعد أحداث سبتمبر 2011 في حربها ضد الإرهاب واعتبار المغرب حليف لا يستهان به في المنطقة.

غير انه في سبيل إنجاح التعاون الأمني مع الجزائر في حربها على الإرهاب من الضروري أيضا أن تسعى الولايات المتحدة الى تحقيق المزيد من التوازن في علاقاتها مع دول شمال إفريقيا عن طريق الضغط على المغرب لقبول إيجاد تسويه لقضية الصحراء الغربية من خلال الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية تبني الاتحاد السوفيتي سابقا سياسة انتهازية و براغماتية تجاه المغرب العربي لعدة عقود، حاولت موسكو الحفاظ على استقرار علاقاتها مع الدول المركزية للمغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس ) و لقد نجح السوفيات في الحفاظ على روابط جيدة مع المغرب والجزائر بالرغم من التوترات من حين لآخر حول المسائل السياسية الدولية. بالإضافة إلى أن قضية الصحراء الغربية لم تحدث مشاكل كبيره لموسكو كما فعلته لواشنطن، التي أثر انحيازها للطرف المغربي و شكل اضطراب مع علاقاتها مع الجزائر والذي أثار غضبها وامتعاضها على حسب تعبير السفير الأمريكي "ريتشارد باركر" على الأقل إلى غاية بداية الثمانينات على الرغم من أن موسكو حاولت التأكيد دائما على أنها مساندة لحركات التحرر في العالم الثالث و دعمت بالوسائل و الأسلحة العسكرية العديد من الحركات الوطنية التي تبحث عن الاستقلال للتحرر من الحكم الاستعماري، إلا أن جبهة البوليساريو لم تحصل على هذا الدعم من طرف موسكو، و الاتحاد السوفياتي سابقا لم يفعل الكثير لمساعدة الحركة الوطنية الصحراوية التي كانت في حرب ضد المغرب منذ أواخر 1975.

ويبدو أن تحولات ما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته من تغييرات أساسية في موازين القوى الدولية و في إعادة النظر في هرمية السلطة و التأثير على مستوى النظام الدولي قد ساهمت بشكل كبير في تقهقر ثم اندثار شبه كلي لنفوذ و دور روسيا ( وريثة الاتحاد السوفياتي) في منطقة المغرب العربي وذلك بالرغم من

استمرار الجزائر وليبيا سابقا قبل سقوط نظام القذافي في الاعتماد على العتاد العسكري الروسي. فانشغالات روسيا بالاهتمامات الداخلية التي خلقتها عملية التحول السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى رغبتها في احتواء نتائج مسار التفكك الذي عمت جل الجمهوريات التي كانت تمثل جزء من الاتحاد السوفياتي أدى إلى ضعف اهتمامها بشمال إفريقيا أو بمنطقة المغرب العربي خاصة.

غير أن ممثل جبهة البوليساريو في موسكو السيد علي سالم فاضل أكد على أن الموقف الروسي هو موقف ثابت منذ عهد الاتحاد السوفياتي، حيث تقف إلى جانب القضايا العادلة، خصوصا ما تعلق بمسألة تقرير مصير الشعوب، و روسيا هي عضو دائم في مجلس الأمن وقد صوتت في جميع القرارات سواء في اللجنة الرابعة لصالح تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أنها عضو بارز في مجموعة يطلق عليها أصدقاء الصحراء الغربية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا و اسبانيا. أكدت روسيا على لسان رئيس دبلوماسيتها "سيرجي لافروف" أن روسيا متشبثة بموقفها و قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن طرفي النزاع، و هما جبهة البوليساريو و المملكة المغربية، و هذا على ضوء القرارات الأممية لإيجاد حل دائم و عادل يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.[1]

## المطلب الثالث: موقف الدبلوماسية الإقليمية من قضية الصحراء الغربية

### ❖ موقف جامعة الدول العربية

تعد مسألة الصحراء الغربية من أعقد القضايا التي واجهتها المنظمات الإقليمية و الدولية، حيث تحولت من مشكلة إقليم تحت السيطرة الاسبانية إلى نزاع مسلح عربي و إفريقي من الصعب معالجته حتى بالنسبة لدول الجوار التي تعنيهم القضية إلى حد ما على غرار كل من الجزائر و موريتانيا . فقد كان النزاع في البداية من أجل تصفية الاستعمار الاسباني في المنطقة ثم أصبح نموذج من نماذج النزاع العربي و كذلك النزاعات الإفريقية. داخل جامعة الدول العربية كان تباين في توجهات الدول حول هذه القضية، و سببا في العديد من الانقسامات بين أعضاء الجامعة، و لقد أثر على حدة المشكلة الافتقار لآلية فعالة لتسوية النزاعات بين الدول العربية، و كان الدور الأساسي للجامعة متركزا على إنهاء الاحتلال الاسباني بالصحراء الغربية، إلا

[1]- أمينة مالكي، ***مرجـع سابـق***، ص ص. 50-52.

أنه مع تزايد حدة النزاع بين الدول المعنية بالمشكلة، و وصوله في إحدى مراحله للنزاع المسلح ، لعبت فيه الجامعة العربية دور احتواء الصراع.[1]

### ❖ موقف منظمة الوحدة الإفريقية

إن موقف منظمة الوحدة الإفريقية من قضية الصحراء الغربية قد شهد مراحل مختلفة، عند نشأتها عام 1963 كان هدف المنظمة هو تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية، و اتضح ذلك في قراراتها الخاصة بقضية الصحراء الغربية التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني آنذاك، لكن عندما أنهت إسبانيا احتلالها للأراضي الصحراوية، لم يتوقف النزاع بل زادت حدة توتره إذ طالبت جبهة البوليساريو بحقها في تقرير المصير، و بعد قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في المنظمة، تباينت مواقف الدول الإفريقية بين مؤيد و معارض للإعتراف بها، و أثر ذلك على التضامن الإفريقي، لذلك بقيت الصحراء الغربية بدون تسوية نتيجة العجز التنظيمي لجامعة الدول العربية، و كذلك داخل الإتحاد الإفريقي.[2]

### ❖ موقف دول الجوار من القضية الصحراوية

من أهم دول الجوار فاعلية في القضية الصحراوية هما الجزائر و موريتانيا، و نظرا لموضوع دراستنا (المعضلة الأمنية في العلاقات الجزائرية المغربية على ضوء قضية الصحراء الغربية) سنترك الموقف الجزائري للفصل الأخير.

تعتبر موريتانيا من الدول المجاورة للصحراء الغربية التي كانت في البداية حليفة للمغرب، لكن بعد أن خسرت المعركة العسكرية ضد جبهة البوليساريو، دفعت بذلك ثمنا باهظا في هذا النزاع الذي يعد من بين الأسباب الرئيسية للانقلاب العسكري على الرئيس مختار ولد داده سنة 1978م، كما أن استمرار النزاع دفع بموريتانيا لتبني سياسة من التوازن المزدوجة تعرف بالحيادية الإيجابية، عن طريق الإمتناع من التأكيد أو الإصرار على تفضيلها لطرف على حساب الطرف الآخر، و كذلك سمحت لجبهة البوليساريو بالتحرك بحرية في

---

[1]- عبد القادر محمودي، ***النزاعات العربية–العربية و تطور النظام الإقليمي العربي 1945–1985***،(الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال النشر و الإشهار، 2001)، ص 327.

[2]- ربيع عبد العاطي عبيد، ***دور منظمة الوحدة الإفريقية و دور المنظمات الأخرى في فض المنازعات***، (القاهرة: دار القومية العربية للثقافة و النشر، 2002)، ص 72.

إقليمها الشمالي، و من جهة أخرى عبر الحفاظ على التوازن الداخلي لأن المجتمع الموريتاني يعرف بداخله مواقف مناصرة من جهة و من جهة ثانية هناك أصوات معارضة لأطراف النزاع. و من هنا و للأهمية الكبيرة التي يكتسيها الموضوع بالنسبة لموريتانيا فهي تتبنى سبيل موقف توافقي موحد يظهر في الواجهة و هو تبني الحيادية الإيجابية.[1]

خريطة تبين تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا و المغرب بعد معاهدة مدريد

الجزء الأحمر للمغرب و الأخضر لموريتانيا.

المصدر: نقلا عن

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[1]- أمينة مالكي، ***مرجع سابق***، ص ص. 56-57.

**المطلب الرابـع: المساعي و الجهود الدوليـــة لحل الأزمة الصحراوية**

لقد كان للعديد من الدول و المنظمات الدولية مشاريع و مساعي و حلول مقترحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، حيث يسعى كل طرف لمعالجة الموضوع حسب منظوره و حسب ما يخدم مصالحه. و من أهم الفاعلين الذين كان لهم دور في القضية ما يلي:

❖ **منظمة الأمم المتحـدة**

لقد كان لمنظمة الأمم المتحدة دور مهم في تسوية قضية الصحراء الغربية منذ بداية النزاع، لكن رغم الجهود و المحاولات عن طريق إصدار العديد من القرارات عبر مختلف أجهزتها و وكالاتها فهي لم توفق في إيجاد حل سلمي لإرضاء أطراف النزاع. فبالرغم من نجاحها في تطبيق قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين سنة 1991 إلا أنها فشلت في تنفيذ الشق الثاني من القرار و هو إجراء استفتاء لتقرير المصير.

اقترحت الأمم المتحدة عبر المبعوث الخاص للأمين العام "جيمس بيكر" مشروعين للتسوية (الأول في بداية التسعينات و الثاني في بداية الألفية الجديدة) إلا أنهما باءا بالفشل ثم بعدها عينت الأمم المتحدة مبعوثا جديدا و هو السفير "كريستوفر روس" الذي لاقى صعوبات في تقريب مواقف الطرفين و ظل الوضع على حاله.

➢ **مشروعي جيمس بيكر**

عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوث شخصي للصحراء الغربية في 1996م لإعادة بعث المسار السلمي من جديد، و وقع اختياره على وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" و الذي اقترح إطار اتفاق (مخطط بيكر الأول) الذي لم يقدم رسميا غلى مجلس الأمن، مبني على مقترحات المبعوث الشخصي، و الذي حرر مسودته فريق من الخبراء القانونيين و ممول من طرف المغرب، حيث يقترح هذا المشروع منح الشعب الصحراوي حكم ذاتي داخل الدولة المغربية، و تتخذ جميع القرارات على المستوى المحلي ما عدا الدفاع و السياسة الخارجية التي تخضع للسلطة المغربية، قبل المغرب المخطط لكن عارضته كل من الجزائر و جبهة البوليساريو و ردت الجزائر بمقترح تقسيم الأراضي بين الطرفين المتنازعين و ذلك حسب ما طرحه الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لنظيره الأمريكي "جورج والكر بوش" في 2002.

بعد فشل المخطط الأول اقترح مخطط بيكر الثاني في 2003، حيث قام المبعوث الأممي بجولة لمنطقة المغرب العربي من 14 إلى 17 جانفي 2003، و طرح على الأطراف المعنية ما يعرف بمخطط بيكر الثاني، "مخطط السلم من أجل تقرير المصير للصحراء الغربية" على كل من المملكة المغربية، و جبهة البوليساريو للحصول على موافقتهما، كما طرحه على كل من الجزائر و موريتانيا بصفتهم ملاحظين و كذا طرحه على الأمم المتحدة، و يقضي المقترح بإدارة الصحراويين للأراضي الصحراوية تحت سلطة صحراوية لمدة أقصاها خمس سنوات قبل إجراء استفتاء يقضي إلى الاستقلال و يشارك فيه كل السكان المقيمين في الإقليم بما فيهم الذين هاجروا من مناطق أخرى أو المستوطنين المغاربة (قدموا إلى الإقليم بعد 1975) و هو الشيء الذي رفضته جبهة البوليساريو، كما أن على الحكومة الانتقالية الصحراوية المحلية يتم انتخابها من طرف ناخبين (يتم تحديد هويتهم من السكان الأصليين للإقليم من الصحراويين يشرف على إحصائهم المينورسو)، لكن المغرب رفض هذا المخطط رغم تفوق عدد سكانه في الإقليم لأن من بين الخيارات الثلاثة المقترحة يوجد خيار الاستقلال (إلى جانب الحكم الذاتي و الانضمام إلى المملكة المغربية)، في حين أن الجزائر و جبهة البوليساريو قبلوا به كقاعدة للمفاوضات. و في 2003 أيد مجلس الأمن المخطط و هي خطوة لم يقم بها من قبل فيما يخص مخطط بيكر الأول و وافق عليه بالإجماع و دعا الأطراف المتنازعة لتنفيذه، لكن المغرب رفض المشروع قائلا على أنه لن يوافق على استفتاء يشمل الاستقلال كخيار.[1]

و يرجع فشل مشاريع الأمم المتحدة لعدة أسباب من أهمها الافتقار لآليات مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية من طرف الجانب المغربي، أما السبب الرئيسي فهو استمرار فرنسا بكونها عضو دائم في مجلس الأمن في دعم المملكة المغربية، لذلك لم تتمكن القضية الصحراوية من الاستفادة كباقي الشعوب الإفريقية من تطبيق حقها في تقرير المصير في إطار الشرعية الدولية.[2]

[1] - ***المرجـع نفســه***، ص 65.

[2] - ***المرجـع نفســه***، ص 63-66.

### ➢ المشروع المغربي للحكم الذاتي و المشروع الصحراوي لتقرير المصير

في أفريل 2007 قدمت كل من المملكة المغربية و جبهة البوليساريو مقترحين للسلام متناقضين، حيث أن جبهة البوليساريو عرضت مقترحها للتسوية في 10 أفريل 2007 على ضوء مشروع بيكر و قدمت ضمانات للمغرب، حيث يدور المشروع حول الاستقلال، في اليوم التالي قدم المغرب مقترح يقضي بمنح الحكم الذاتي للمقاطعات الجنوبية بمعنى الأراضي الصحراوية تحت السيادة المغربية، و الوحدة الوطنية و الترابية و وعدت المملكة المغربية بتقديم هذا المشروع بعد رفضها لمشروع بيكر في أفريل 2004.

رد مجلس الأمن على المقترحين في 30 أفريل 2007، بقرار 1754 الذي دعا الطرفين للتفاوض بدون شروط مسبقة، تحت رعاية الأمم المتحدة بنية الوصول إلى حل سياسي سريع و يرضي الطرفين و الذي يمنح حق تقرير المصير للشعب الصحراوي. القرار 1754 تم اعتماده ثلاث سنوات بعد أن تراجع دعمه لجهود الوساطة التي قام بها جيمس بيكر، و التي سرعت باستقالته في جوان 2004. إلا أنه و بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة خلفا لبيكر و هو "بيتر فالسوم" في 2005 قد توصل إلى نتيجة مفادها أن اقتراح مشروع التسوية سيكون غير مجدي في ظل تمسك كل طرف بموقفه.

لكن بعد دعوة مجلس الأمن للطرفين إلى طاولة المفاوضات، و كرد على مقترحي فالسوم فإن دعم المجلس كان لصالح مقترح المملكة المغربية "الحكم الذاتي"، حيث اعتبر أكثر مصداقية و جدية، فيما اكتفى المجلس فقط بتسجيل مقترح جبهة البوليساريو "حق تقرير المصير".

بصفة عامة يعد مقترح الحكم الذاتي صعب التطبيق في الدول الغير ديمقراطية بحيث يكون أقل فاعلية، لأن العمل به قد يتخلله عدم الاستقرار بحكم أن خيار الحكم الذاتي يمكنه أن ينجح فقط في الأنظمة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان و حقوق الأقليات و تؤمن بالحريات، أما في حالة المملكة المغربية، فعلى الرغم من قيامها بجملة من الإصلاحات على مدى عشرية من الزمن يبقى نظام المخزن يتمتع فيه الملك باحتكاره للقوة و السلطة على مختلف مستويات المؤسسات: التنفيذية، التشريعية، القضائية و العسكرية. مازال المغرب يصنف ضمن الأنظمة التسلطية على الرغم من محاولات الإصلاح العديدة للنظام لجعله أقرب من الملكية المتسلطة. لأن تحويل السلطة إلى كيان إقليمي في ظل النظام الحالي، أين الملك يتمتع بصلاحيات واسعة، مما يجعل فكرة الحكم الذاتي تتنافى مع طبيعة الأنظمة التسلطية.

كما أن مقترح تقرير المصير أو الاستقلال حتى و إن كان يكرس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على غرار باقي شعوب العالم التي استفادت من هذا الحق، يبعث في التفكير مليا فيما إذا كانت الدولة الجديدة للجمهورية الصحراوية مؤهلة للبقاء، نظرا لضآلة عدد السكان و غياب البنى التحتية و ما إذا كان النظام السياسي قادر على تدارك مستويات التنمية و استجابته لمطالب السكان من احتياجات . أو سيتم تصنيفها ضمن الدول الفاشلة إن تم قيامها كدولة مستقلة.[1]

[1]- أمينة مالكي، **مرجـع سابـق**، ص ص. 68-70.

# الفصل الثالث:

# العلاقات الجزائرية-المغربية و مدى تأثرها بقضية الصحراء الغربية

تحتل العلاقات الجزائرية المغربية مرتبة متقدمة بين العلاقات العربية البينية المتوترة، لإكتسابها طابعا عنيفا وحادا، ولارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة اقتصاديا وسياسيا. وقد ساهمت في تعقيد العلاقة الثنائية قضية الحدود البرية بين الطرفين، وعلاوة على ملف الصحراء. فتعدد التدخلين وتشابك المصالح والتصادم بين الدول الفاعلة في المنطقة بعد الاستقلال، زاد الوضعية تعقيدا. ومن ثم يظل الوضع القائم للعلاقات الجزائرية المغربية حبيس التناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية بسبب عدة عوامل تاريخية وجغرافية وأديولوجية فضلا عن العوامل الدولية التي تشكلت طوال الفترات السابقة.

## المبحث الأول: الحالة النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية

في هذا المبحث نتحدث عن أهم المتغيرات التي تحدد طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب كقضية المخدرات، الإرهاب، والنزاع الحدودي وأيضا سباق التسلح بين الدولتين الجزائر والمغرب.

### المطلب الأول: المتغيرات المحددة لطبيعة العلاقات الأمنية الجزائرية المغربية.

إن تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية متميزة بتصاعد و انخفاض التوتر بين البلدين، ولعل أبرز ما يبين ذلك عدة مؤشرات منها الصدامات الحدودية العسكرية و مطالب المغرب بأجزاء من الجزائر، و التهديد بقطع العلاقات مثل استدعاء المغرب لسفيرها بالجزائر احتجاجا على كلمة الرئيس الجزائري في أبوجا في 2013.10.13 مما هدد بقطع العلاقات بين البلدين خاصة بعد الأحداث الموالية كاقتحام القنصلية الجزائرية وتدنيس العلم الوطني بالمغرب، أيضا قضية إغلاق الحدود سنة 1994، و الهجوم الإعلامي الذي يحدث غالبا في الفترات التي تشهد تصاعد في التوتر حيث تقوم وسائل الإعلام بالتصعيد و الاجتهاد في القيام بتقديم تحليلات غالبا ما تزيد في حدة التوتر، بالإضافة إلى رفض تسليم الخصوم السياسيين مثل طلب الجزائر تسليم قائد الجماعات الإسلامية المسلحة GIA عبد الحق العيادة و بعض

مساعديه الذين تأكدت الأجهزة الأمنية تواجده على الأراضي المغربية، كل هذه المؤشرات و غيرها توضح مدى توتر العلاقات بين البلدين، ويعد البعد الأمني محور أساسي في مسار و تطور العلاقات الجزائرية المغربية، فتعدد الأشكال و المحاور التي لها صلة بالتهديد الأمني في الجزائر و المغرب، لها تشعبات لا يمكن حصرها ارتبط فيها الاقتصاد بالسياسة و التجارة و العلاقات الاجتماعية و من هذه المنطلقات نجد:

- **الإرهاب:** عند دراسة العلاقة بين البلدين نجد أنه و تحت وطأة الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر، وتسارع الأحداث و بداية ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كسبت الانتخابات التشريعية في 1991، ثم استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 1992 و ارتفاع وتيرة اعمال العنف داخل البلاد، فكان لهذه التطورات تأثير على علاقات الجزائر دوليا، سيما مع المغرب في ظل شكوك جزائرية حول حقيقة موقفه من تلك الأحداث، تتراوح بين الاعتقاد بتغاضي المغرب عن استخدام المتطرفين لأراضيه معبرا، وبين تقديمه لهم وعود مقابل تأييد سياسته اتجاه الصحراء الغربية في حال وصولهم للسلطة في الجزائر، و هو ما أشار إليه احد الباحثين المغاربة مصطفى سيحمي و هو باحث في مركز الدراسات و البحوث في المغرب، حيث يرى وجود نوع من الاتفاق بين الإسلاميين الجزائريين و الحسن الثاني حول الموضوع، مشيرا إلى استقبال الحسن الثاني في عام 1991 لزعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني.[1]

وحسب المحلل السياسي عبد النور بن عنتر فإن المغاربة يأملون أن يصل الإسلاميون إلى السلطة في الجزائر، لأن ذلك سيسمح بحل نزاع الصحراء الغربية لصالح المغرب، ذلك أنهم يعتقدون أن الإسلاميين الجزائريين معادون للبوليساريو الماركسية النزعة. وعلى عكس بعض الدول العربية التي

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005)، ص.33.

حاولت التوسط في الأزمة الجزائرية، تفادي المغرب اقتراح وساطته لأنه يعلم مدى حساسية العلاقة مع الجزائر، ولكن بعض المسؤولين أدوا بتصريحات أثارت ردود فعل جزائرية شديدة اللهجة، فقد وصف الحسن الثاني الجزائر بمخبر التجارب أثناء تطرقه لتعاطي الحكومة الجزائرية مع الملف الأمني، مما عرضه لانتقادات شديدة من قبل السلطات والصحافة الجزائرية.[1]

على صعيد الحكم في الجزائر، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 1992/01/14، وتعيين مُحَّد بوضياف رئيسا له عقب استقالة بن جديد. مُحَّد بوضياف الذي كان يقيم في مدينة القنيطرة المغربية، حرص لدى مغادرته المغرب على تأكيد التزامه بإيجاد حل سريع لنزاع الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهو ما شكل ارتياحا لدى الأوساط المغربية، لكنه في نفس السنة اغتيل.

و استمر مسار العلاقات الجزائرية المغربية في اتجاه من سيئ إلى أسوء، عقب اتهام مسؤولين جزائريين المغرب بالسماح بمرور الأسلحة عبر حدوده للجماعات المسلحة، التي تقترف جرائم في حق المواطنين الجزائريين، و يروي اللواء خالد نزار في مذكراته أن المغرب حاول مساومة الجزائر عام 1993 عندما طالبته بتسليمها القائد السابق للجماعات المسلحة عبد الحق العيادة، إذ سعى المغرب للحصول على تنازلات فيما يخص ملف الصحراء، مؤكدا أن "الأمن كل لا يتجزأ، وأن كل الأجزاء متصلة".[2]

تفاقم الأزمة الأمنية في الجزائر، جعلها تنتهج سياسة شديدة اللهجة تجاه كل بلد يبدي رأيا تراه الحكومة الجزائرية غير متضامن معها، أو في محاولة التدخل في شؤونها، إذ أن أول بلد وجهت له

[1]- عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير منشورة (جامعة مُحَّد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)، ص.98.

[2]- نصيب، **مرجع سابق**، ص.99.

الجزائر رسالة شديدة اللهجة هو المغرب، فقد أصبحت أي تصريحات للمسؤولين المغاربة حول الجزائر تحدث أزمة بين البلدين، ففي أفريل سنة 1997 ، أعلن الوزير الأول المغربي عبد اللطيف الفيلالي، أن انتخابات جوان لن تحل مشكلة الجزائر، فكان على هذه الأخيرة أن استدعت سفير المغرب و طلبت منه توضيحات حول التصريح، فسارعت الرباط إلى التأكيد على حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

- **المخدرات:** المغرب كسائر بلاد العالم، لم يسلم من خطر المخدرات زراعة واستهلاكا وترويجا، لكنه في السنوات الأخيرة أصبح في مقدمة البلدان المنتجة والمروجة للمخدرات، كما أصبح معبر لتهريب المخدرات شديدة المفعول، نحو أنحاء العالم جعل منه محط اتهام وفي موقع محرج تجاه كارثة المخدرات، التي جعلته يفقد سمعته الدولية.

ذلك أن ترويج المخدرات تطور بشكل كبير بفعل التطور الصناعي أولا ووجود فئات تخصصت لترويجها ثانيا، ففي سنة 1992 وقبل صدور تقرير المرصد الجيوسياسي بباريس الذي كشف واقع تجارة المخدرات بالمغرب، خصصت إحدى النشرات الغربية حيزها في المغرب ضمن التقرير الذي أكدته عن المخدرات في حوض البحر الأبيض المتوسط تناولت فيه بصفة خاصة مراكز انتاج المخدرات وأسباب وجودها ومحاور تسويقها وانعكاس ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

جاء فيه على الخصوص أن إنتاج المغرب بلغ سنة 1992 أكثر من 150 طن من الحشيش المستخلص من الكيف، وأن المغرب أصبح بذلك يحتل المرتبة الرابعة من بين الدول المصدرة لهذه المادة. وفي نظر الخبراء الذين وضعوا هذا التقرير أن ترويج الحشيش المغربي خلال تلك الفترة كان يعتمد على ثلاث محاور: الأول يمر من كبريات المدن المغربية الواقعة على شواطئ البحر

الأبيض المتوسط (طنجة، الحسيمة، الناضور) في اتجاه سبتة ومليلية الواقعتين على شواطئ هذا البحر والثاني يمر عبر الجزائر وتونس في حين يهم المحور الثالث دول إفريقيا السوداء. ويقول التقرير أيضا أنه منذ سنة 1980 احتل تجار المخدرات المغاربة موقعا متميزا في إفريقيا على مستوى ترويج الكوكايين. بعدما أصبحت عصابات المخدرات بأمريكا الجنوبية تزود الشبكات المغربية.[1] .

في ظل هذه المعطيات تذهب الجزائر إلى اتهام المغرب بإغراقها بأطنان من المخدرات، في وقت صنف تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2016 المغرب كأكبر منتج للقنب الهندي منذ 2009، متفوقا على أفغانستان ولبنان والهند.

واتهمت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المغرب بإغراق الجزائر بمئات الأطنان من المخدرات، موردة عددا من الإحصائيات في هذا الشأن، لعل أبرزها حديثها عن دخول أكثر من 800 طن من المخدرات إلى الجزائر عبر الحدود المغربية في السنوات التسع الأخيرة، بالإضافة إلى تورط حوالي 145 ألف شخص، من بينهم 1279 أجنبيا، في قضايا الاتجار بالمخدرات.

ولم تقف اتهامات الرابطة عند هذا الحد، بل ذهبت إلى التحذير من استفحال انتشار المخدرات في المدارس والجامعات والأحياء الشعبية التي تدخل الجزائر عن طريق المغرب، معتبرة أنها تشكل خطرا كبيرا على الشباب الجزائري، خاصة أن تفشي المخدرات يستهدف حاليا وبنسبة كبيرة أغلى ما لدى الأمة من طاقات، ممثلة في الشباب، كما أوردت ما نقله ديوان الأمم المتحدة

[1] – سعيد ساند "المخدرات في المغرب: زراعة، استهلاك، انتاج، في: **http://cutt.us/oWNn2**، (2019/05/15).

للمخدرات والجريمة بأن المملكة المغربية تبقى المنتج والممون الرئيسي في العالم لمادة "الحشيش" (القنب الهندي)، التي يتم تصديرها إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية.

وتحدث تقرير الرابطة عن تواجد الجزائر في المرتبة الثانية عالميا بخصوص كمية المخدرات المحجوزة بعد إسبانيا، مضيفا أن الأرقام الرسمية لفرق مكافحة المخدرات تشير خلال الثلث الأول من سنة 2016 فقط إلى ضبط حوالي 28 طن من "الكيف المعالج"، فضلا عن الأطنان التي تخترق الحدود الجزائرية قادمة من الحدود الغربية للبلاد يوميا دون حجزها، وتفيد المعطيات الواردة في التقرير ذاته بأن 40 في المائة من القنب الهندي المحجوز عام 2014.[1]

إن دراسة قضية تهريب المخدرات وشبكات توزيعها في المغرب هو انعكاس على تتضمنه هذه القضية من معضلة امنية كان لها تأثير على واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة، فالمغرب باعتباره أحد أكبر منتجي المخدرات في إفريقيا، خلق حساسية بينه وبين جاره الجزائر، فالجزائر عانت من ويلات شبكات تهريب المخدرات القادمة من الغرب قبل غلق الحدود، ولازالت تعاني لحد الآن من جراء تهريبها مما جعل منها تتخذ قرار بناء الخنادق بين الحدود الجزائرية المغربية.

- **تهريب الوقود**: لقد تمخض عن قرب الحدود المغربية الجزائرية ظهور مجموعة من الأنشطة غير القانونية والمتمثلة في التهريب واشكال أخرى من الممارسات المحظورة والتي كادت أن تصبح القطاع الاقتصادي الاساسي بالمنطقة بخنقها للأنشطة الاقتصادية القانونية. في حين أن السلع الجزائرية تهرب نحو المغرب حيث أصبحت مدينة وجدة المغربية تحتوي على سلع جزائرية كثيرة مما جعل الجزائر هي الخاسر الوحيد من التهريب، و يجري تهريب البنزين من الجزائر المنتجة للنفط الى دول تونس والمغرب، حيث أن الكميات التي تذهب الى المغرب تشكل 60% بينما 40% الباقية نحو تونس ودول الواقعة جنوب الجزائر.[2]

---

[1] – **المكان نفسه**.

[2] **-** عبد السلام الودراسي، "الجزائر تحفر خنادق في الحدود البرية المشتركة مع المغرب تحت ذريعة مكافحة تهريب البنزين "، في: **http://cutt.us/Vrfay**، (01.05.2019).

قد تكون هذه المتغيرات الارهاب، المخدرات، والتهريب من أبرز المتغيرات المتحكمة في العلاقات الأمنية الجزائرية المغربية، بالإضافة قضية الصحراء الغربية التي تعد المحور المهم الذي زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين.

**المطلب الثاني: النزاع الحدودي في العلاقات الجزائرية المغربية.**

يتميز النزاع الحدودي الجزائري المغربي بخاصيتين كونه وجود حرب غير معلنة بين الطرفين حيث غاب إعلان الحرب من كلا الطرفين بالرغم من وجود المواجهة العسكرية، والثانية أنها مواجهة معتدلة بين الطرفين. لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها، فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في إفريقيا دون مراعاة هذه الاخيرة عوامل الجغرافيا الطبيعية أوخصائص المجتمعات المغاربية المتجاورة، مما أدى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها.[1]

[1]- نصيب، **مرجع سابق**، ص. 77.

خريطة توضح الحدود الجزائرية المغربية حسب معاهدة لالا مغنية1845

**المصدر: http://cutt.us/8klR3**

فيما يخص الجزائر والمغرب وباعتبارهما دولتا القلب في المغرب العربي، وكذا القطبين الفاعلين والمؤثرين على الإقليم المغاربي، فإن النزاع الحدودي أو النقاش في الملف الحدودي كان الابرز، فالتصور المغربي للحدود كان مستندا لبعض الحجج التاريخية أبرزها: اتفاقية "لالا مغنية" المبرمة بين فرنسا كحكومة والملك المغربي بتاريخ 18 مارس 1845. وقد نصت على عدة بنود أهمها:[1]

1. تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.
2. تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الابيض المتوسط حتى المنطقة المسماة " ثنية الساسي"

[1]- **المرجع نفسه**، ص.78.

3. الابقاء على الصحراء مشتركة.

إن المطالب المغربية الرسمية لمسألة الحدود تعود في تاريخها إلى العهد الاستعماري، فأثناء الثورة التحريرية الجزائرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغربية المنطوية تحت أطروحة الحق التاريخي التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" ، والذي حدد المغرب الذي يضم بلاد شنقيط "موريتانيا حاليا"، بشار و تندوف الخاضعتين للدولة الجزائرية حاليا، و جزء من مالي و السنغال بالإضافة إلى سبتة و مليلية اللتان هما تحت السيادة الإسبانية، و كذا اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب ، و تحت هذا الإطار جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية و أعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، تم توقيع بروتوكول سري بين الحسن الثاني وفرحات عباس في يوم 06 جويلية 1961 يتضمن أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية على ان يتم تأجيل المفاوضات حول مسالة الحدود إلى أن تستقل الجزائر بحجة عدم ضرب المقاومة الجزائرية في الظهر، ومباشرة بعد الاستقلال، عاد المغرب ليطرح مشكلة الحدود من جديد وأصبحت الجزائر دولة مستقلة في وضعية غير مؤكدة وتواجه مأزق أمني آخر، أي من استعمار فرنسي إلى دولة مجاورة لها نوايا توسعية، وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترات محاولة مغربية لاحتلال المراكز المتنازع عليها في منطقة كولمب ببشار تزامنت معها مواجهات جزائرية للمظاهرات التي حاول من خلالها سكان المنطقة للانضمام إلى الإقليم المغربي. في ظل هذه الأجواء المتوترة بين البلدين أعاد الحسن الثاني من خلال زيارته للجزائر في 13-15 مارس 1963 فتح ملف الحدود إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى نتيجة، ومن جانبها تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الافريقي حيث وفي تاريخ 28 جوان 1963 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر بالمحافظة على الحدود الموروث على الاستعمار، وبعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر الموقف الرسمي للجزائر في المسألة المتعلقة بالحدود "لجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق الى الغرب".[1]

**خريطة توضح المغرب الكبير في تصور علال الفاسي سنة 1956**

[1]-**المرجع نفسه**، ص.79.

المغرب الكبـير كمـا تصـوره عـلال الفاسـي سـنة1956

**المصدر:http://cutt.us/mKzWb**

**أولا: حرب الرمال 19 اكتوبر 02 نوفمبر 1963**: بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين، وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية بحجة جلب الماء على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء (50 كلم داخل التراب الوطني). وكانت المرحلة الممتدة من 19أكتوبر لغاية 02 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في عدة مناطق حاسي البيضاء، عين تينفوشي وبوعرفة وبني ونيف وتنجدوب، ولقد أطلق على هذه الاشتباكات اسم حرب الرمال وتجدر الاشارة إلى الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المتنازع عليها، بالإضافة إلى كون هذه المناطق غنية بالحديد والفحم، فهي بمثابة

منافذ تقرب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت في ذلك الوقت أحد أهم الطموحات التوسعية المغربية.[1]

لما اشتد التوتر بين البلدين التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي في شهر أكتوبر سنة 1963 من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين وقد أسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:

1. المواطنون الموجودون في كلا الدولتين، ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود.
2. تتعهد الدولتان بعدم القيام بأي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.
3. تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي اجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.
4. اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء.[2]

لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 19.17 اكتوبر سنة 1963

واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على جزء من أراضي النزاع نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين، و عدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة قامت بالاستلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة إيش، و هنا تفاقم النزاع مما ترتب عنه تدخل الجامعة العربية في 19 اكتوبر 1963 لمحاولة ايقاف الحرب، لكن رفض الطرف المغربي للمبادرة أدى إلى فشلها في حل النزاع القائم، وبعد فشل مبادرة الجامعة العربية و المبادرات الدبلوماسية( التونسية، السورية، العراقية، المصرية)، استطاعت الدبلوماسية الافريقية أن ترفض وقف اطلاق النار بين البلدين، و كان ذلك اثناء اجتماع

[1]- الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**، (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011)، ص.41.

[2]- نصيب، **مرجع سابق**، ص.80.

اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري المغربي بباماكو، عاصمة مالي، في نهاية شهر اكتوبر في سنة 1963 حيث توصل إلى اصدار قرار مشترك يتضمن عدة نقاط أهمها:[1]

1. ايقاف القتال في منتصف ليلة 02 نوفمبر 1963.
2. تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشاركة في المؤتمر.
3. تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياة وسلام هذه المنطقة.
4. تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنطقة وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين ودراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين.
5. ايقاف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم تدخل كل مهما في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

بإعلان اتفاقية وقف إطلاق النار انتهت حرب الرمال لكن السلام التام في المنطقة لن يعود إلا بشروط أكدت عليها الجزائر من خلال تصريح أدلى به الرئيس بن بلة، والذي أعلن فيه أنه سيبقى مستحيلا مادام المغرب لم يتقبل توصيات اللجنة المشتركة، التي تنص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائريين المتواجدين في المغرب. وبعد عدة لقاءات بين الطرفين ظهرت بوادر انفراج مؤقت، إذ تم الاتفاق في نوفمبر 1963:

1. تدعيم التبادل التجاري بينهما.
2. إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية.

ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجر النزاع من جديد، ففي 08 ماي 1966 أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب، واعتبر المغرب هذا التصرف، انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الافريقية والخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين. بينما اعتبرته الجزائر قرار سيادة وبذلك بدت ملامح الانفجار تتضح من خلال:

1. تحديد الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.81.

2. اختراق دوريات البلدين لحدود كل منهما.
3. حشد قوات الطرفين في منطقة النزاع "تندوف".[1]

وبقي الوضع بين 1964 و1967 يتراوح بين الانفراج والتوتر، حق توصل الطرفان إلى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة رسم الحدود وتحسين العلاقات بينهما:

**اتفاقية افران:** المبرمة بتاريخ 15,جانفي 1969، تقرر من خلالها انشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل المتعلقة بالبلدين.

**اتفاقية تلمسان:** بتاريخ 27ماي1970 تضمنت انشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية مغربية لإحياء واستغلال منجم غار جبيلات.

**معاهدة الرباط:** 15 جوان 1972 وقع الجانبان على اتفاقية الحدود (الملك الحسن الثاني، هواري بومدين) وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الافريقية، صادقت الحكومة على هذا الاتفاق في 22 جوان 1972 اما المغرب فلم يصادق عليها الا في 24جوان 1992، مرجعا عدم تأسيس البرلمان المغربي السبب الوحيد لامتناعه عن التصويت.[2]

في سنة 1994 قامت مجموعة ارهابية بمهاجمة فندق في 24 أوت 1994 بمراكش، فقامت السلطات المغربية باتخاذ قرار يتهم السلطات الأمنية الجزائرية ويقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الدخلين إلى الأراضي المغربية في قرار أحادي الجانب، ويعتبر هذا خرقا للمراسيم الدولية الدبلوماسية في حين برأ القضاء المغربي السلطات الأمنية من التهم المنسوبة اليه. في المقابل قامت السلطات الجزائرية بقرار غلق الحدود بين البلدين كرد فعل على قرار فرض التأشيرة وهنا تأزم الوضع بين البلدين. وقد تكون دوافع المغرب في هذا القرار لضعف التوصل مع النخب الجزائرية والقادة الجزائريين خاصة بعد أن وضع أملا في الجماعات الإسلامية المتطرفة وحول الرئيس الراحل مُحَّد بوضياف وبالتالي ضياع الفرص من أجل أن تصبح الساقية الحمراء مغربية، أيضا ضغوطات البيئة الداخلية وتدهور الاوضاع بتوجيه الاحباط الداخلي الى الجزائر، ومحاولة صد الإرهاب من الجهة الشرقية وكسر التحالف الجزائري الروسي رغم نهاية الحرب

[1] - **المرجع نفسه**، ص.82.
[2] - **المكان نفسه**.

الباردة وذلك كون المغرب حليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية. ومن دوافع الجزائر في اتخاذ هذه القرارات هو أن الجزائر تدرك أن قرار المغرب هو وسيلة ضغط من أجل مبدأها حول مصير الشعب الصحراوي، بالإضافة إلى الأزمة الامنية في الجزائر، فغلق الحدود يسمح لها بالسيطرة على الانفلات الامني الداخلي.[1]

في سنه 1999 وبعد تولي الملك مُحَمَّد السادس الحكم، اندلعت اول ازمة بين البلدين في عهده حيث أقدمت جماعة إرهابية على الهجوم على قرية بني ونيف الجزائرية، وقامت الجزائر باتهام المغرب على أساس أنه هو من سهل دخول العناصر الإرهابية لارتكاب جريمتها.

**ثانيا: قضية الحدود في عهد الملك مُحَمَّد السادس:** صناعة القرار لدى الملك مُحَمَّد السادس كان نتيجة بيئة تغيرت فيها كل موازين القوى على مستوى البلدين، فالجزائر و إلى جانب المغرب دخلت مرحلة جديدة، حاول من خلالها الملك إعطاء استراتيجيات جديدة، بخلاف التعصب الذي كان من قبل، فالملك الأخير لعب دورا استراتيجيا، كان مفاده خلق أرضية رطبة للنقاش مع الجزائر في قضية فتح الحدود وإعادة العلاقات مع الجزائر مع التشبث لحق الصحراء كحق تاريخي، أيضا المغرب في عهد مُحَمَّد السادس أصبح يرى في الجزائر امتداد لأمنها القومي بالإضافة إلى تعميق الصلة خاصة في الجانب الاقتصادي و ذلك من أجل الحد من التهريب.[2] و في سنة 2019 جاء في خطاب مُحَمَّد السادس دعوة للحوار لكن قابله تجاهل من قبل الرئيس الجزائري.

**ثالثا: قضية الحدود في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:** نجد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تشبث بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فلا تسوية لملف الحدود الا في إطار الاعتراف باستقلال الصحراء الغربية، والموافقة على الإستفتاء. ليس هذا فقط بل هناك اعتبارات أخرى يطغى عليها الطابع الأمني، وهي تخص الجماعات المتطرفة الاسلامية، المخدرات، التهريب، والتي تهدد الأمن الجزائري وتعيق

[1] – **المرجع نفسه**، ص.92.

[2] – مصطفى صايج، "توقيعات ما وراء الحدود البرية الجزائرية المغربية"، في: **https://www.djazairess.com/elbilad/1**(2019/05/17).

مشاريع التنمية. أيضا اعتراض الجزائر على السياسة الخارجية المغربية في عدة قضايا من بينها نزاع الصحراء الغربية، التحالفات الأمريكية والفرنسية مع المغرب في المنطقة.[1]

**المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية وسباق التسلح:**

تشهد الجزائر والمغرب سباق تسلح حقيقي، فبعد انتهاء الأزمة الأمنية استغلت الجزائر مداخيل النفط والهدوء النسبي الذي عم الجبهة الداخلية، إلى إطلاق برنامج واسع لتحديث منظومتها العسكرية، فترافقت ترقية الضباط الشبان إلى مناصب قيادية حساسة بازدياد حجم الواردات الحربية من روسيا. وتؤكد دراسة ل «فوركاست إنترناشيونال" وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع، أن الجزائر إحدى الدول الافريقية التي تصرف أموالا طائلة في مجال التسلح. ففي 2008 خصصت الجزائر ميزانية 295 مليار دينار ما يعادل 4.4 مليار دولار لوزارة الدفاع، كما صرفت منذ أواخر التسعينات ما يعادل 2.3 مليار دولار سنويا لشراء تجهيزات ومعدات حربية، حيث تعد الجزائر مع الهند والصين من أهم الزبائن للمركب العسكري الروسي.[2]

وبذريعة الاحتماء من التهديد الجزائري، ازدادت إرادة المغرب في تسليح جيشه، فقد خصص في سنة 2008 حوالي 40 في المئة من مداخيله للنفقات الأمنية، كما رفعت موازنة صندوق شراء المعدات للجيش الملكي وتصليحه من 4,5 مليار درهم ما يعادل 600 مليون دولار إلى 10.2 مليار درهم التي تعادل 1.3 مليار دولار وسمح له بطلب قروض قيمتها 72 مليار درهم أي 9.3 مليار دولار ستمولها موازنات السنوات القادمة. ولا تتردد المملكة المغربية حين تعوزها الموارد المحلية، في طلب دعم دول الخليج لتمويل بعض نفقاتها العسكرية، ففي 2005 أهدتها الامارات العربية المتحدة 40 دبابة كانت قد اشترتها من سويسرا، وفي 2007 أبدت المملكة العربية السعودية استعدادها لدفع فاتورة طائرات فرنسية اراد الجيش المغربي شراءها ردا على الجزائر التي اشترت عشرات الطائرات الحربية الروسية الصنع.[3]

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- نصيب، **مرجع سابق**، ص.106.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 108.

قد يكون دافع الجزائر الرئيسي لتحديث قواتها المسلحة تداركا لتأخر حقيقي في المجال العسكري تسبب فيه حظر دولي غير معلن على وارداتها الحربية لمنعها من الاستخدام الداخلي ضد الجماعات الاسلامية، إلا أن دافعها الآخر كان تحقيق توازن عسكري نسبي مع جارها المغرب، وخصوصا أن حلفاء المغرب فرنسا أمريكا واسبانيا لم يترددوا في تسليح المغرب طوال فترة التسعينات.

وتعود جذور التنافس من أجل الريادة المغاربية إلى بداية الستينيات، عندما تبين طموح الجزائر المستقلة في التحول إلى قوة تقدمية إقليمية تساند حركات التحرر وتربط مصيرها بمصير الأنظمة المناهضة للإمبريالية. وقد سعت المملكة المغربية إلى خنق هذا الطموح في مهده، عندما حاولت في 1963 إحتلال أراضي في الجنوب الجزائري (حرب الرمال) وزاد في اتقاد نار الخصومة بين البلدين استمرار الدولة الجزائرية في دعم جبهة البوليساريو بعد رحيل الإسبان من الصحراء الغربية واحتلالها من طرف القوات المسلحة المغربية. ولا يمكن فهم سباق التسلح المغاربي دون الإشارة الى بعض الدول الأوربية في تأجيج التنافس العسكري بين الجزائر والمغرب، ويمكن القول إن رغبة فرنسا وإسبانيا في زيادة صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة المغاربية زادت توتر العلاقات بين البلدين، حيث تأملان أن تجعلا من المنطقة المغاربية وجهة مهمة لمنتجاتهما الحربية، في مناخ إقليمي يميزه تقارب الجزائر والحلف الاطلسي، حيث أن إسبانيا باعت للمغرب في سنة 2005 تجهيزات بقيمة 200 مليون دولار الى المغرب وبقيمة 110 مليون دولار الى الجزائر.[1]

في سنة 2013 صرح وزير الاقتصاد الألماني أن صفقات بلده العسكرية مع الجزائر أخذت منحى تصاعديا في السنوات الأخيرة. وكانت الجزائر طلبت العام الماضي من مجموعة الإنشاءات البحرية الألمانية TKMS بناء فرقاطتين لتعزيز قواتها البحرية زنة كل واحدة منهما 3400 طنا. واستعد الجزائريون لتجهيز الفرقاطتين بصواريخ مضادة للمدمرات من طراز Saab Bofors Dynamics السويدية وست مروحيات إيطالية. وقدرت القيمة الإجمالية للصفقة ب3.2 مليار دولار. والجدير بالذكر أن

[1]– ياسين تملالي، "عن مسؤوليّة أوروبا في سباق التسلّح بين المغرب والجزائر"، في: " **https://al-akhbar.com/Opinion/164908**(2008/05/18).

المجموعة الألمانية لم تبع أية فرقاطة منذ العام 1999 تاريخ شراء جنوب أفريقيا قطعة واحدة من هذا الطراز. بحيث بهذه الصفقات أصبحت الجزائر هي الأولى في استيراد السلاح من ألمانيا.[1]

أيضا لجأ المغرب الى اقتناء دبابات Abrams M1A1 بصفقة بلغت مليار دولار ردا على التفوق الكبير الذي أنجزه الجيش الجزائري بعد إقناعه لشريكة الاستراتيجي روسيا بإمداده بمنظومة صواريخ S 300 المتقدمة.

فقد صنّف آخر تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، الجمهورية الجزائرية كأكبر مستورد للأسلحة في إفريقيا، فيما يتخلَّف المغرب عن حجم إنفاق جاره الشرقي بثلاثة أضعاف، وعلى الرغم من أزمة النفط فإن الجزائر لم تخفض من ميزانيتها العسكرية الضخمة.[2]

ويرى اسماعيل معراف الخبير في الشؤون الاستراتيجية أن النشاط الإرهابي في الجزائر وكذلك توجسات النظام الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب تدفع الحكومة إلى اقتناء الأسلحة الحديثة والرادعة. ويرى أن للجزائر حدود متاخمة لدول متوترة مثل ليبيا وغيرها ما يجعلها بحاجة دائمة إلى عتاد وأسلحة وخاصة في مجال المراقبة. ويرى معراف أن هناك أيضا أمور أخرى تدفع الجزائر إلى اقتناء الأسلحة وهو التسابق في التسلح بين المغرب والجزائر، خاصة أن المغرب أيضا اقتنت العديد من الأسلحة في الأعوام القليلة الماضية وهو ما نظر إليه النظام الجزائري يعين الارتياب. ووفقا لمعراف، فإن العديد من أجهزة الأمن الجزائرية تتدرب في ألمانيا وهو ما يجعل أيضا رغبة الجيش في الحصول على الاسلحة التي تم تدريبه عليها وهو ما قد يفسر حرص الجزائر على شرائها، كما أن ذلك يأتي مع رفض فرنسي لبيع السلاح للجزائر.[3]

فحسب تقرير أصدرته الخارجية الأميركية، فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري المغربي خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2015 ما يناهز 48 مليار دولار، في حين رصد الجزائر ميزانية تزيد بنسبة 22% عن ميزانية الرباط، ليصل إلى 58,65 مليار دولار.

---

[1] – نبيلة مويسي، "الجزائر تنوع في مقتنيات السلاح"، في:
**https://www.djazairess.com/elmustakbal/10808**، (2019/05/18).

[2] – **المكان نفسه.**

[3] – علاء جمعة، "الجزائر والسلاح الالماني، صفقات على حساب ملف حقوق الانسان"، في: **http://cutt.us/owFmc** (2019/05/18).

وفي السنوات الخمس الأخيرة، سيطرت الجزائر، بشكل مطلق على صدارة واردات القارة الإفريقية من الأسلحة، حيث احتكرت 52% خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2017، بحسب تقرير معهد ستوكهولم للبحث في مجال السلام.

أما على المستوى العالمي، فقد احتلت المرتبة السابعة من بين الدول المستوردة للأسلحة خلف كل من الهند، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والصين، وأستراليا.

والمستفيد الأكبر من الإنفاق العسكري الجزائري هي روسيا بالدرجة الأولى، إذ إنها تشكل 59% من وارداتها، تليها الصين وألمانيا، بينما كانت أبرز مقتنياتها من العتاد المخصص للقوات البحرية من إيطاليا.

وبالنسبة للمغرب فإن معدل الإنفاق العسكري لا يتجاوز في أحسن السنوت معدل 3.5 مليار دولار، واحتل المرتبة الثانية إفريقياً ضمن كبار مشتري السلاح بين عامي 2012 و2016، إذ استحوذت الرباط على 15% من إجمالي مشتريات إفريقيا بعد الجزائر، التي بلغت نسبتها 46%، وفي المرتبة الثالثة نيجيريا بنسبة 4.6.% وذكر تقرير المعهد أن روسيا كانت أكبر مزود لإفريقيا بالسلاح، بنسبة 35% تليها الصين 17% فالولايات المتحدة 9.6% ثم فرنسا 6.9.%

وجاء المغرب في المرتبة 24ضمن لائحة أكبر الدول من حيث مشتريات السلاح في العالم بين عامي 2012 و2016، إذ بلغت نسبة مشترياته من إجمالي أكبر 40 دولة 1.2%، وكانت الولايات المتحدة أكبر مزودة للرباط بالأسلحة، تليها فرنسا، ثم هولندا.[1]

وفي 2017 اقتنت الجزائر حوالي 200 طائرة بين مروحيات ومقاتلات روسية من نوع سوخوي . وبالنسبة للقوات البرية، صار في رصيد الجيش الجزائري 2400 دبابة و6700 مدرعة، و220 مدفعاً ذاتي الحركة، و270 مدفع ميدان و176 وحدة مدفعية صاروخية. وتتصدر القوات البحرية قائمة الإنفاق العسكري، بالنظر لتكلفة السفن الحربية، وتملك أسطولاً يضم 85 سفينة حربية، بينها 8 فرقاطات و13 كورفيت (مصممة لاكتشاف الطائرات الشبح وإسقاطها من خلال مدفعها المتطور بـ360 درجة)، و4 غواصات (تتسلم الخامسة عن قريب)، و43 سفينة دورية، إضافة إلى كاسحة ألغام بحرية. وضمن هذا الأسطول توجد سفينة الدعم اللوجيستي (قلعة بني عباس) الأكبر

[1] - **المكان نفسه**.

في إفريقيا، و3 سفن إنقاذ أعالي البحار، بينما تملك فرنسا واحدة من هذا النوع فقط. ضخامة الترسانة العسكرية الجزائرية وتنوعها في الشراء والإنفاق لا يستطيع المغرب مجاراتها، كما يشرح الخبير عبدالرحمن مكاوي، لذلك قرَّر امتلاك الأسلحة النوعية القادرة على الدفاع، وأيضاً إحداث أكبر الأضرار، وشل العدو ابتداء من الضربة الأولى، لأنه يعرف أن الدخول في مواجهة طويلة يعني الهزيمة بسبب تعاظم تكلفة الإنفاق مع الوقت.[1]

وفي هذا الإطار اختار المغرب اقتناء منظومة صواريخ جو/جو متطورة، متوسطة المدى، من طراز AIM-120C-7التي تعرف بنظام أمرام من شركة رايثون، والتي تعتبر من أكثر النظم الجوية الدفاعية نجاعة في ضمان لحماية التجمعات السكنية الكبرى والبنى التحتية والنقاط الحيوية. كما تتوفر القوات المسلحة الملكية على بطاريات الدفاع الجوي من طراز سكايغارد تايب90، الصينية الصنع، والمكونة من مدافع عيار 35 ملم وصواريخ بي إل9، كما يعتمد على أنظمة صواريخ متطورة جداً اقتناها على مدار السنوات القليلة الماضية. وكما تفخر الجزائر بأسطولها الحربي البحري الذي يجعلها متفوقة بمراحل على الجيش المغربي، فإن الرباط تفخر بسرب طائراتها المكون من 24 طائرة من نوع إف 16، اقتنتها بقيمة إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار، وهو ما أكسبها تفوقاً استراتيجياً في السماء. كما سعت إلى تطوير أسطولها الجوي الحربي التقليدي، الذي كان مكوناً أساساً من طائرات الميراج الفرنسية، حيث أطلقت برنامج لتحديث القدرات الميدانية لـ27 طائرة ميراج إف 1، بإشراف مباشر من طرف تجمع "تاليس/ساجيم" حيث بلغت قيمة هذه الصفقة 542 مليون دولار. ويقول خبراء عسكريون إن المغرب تمكن بفضل إبرامه لمجموعة من الصفقات العسكرية الجوية النوعية من الدخول للدائرة المغلقة التي تضم دولاً قليلة ممن تتوفر على أكثر الطائرات تجهيزاً، والتي يهابها الجميع في مجال المعارك العسكرية الجوية.

ويشير موقع غلوبال فاير باور، في تقرير لسنة 2018، إلى امتلاك الجيش الجزائري لـ528 طائرة عسكرية، بينها 89 مقاتلة و 99هجومية، إضافة إلى 266 طائرة نقل عسكري و68 طائرة مخصصة للتدريب. في يشير في سنة 2019، إلى أن الأسطول الجوي الجزائري يمتلك .551 طائرة

[1]– عربي بوست، تفوقت الجزائر بأسطولها البحري فطوَّر المغرب قدراته الجوية.. سباق تسلح بالمليارات لأكثر من نصف قرن، فمَن الأقوى؟، في: **http://cutt.us/PFQ69** (2019/05/19).

عسكرية، بينها 103 مقاتلة و113 هجومية، إضافة إلى 258 طائرة نقل عسكري و87 طائرة مخصصة للتدريب. و284 طائرة هليكوبتر ومنها 46 هجومية.[1]

التمايز بين الجيشين المغربي والجزائري يظهر أيضاً في المناورات التي يقوم بها الطرفان ويحاول كل واحد فيهما أن يظهر نقاط قوته للآخر. ففي مايو/أيار 2018 أشرف الجنرال قايد صالح على أضخم مناورة بحرية في تاريخ الجزائر، أطلق عليها اسم طوفان 2018، على مسافة كيلومترات قليلة من الحدود المغربية. في المناورة أظهرت الجزائر كل قطعها البحرية الجديدة، وعلى رأسها سفينة "قلعة بني عباس"، وهي سفينة إنزال ودعم لوجستي تعتبر أكبر سفينة حربية بحرية في تاريخ الجزائر، فهي من أحدث السفن العسكرية المجهَّزة بأحدث التكنولوجيات العسكرية، وقادرة على العمل والتدخل على نطاق واسع في مهام عسكرية ولوجيستيكية وإنسانية. هذا التفوق البحري للجزائريين، القادر على ضرب أي نقطة في التراب المغربي بفضل تجهيزه بصواريخ سكود، الواصل مداها 3000 كيلومتر، يحاول المغرب دائماً تداركه عبر تطوير قدراته الجوية مع شريكه المفضل الجيش الأميركي. فخلال شهر أبريل/نيسان 2018، قامت القوات المسلحة الملكية بإجراء مناورات الأسد الإفريقي، التي شاركت فيها لأول مرة بسرب طائرات16 F ، وركزت فيها على تدريبات أرضية وجوية ومحمولة جواً ومحاكاة تكتيكية، إن اهتمام المغرب بالتفوق الجوي يعود إلى عهد الحسن الثاني، الذي أولى عناية خاصة للقوات الجوية، وأنشأ داخلها فرقاً خاصة، كان يعهد إليها بالمهمات ذات الطابع السري جداً، ومن بينها التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1977.[2]

في نوفمبر 2018، نجح الجيش المغربي في تسجيل نقطة تفوق جديدة، أقلقت الجزائر بشكل كبير، أطلق أول قمر صناعي في تاريخه لأغراض عسكرية، تحت اسم «مُحَمَّد السادس»، من قاعدة «غويانا» الفرنسية، ليكون من مهامه الرئيسية التجسس على الدول المجاورة، كما يستعد لإطلاق قمر آخر في السنوات المقبلة. يومها شكَّلت السلطات الجزائرية لجنةً خاصةً للشروع في إجراءات مضادة للتشويش على القمر الصناعي المغربي، ونصبت أنظمة مراقبة تكنولوجية، وعوازل إسمنتية مزودة ببرامج إلكترونية وأجهزة تشويش، مستعينة بخبرات ألمانية، لتعزيز المراقبة على الحدود مع

[1] – موقع غلوبال فاير، **http://cutt.us/6OZnI** (19.05.2019).

[2] – العربي بوست، **مرجع سابق**.

المغرب، كما أوردت وسائل إعلامها الرسمية. إطلاق القمر الصناعي المغربي يأتي في خضمّ خطته المبنية على تطوير منظومته الدفاعية والهجومية، خاصة الجوية، وذلك في صفقة مع كل من شركتي "تاليس" و"إيريبوس"، بموجبها اقتنى القمرين الاصطناعيين العسكريين بقيمة 500 مليون دولار. وتتوفر هذه الأقمار على نظم استكشاف متطورة والتقاط الصور من الجو بدقة شديدة جداً، بجانب القدرة العالية في مراقبة تحركات القواعد العسكرية، ونوعية الأسلحة المتوفرة بها، وعدد الطائرات المرابطة داخل القواعد الجوية. وبالمقابل تعتمد الجزائر في معلوماتها الاستطلاعية على أمرين اثنين، الأول هو الصور التي تشتريها من الروس عبر أقمارهم الصناعية التي تغطي المنطقة، خاصة على حدودها، والثاني هو تطوير برنامج الطائرات من دون طيار الذي تشرف عليه وزارة الدفاع تحت اسم "أمل"، واستطاعت أن تنتج منه نموذجين، هما أمل 4 وأمل 7 لكن من ضمن عيوبها أن قدرتهما على الطيران محدودة ولا تتعدى 6 ساعات.

بالنسبة لأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، الدكتور مصباح مناس، فإنه لا يعتبر حجم الانفاق العسكري الجزائري أمراً مبالغاً فيه، بالنظر لحجم التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر. ويقول إن الموقع الجغرافي يجعل البلاد في حالة نزاع دائم: الساحل الإفريقي يعتبر أزمة أمنية مزمنة تهدد أمن الجزائر، وفي الشرق توجد ليبيا التي تعاني من غياب مقومات الدولة، كما يوجد في الغرب توتر مع المغرب، بسبب قضية الصحراء الغربية.

ويضيف الخبير الاستراتيجي أن التطور الذي تعرفه الصناعة العسكرية على الصعيد العالمي يجعل من تحديث وتجديد الترسانة الحربية أمراً طبيعياً في الجزائر كما للبلدان الأخرى، وبالتالي فإن سباق التسلح الواضح بين الجزائر والمغرب هو من أجل تحقيق "توازن الردع" في المنطقة لكن دون أن يكون لغايات عدائية بين البلدين أيضا حسب خبراء أمنيين سعي المغرب لتطوير ترسانته العسكرية هو حماية حدوده الخاصة الجنوبية، بسبب التهديدات المتوالية لحركة البوليساريو الانفصالية، بعد قيامها الفترة الماضية بسدّ المعبر الحدودي مع موريتانيا، ومنع تدفق الشاحنات والسلع، وكادت تتحول إلى مواجهات مفتوحة لولا تدخل الأمم المتحدة. الخبير الجزائري مناس يضيف أن القوى الخارجية دائماً ما تربط بين تسلح الجزائر وتسلح المغرب على أنه استعداد لحرب وشيكة، وهذه فتنة، يبدو أن الجزائر متفطنة لها بشكل جيد، حيث إنها تبتعد دائماً عن كل ما يدفع نحو التصعيد، بدليل أنها

صوَّتت لصالح المغرب في ترشيحات استضافة كأس العالم 2026، وهي بادرة لطيفة، ويختم: "صحيح هناك تنافس بين الدولتين، لكن لن يرقى إلى مستوى الحرب المفتوحة".[1]

[1]– المكان نفسه.

## المبحـث الثانـي: تأثيـر قضيـة الصحـراء الغربيـة على العلاقـات بيـن الجزائـر و المغــرب

### المطلـب الأول: موقف الجزائر و طرفـي النزاع من القضية الصحراوية

يدور النزاع في الإقليم حاليا بين طرفين مباشرين و هما المملكة المغربية و جبهة البوليساريو. إلا أن هناك أطراف غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية و الإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء الغربية. حيث أن لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية و الاقتصادية و يقدم الحجج و الأسباب التي تدعم مواقفه و فيما يلي سنحاول استعراض مواقف طرفي النزاع بالإضافة إلى موقف الجزائر نظرا لما تقتضيه الدراسة.

#### ❖ موقـف المغـرب

ينطلق المغاربة من مفكرين و صناع القرار من عدة أفكار و قناعات و وجهات النظر، كلها تتفق أن الصحراء الغربية هي مغربية الأصل و يرجعون هذا إلى عدة نواحي و زوايا.

- الناحية التاريخية: بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956م وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة و مليلة و الجزر الجعفرية في الشمال و مواقع ايفني و طرفايا و الساقية الحمراء و وادي الذهب في الجنوب. إن هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف الأراضي المغربية محتلة من قبل اسبانيا، و من هنا بدأت مشكلة الصحراء.

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية و اتخذت هذه المطالبة أسلوبا سلميا من خلال الوسائل الدبلوماسية و الممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء و طرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية و الجامعة العربية. و كان هناك إجماع وطني داخل المغرب و الصحراء الغربية على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي و هذا ما لا تريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفتنة من خلال تعيينها لرموز صحراوية لإدارة الإقليم. و بموجب اتفاقية مدريد 1957 أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء و تسليم إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب و موريتانيا و سكان الصحراء و احترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل

احتفاظها بمواقع عسكرية و بعض التسهيلات و تغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة و مليلة.[1]

و من هنا فإن الصحراء كانت عبر التاريخ تحت إشراف و سيطرة و توجيه سلاطين المغرب، و هي جزء من الأراضي المغربية حيث تشكل امتدادا طبيعيا لها.

- الناحية القانونية: يقولون بأن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب و الدول الأوروبية أكدت على مغربية الصحراء.[2]
- الناحية الإدارية: ينطلقون من أن تعيين القضاة و القادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.
- الناحية الاقتصادية و الاجتماعية: يعتبرون أن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية و اجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.[3]

يمكن القول أن موقف المغرب الرسمي و الشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب و الأراضي المغربية. حيث يقول العربي بن رمضان أستاذ التاريخ و العلاقات الدولية و الإفريقية بجامعة فاس المغربية: **"من الثابت أن الصحراء المغربية ظلت معروفة بالتبعية الفعلية للمغرب، فالحجج التاريخية و الجغرافية و البشرية تؤكد، على نحو لا شك فيه، المطالب المغربية بالصحراء الغربية. فمن الناحية البشرية، و انطلاقا مما ذكره المؤرخون القدامى، ثمة جزم باتحاد الأصول الجنسية بين سكان الصحراء و سكان المغرب الأقصى. أما من الناحية الجغرافية، و انطلاقا من طبيعة الأراضي الصحراوية في طبقات أرضها و جغرافيتها و مناخها و حيواناتها و نباتاتها، فقد أكد العلماء أنها امتداد لطبيعة المغرب في جنوبه المحرر، و أن هذا الامتداد الطبيعي و البشري كانت توازيه تبعية سياسية. على الرغم من**

[1]– عتيقة نصيب، **مرجع سابق**، ص ص. 125 ، 126.

[2]– عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص30.

[3]– عتيقة نصيب، **مرجع سابق**، ص 126.

**البعد الجغرافي لهذه المناطق عن مركز السلطة المغربية، و من حيث أصول الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، و انطلاقا من دولة الملثمين حتى عهد الدولة العلوية".**[1]

و يقول الملك الحسن الثاني في هذا الصدد: **"إن هذه الصحراء هي التي أعطتنا دولة المرابطين الصحراويين، و جدتي خناتة زوجة المولى إسماعيل صحراوية، و أم سيدي مُحَمَّد بن عبد الله صحراوية، و ثلاثة من أجدادي صحراويون من قبائل جنوب الصحراء عن طريق السلالة النبوية، فليست الصحراء مغربية بالأمس فقط، و لا المغرب صحراوي بالأمس. و في الحقيقة هل نحن الذين سنرجع الصحراء أم أن الصحراء هي التي سترجع إلى المغرب".**[2]

أما بالنسبة لموقف المغرب من الجزائر فهو يعتبرها طرفا في النزاع، ينطلقون أن النزاع في جوهره جزائري– مغربي، و هذا من خلال التطورات التي عرفها ملف الصحراء الغربية منذ نشأتها إلى اليوم. حيث يرى المغاربة أنها من البدائيات فعند بداية المشكلة كانت هناك ثلاثة أطراف معنية بهذا الصراع (اسبانيا، المغرب، و موريتانيا). لكنه مع مرور الوقت و أمام توجه العديد من الدول نحو الحياد بالنسبة لهذا الملف، اتخذت قضية الصحراء الغربية مسارا جعلها نزاعا ثنائيا خالصا.[3]

### ❖ موقف جبهة البوليساريو

جبهة البوليساريو أي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب ظهرت في ماي 1973م حيث أسسها مصطفى السيد الذي استقر في تندوف بالجزائر و قتل في معركة داخل موريتانيا في جويلية 1976م أي بعد الإعلان عن قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية الاشتراكية. و جاء في المذكرة التي بعثت بها جبهة البوليساريو إلى الأمم المتحدة في أكتوبر 1975 أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت للشعب

[1]– العربي بن رمضان، "قضية الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي :رؤية مغربية"، ***سياسات عربية***، ع 23، (نوفمبر 2016)، ص71.

[2]– **المكـان نفســه.**

[3]– **المرجع نفســه**، ص 74.

الصحراوي بتحقيق المصير بحرية. و طالبت اسبانيا بتطبيق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة و أن يتم بالتالي إجراء استفتاء في جو من الأمن و السلام و تحت رقابة الأمم المتحدة.[1]

ترى جبهة البوليساريو أنه ليس من الصحيح أن الصحراء قد احتلت في يوم من الأيام من قبل المغرب و أن هذا ما أكدته محكمة العدل الدولية بأنه لا توجد أي علاقات سيادية للمغرب على الصحراء، و ليس من الصحيح أيضا أن الصحراويين عاجزون عن تكوين دولتهم وحدهم، و كذلك ترى الجبهة أن الصحراويين عرب و مسلمون، إلا أن بينهم و بين المغاربة فوارق أكبر ما يمكن أن تكون بين شعبين عربيين و مسلمين، لأن المغاربة أقرب إلى الجزائريين و التونسيين من الصحراويين الذين هم أقرب إلى المشرق العربي خصوصا الجزيرة العربية. و من ثم فإن الشعب الصحراوي– حسب رأي الجبهة يطلب شيئا واحدا و هو تأكيد حقه في تقرير المصير و الإستقلال و هو حق قد اعترف به مرارا كما أنه حق طبيعي و ثابت و ليس باستطاعة أي دولة إبطاله.

تؤكد جبهة البوليساريو أن الهيئات الدولية التي اعترفت بهذا الحق هي منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية، و مجموعة دول عدم الإنحياز و غيرها . حيث ركزت جبهة البوليساريو على مطالبة الأمم المتحد بالتالي:

- تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي بالإستقلال.
- إلزام الدولة المستعمرة لوضع حد و بصورة سريعة للحالة الإستعمارية، و ذلك بتحويل السيادة و السلطة للمثلين الحقيقيين للشعب الصحراوي. و أن تتوقف فورا عن محاولاتها السابقة لخلق كيان غير حقيقي لا يمثل الشعب الصحراوي.
- التحذير من أي محاولة للتدخل في شؤون الشعب الصحراوي والتي تعتبر تهديدا خطيرا للسلم و انتهاكا لحرمة ميثاق الأمم المتحدة و مبادئها.
- إعلان اعترافها بحق الشعب الصحراوي في اتخاذ الإجراءات الممكنة لإعادة سيادته. و الدفاع عن وحدة ترابه بما في ذلك طلب و تلقي الدعم من الدول المؤيدة للسلام و من المجتمع الدولي.

حددت جبهة البوليساريو منذ تأسيسها مبدأين أساسيين هما:

[1] – مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية: حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007م)، ص 7.

1/ الإستقلال التام لإقليم الصحراء عن اسبانيا و المغرب و موريتانيا.

2/ إقامة جمهورية صحراوية ديمقراطية تقدمية.[1]

لقد جاء في البيان السياسي لجبهة البوليساريو عند تأسيسها في 10 أكتوبر 1973 الإعلان عن انطلاق الجبهة كحركة تحرير للصحراء الغربية، هدفها تحرير الصحراء و إقامة دولة مستقلة، و أسلوب عملها هو الكفاح الثوري المسلح في مواجهة إسبانيا، و المغرب و موريتانيا.

و ركز المؤتمر الثاني للبوليساريو في الأسبوع الأخير من أوت 1974م على وضع برنامج وطني كامل اشتمل على خطوات قصيرة المدى، منها تسييس و تعبئة الجماهير الصحراوية و تقوية الجبهة الداخلية، و خطوات بعيدة المدى تبدأ بالتحرير الوطني الشامل من كل أشكال الاستعمار و الوصول إلى الاستقلال الكامل، و بناء نظام جمهوري وطني له برنامج وحدوي مفتوح و ذلك إضافة للإنتماء للثورة العربية على المستوى القومي و لحركة عدم الانحياز و حركة التحرر العالمي على المستوى الدولي. و تم في الأسبوع الأخير من أوت 1976م انعقاد المؤتمر الثالث للبوليساريو و يعتبر أهم مؤتمرات الجبهة و أكثرها تحديدا لمسار العمل السياسي و العسكري خاصة و أنه انعقد بعد إعلان قيام الجمهورية الصحراوية بحوالي ستة أشهر، و تقدم المؤتمر الثالث للبوليساريو ببرنامج عمل وطني جديد قسم إلى عدة أجزاء تشمل المبادئ الأساسية: الثقافة، السياسة الداخلية، الإقتصاد، الدفاع، السياسة الخارجية، و جاءت الخطوة الأساسية في هذا المؤتمر متمثلة في إصدار "دستور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" الذي اشتمل بدوره على مقدمة و إحدى و ثلاثين مادة موزعة على أبواب، و جاء في المقدمة أن الجمهورية العربية الصحراوية هي حصيلة الكفاح البطولي و التاريخي للشعب الصحراوي للحفاظ على استقلاله الوطني و وحدة ترابه، و تجسيدا لإرادته في الحياة الحرة الكريمة، و ذلك انسجاما مع قرارات الهيئات الدولية التي تعترف بحقه الثابت في تقرير مصيره و استقلاله، و تلتزم بمواثيقها.

يمكننا تلخيص أهم ملامح الفكر السياسي للبوليساريو في النقاط التالية:

- تؤمن أنها حركة تحرير وطني و جزء من حركة التحرر الوطني العالمية، و تعتنق مبادئ عدم الانحياز و تعادي الاستعمار و الصهيونية.

[1]– حسن سيد سليمان، "أبعاد قضية الصحراء الغربية"، ***دراسات إفريقية***، ع 13 (جويلية 1995)، ص ص. 49-91.

- تنتمي إلى العروبة بصفة عامة و تلتزم جانب "البؤر الثورية" في الوطن العربي.
- تؤمن بالمنهاج الاشتراكي بمفهومه العام، لكنها لم تقدم تحديدا واضحا لهذا الخط الاشتراكي الذي تؤمن به.
- رغم أنها تأثرت بشكل كبير بالأفكار التي فجرتها ثورة 1952 في مصر و قائدها جمال عبد الناصر إلا أنها ارتبطت عمليا و نظريا و بحكم ظروفها بنظامي الحكم في ليبيا و الجزائر.
- أنها تمد يدها إلى إفريقيا بشكل عام كعمق استراتيجي واضح لحركتها النشيطة.
- أن إيمانها بالوحدة إيمان لا زال عاما فوثائقها تتحدث أحيانا عن وحدة المغرب العربي ثم تتحدث عن وحدة الشعوب العربية و الإفريقية.[1]

### ❖ موقـف الجزائـر

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء الغربية من وجهة نظر سياسية و إيديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية سنة 1975م الذي أكد على مساندة حركات التحرر، بحيث يرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية و الإقطاع، بين جبهة البوليساريو من جهة و بين المغرب و موريتانيا من جهة أخرى. و أن حل هذه المشكلة لا يكون إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله.

تركز موقف الجزائر التي لا تعتبر نفسها طرفا في النزاع على دعم البوليساريو باعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصحراوي، و أنها تقود حركة تحرير وطني ضد النظام الإقطاعي المغربي، و تعلن الجزائر في كل المحافل الدولية أن موقفها المؤيد للبوليساريو لا ينطلق من خلفية معينة، ولا يعبر عن أي مطالب أو أطماع للجزائر في الصحراء الغربية، و إنما هو موقف مبدئي تجاه الجبهة باعتبارها حركة تحريرية و على أساس أن الجزائر لها مبدأ ثابت تجاه كافة حركات التحرر في العالم، كما أنها تطالب دوما بتطبيق مبدأ تقرير المصير للشعوب.[2]

و من ثم ترى الجزائر أن شعب الصحراء شعب شقيق و يجب إعطاءه الفرصة لتقرير مصيره، و أنها بذلك تساعد شعبا على إثبات وجوده، بعد أن شرد و طورد من قبل اسبانيا و من بعدها المغرب. كما ترى أن المغرب من ورائه "الإمبريالية" التي تسعى لإجهاض التجربة الاستقلالية الجزائرية، حيث صرح وزير الإعلام

[1]- **المرجـع نفســه**، ص ص. 49-91.

[2]- عتيقة نصيب، **مرجع سابـق**، ص ص. 126،127.

الجزائري عبد الحميد مهري: **"أن تمسك الجزائر بتقرير المصير يعني تعاطيا منهجيا مختلفا لمشاكل الحدود. و أن رفض الجزائر لمنطق المغرب القائل بالحق التاريخي يعكس سياسة صحيحة فالقول بحقوق المغرب التاريخية يؤدي إلى سابقة خطيرة قد تدفع المغرب للمطالبة بالجزائر نفسها بوصفها جزءا من المغرب الكبير تاريخيا، كما أن منطق الحق التاريخي نفسه يتضمن معالجة خاطئة لمشاكل الدول العربية كلها. و الجزائريون على مبدأ مغربية الصحراء الغربية شريطة أن تتم عن طريق تقرير المصير و الاستفتاء الشعبي و ليس عن طريق الإلحاق القسري. و أن المغرب كان عاجزا عن تحرير الصحراء بواسطة قواته المسلحة و لذلك لجأ إلى محكمة العدل الدولية، و المسيرة الخضراء، و قبل تقسيم حقه التاريخي مع موريتانيا فقبل بذلك التنازل أمام الجميع إلا الجزائر، ففي مواجهتها تصبح كل الأشياء مصيرية".**[1]

و من أهم الأهداف التي جعلت الجزائر تدخل في صراع دبلوماسي عسكري مع المغرب بعد الاتفاق الثلاثي المغرب، موريتانيا، اسبانيا، هو حرصها على تدعيم أمنها الوطني، فهي في مساندتها للبوليساريو كانت تبحث عن وسيلة ضغط على المغرب لجعلها تتخلى نهائيا عن مطالبتها في منطقة تندوف، حيث أن قيام دولة صحراوية تضع حدا نهائيا للمطالب المغربية.

كما تسعى من خلال مساندتها للبوليساريو أيضا إلى تحقيق توازن قوى في المنطقة. حيث اعتبر الرئيس الراحل "هواري بومدين" المسيرة الخضراء و اتفاقية مدريد، دون التشاور المسبق معه مؤامرة ثلاثية لا تأخذ موقف الجزائر في الحسبان، و بأنه تحالف يهدد الاستقرار و الأمن في المنطقة و قد جاء هذا في تصريحه:

**"..لا سلم و لا استقرار يمكن أن يحدث في المغرب العربي ما دام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي، و إن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية".**[2]

لقد كان هذا الخطاب الرسمي الجزائري ثوريا، يتجلى من خلال دعمه للحركات التحررية في العالم، و موقف الجزائر من الصحراء الغربية تبرره المطالب التالية:

- حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها و من بينها الشعب الصحراوي.

[1]– حسن سيد سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص 49-91.

[2]– أسامة بوشماخ، **مرجع سابق**، ص 128.

- النزاع المغربي– الصحراوي هو مشكلة تصفية الاستعمار، لذلك يجب أن يسوى وفقا لقرارات الأمم المتحدة و لوائح منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار و التشبث بوحدتها الترابية.

لقد اعتبرت الجزائر أن الاتفاق الثلاثي بين كل من المغرب و اسبانيا و موريتانيا، هو انتهاك لقرارت مجلس الأمن حيث تتمثل هذه الانتهاكات فيما يلي:

- أن مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، كما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1965، أكدته محكمة العدل الدولية، و تقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم الصحراء، و أثبتت صحته.
- بما أن الصحراء بلد غير مستقل، فإن اسبانيا هي الدولة الحاكمة و المسؤولة أمام الأمم المتحدة عنه، و لا يحق لها أن تحيل مسؤولياتها إلى غير شعب الصحراء صاحب السيادة، و أن الأمم المتحدة هي التي تتولى الحفاظ على هذه السيادة.
- لا تقر الحكومة الجزائرية شرعية اتفاق مدريد، و تعتبرها باطلة، لأن حكومة إسبانيا و المغرب و موريتانيا لا يحق لها التصرف إطلاقا في التراب الصحراوي و في مستقبل الشعب الصحراوي.[1]

و في الأخير نقول بأن الجزائر لا تعتبر نفسها طرفا في النزاع المغربي– الصحراوي، و يتجلى هذا الموقف الرسمي من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في تلمسان في 17 أفريل 2011:

**"لا يوجد أي مشكل بين الجزائر و المغرب، و مشكلة الصحراء الغربية هي مشكلة أممية، و المغرب بلد جار و شقيق يجب أن نتعاون و سنتعاون".**[2]

[1]– أسامة بوشماخ، **مرجـع سابــق**، ص 129.

[2]– "بوتفليقة:لا يوجد مشكل بين الجزائر و المغرب" في:***https://www.hespress.com/politique/30473.html*** ، (2019/04/24).

و ترفض الجزائر أية محاولة للبحث عن حل للصحراء الغربية خارج مخطط إطار التسوية الأممية، فقد جاء على لسان وزير خارجيتها في ماي 2004 رفضها لدعوة فرنسا لمشاركة الجزائر في قمة رباعية تجمع إلى جانب الجزائر كل من فرنسا، اسبانيا و المغرب، لإيجاد حل للقضية .

**المطلب الثـانـي: تأثيـر وانعكاسـات القضيـة الصحراويـة على العلاقـات الجزائريـة– المغربيـة**

بعد اتفاقية مدريد الثلاثية التي تم بموجبها تسليم اسبانيا إقليم الصحراء الغربية لكل من المغرب و موريتانيا، خلق هذا مشكلة في المنطقة بحيث كان لها انعكاسات ليس على أطراف النزاع فقط و إنما على كل دول المنطقة التي رغم حياديتها جزئيا لم يمنع ذلك من التأثر بهذا النزاع. لذلك فانعكاس الأزمة الصحراوية كان على العلاقات المغاربية عامة و على العلاقات الجزائرية – المغربية خاصة.

ففي السنوات الأولى دار النزاع بين المغرب و موريتانيا من جهة، و الجزائر و جبهة البوليساريو من جهة أخرى، لكن نتيجة اتهام المغرب جبهة البوليساريو بشن هجمات على القوات المغربية من أراضي موريتانية، و بعد المستجدات التي حدثت في موريتانيا و الانقلاب العسكري الفاشل على مختار ولد داده في مارس 1981م و هروب مدبري العملية الى باريس و الرباط، و اعتراف موريتانيا أيضا بجبهة البوليساريو، كل هذا أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين و تنازل موريتانيا عن مطالبها في الصحراء الغربية.

لكن قضية الصحراء الغربية تحضى باهتمام كبير من طرف السلطات المغربية، ففي برقية مسربة من السفارة الأمريكية بالرباط حسب وثائق ويكيليكس، فإن 50% إلى 70% من القوات العسكرية المغربية تتمركز فوق الأراضي الصحراوية، كما أكدت نفس البرقية أن الاهتمام الثاني للقوات المغربية هو الجزائر باعتبارها مصدر التهديد المباشر للمغرب، لذلك فالجيش المغربي قد وضع خطط استعجالية في حالة وقوع هجوم من طرف الجزائر. فرغم الاتفاق المبرم في مدينة إفران سنة 1969م و الاتفاقية الموالية له عام 1972م، و المتضمنة إنهاء النزاع بين الجزائر و المغرب، و فتح المجال أمام علاقات تعاونية فيما بينهما، إلا أن ذلك لم يكن كافيا فقد عرفت العلاقات بين البلدين تدهورا بسبب ظهور مشكلة الصحراء الغربية سنة 1975 و استمر الحال على ذلك منذ ذلك الوقت.[1]

[1] – فازية ويكن، ط**بيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016)، ص ص. 257–258.

فهذه المشكلة أدت إلى تعميق التوتر بين الجزائر و المغرب، فبالرغم عن عدم حدوث حرب ثانية بينهما، لكن هذا لم يمنع وقوع مواجهات محدودة بين الجيشين النظاميين للبلدين في منطقة أمقالا "Amgala" في 1975 و 1976م، لكن حرصت الدولتين على عدم تعميم هذه المواجهات و اندلاع حرب حقيقية.

و قد جاء هذا الخلاف انعكاسا للدعم الكامل الذي قدمته الجزائر لجبهة البوليساريو، فبعد فترة العزلة في بداية هذا النزاع، قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي مكثف لمساندة جبهة البوليساريو، ففي فيفري 1976م كان غالبية أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية على استعداد للاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير، مباشرة أعلنت هذه الأخيرة قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

شهدت العلاقات الجزائرية – المغربية توتر كبير بسبب القضية الصحراوية سواء بسبب التصريحات أو بسبب التفاعل بين البلدين على مستوى المنظمات الدولية، ففي أواخر سنة 2003م و على إثر طرح الأمين العام للأمم المتحدة السابق "كوفي عنان" تقريرا حول عملية تسوية النزاع في الصحراء الغربية من خلال السيناريوهات الأربعة التي سبق ذكرها و المتمثلة في:

- استفتاء تقرير المصير.
- الحكم الذاتي للصحراويين تحت ظل السلطة المغربية.
- تقسيم الصحراء بين المغرب و جبهة البوليساريو.
- سحب بعثة المينورصو من المنطقة.[1]

و بطئ خطة السلام التي حددتها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية و العوائق التي تخللتها كان لها دور كبير في استمرار التوتر في العلاقات الجزائرية – المغربية لحد الآن. و يتمسك المسؤولون المغاربة فيما يتعلق بالنزاع الصحراوي بالحديث عن أطراف أخرى أو بالأحرى عن الطرف الجزائري الذي يعتبرونه طرفا في النزاع، فقد أكد شكيب موسى وزير الداخلية المغربي في عرض أمام الحكومة حول الجولة الرابعة من مفاوضات مانهاست بين المغرب و جبهة البوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة "أن الجميع أصبح مقتنعا اليوم بأن حل مشكل الصحراء يكمن في حوار بين المغرب و الجزائر، باعتبارها طرفا رئيسيا في هذا النزاع حيث يستحيل الوصول إلى

[1] – **المرجع نفسه**، ص 259. نقلا عن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، 2002/02/19.

حل نهائي دون انخراط هذه الدولة في العملية السلمية". و هو الأمر الذي ترفضه الجزائر باعتبار أن النزاع بين المغرب و جبهة البوليساريو التي تسعى لإقامة دولة مستقلة.

و يرى وزير الخارجية المغربي أن الجزائر ترفض الدخول في حوار مباشر و صريح لتطبيع العلاقات الثنائية و بناء المغرب العربي و حل مشكلة الصحراء، و حسب رأيه فإن الجزائر لم تتجاوب مع النداءات المتكررة للمغرب دون أن تقدم أي مبرر لهذا الموقف.[1]

في البداية كانت الجزائر ترى ضرورة الفصل بين العلاقات الثنائية مع المغرب و قضية الصحراء الغربية على أساس أنها مطروحة أمام الأمم المتحدة، في حين كان موقف المغرب يؤكد على مقاربة تمسك ضمنها بالمفهوم الشامل لطرح كل الملفات العالقة بين البلدين. و لكن المثير هو تغير هذه المواقف بشكل معاكس تماما، فالمغرب الذي كان يبحث على تطبيع علاقته مع الجزائر من خلال بحث قضية الصحراء الغربية أصبح الآن يفصل بين القضيتين، في حين أصبحت الجزائر تطرح موضوع العلاقات مع المغرب من منظور المقاربة الشاملة.

إن استمرار قضية الصحراء الغربية كأهم مجال للتفاعل بين الجزائر و المغرب و إن كان في الاتجاه النزاعي يرجع بالأساس إلى غياب فضاءات أخرى تقلل من تركيز الإهتمام على القضية، فغياب مشروع وحدوي فعال و تراجع العلاقات الاقتصادية بين البلدين كان سببا في إعطاء القضية كل الإهتمام، و السبيل الوحيد للتخفيف من حدة تأثيرها هو البحث عن مجالات تعاون و رسم أهداف مشتركة للبلدين.

## المطلب الثالـث: مستقبـل العلاقات الجزائرية – المغربيـة في ظـل استمرار النزاع على إقليم الصحراء الغربية

### ❖ السيناريو المرجعي

[1] – محمود معروف، "المغرب يأسف رفض الجزائر طلبه فتح الحدود و تطبيع العلاقات"، ***القدس العربي***، ع 5851، 27 مارس 2008، ص7.

يقوم على أساس بقاء و استمرار الوضع القائم، بمعنى تغليب الطابع الصراعي على الطابع التعاوني، و استمرار حالة الشك و الخوف الدائمين و الشعور المتبادل بالتهديد من كلا الطرفين، و استمرار حالة التأهب و الاستعداد، لكن مع عدم وجود صدام مباشر . حيث يرجع هذا إلى تأزم النزاع الصحراوي و عدم ظهور بوادر توحي بانفراجه في القريب العاجل، في ظل تمسك كل طرف من أطراف النزاع بأهدافه، و هذا ما يعني استمرار مشكل الحدود المغلقة حيث ترى الجزائر من الحدود المغربية تهديدا مباشرا لأمنها و استقرارها. و الفشل في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، و الفشل في خلق فرص شراكة، ما يعني الإبقاء على مشروع الإتحاد المغاربي قيد التجميد. و يمكننا التحليل وفق هذا السيناريو بالاعتماد على:

1- الوضعية الراهنة بين المغرب و الجزائر التي تتسم بغياب قنوات الاتصال المباشر، و الحدود البرية بقيت مغلقة رغم المحاولات المغربية لاستعطاف الجانب الجزائري بخصوص فتح الحدود، لكن الجزائر بقيت إلى حد هذه الفترة متشبثة بمواقفها في أن الحدود البرية تخلق تهديدا أمنيا للجزائر من خلال:

- ملف التهريب و قضية المخدرات و المتاجرة بها على الشريط الحدودي المغربي.
- التهديد الأمني من ناحية التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي، إذ و بفتح الحدود المغربية تخلق نوع من التوسع الإقليمي على الرقعة المغاربية للأعمال الإرهابية.

❖ **السيناريو المتفائل**

رغم أنه ليس هناك مؤشرات توحي بوجود مساعي جدية و صادقة لتسوية النزاع الصحراوي بطريقة سلمية، إلا أنه يبقى سيناريو وارد الحدوث فإن حدث ذلك نتفاءل بـ:

- تسوية قضية الصحراء الغربية سلميا، و ذلك عن طريق إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي.
- فتح الحدود المغلقة بين الجزائر و المغرب، ما يبعث نفس جديد للإقتصاد عن طريق التبادل التجاري بين البلدين، و خلق شراكات اقتصادية.
- خلق شراكات أمنية، أي التعاون في مكافحة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، المخدرات.....)

- تفعيل أعمال الإتحاد المغاربي، و فتح مجالات الشراكة و التعاون في شتى المجالات بين دول المنطقة ككل.[1]

و هذا السيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في الجزائر و المغرب مما يخلق لها الفرص في التفكير بمؤسسات المغرب العربي، و البحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات و آمال المنطقة.

التكتل و الاندماج ضمن منظومة اقتصادية واحدة أصبح ضرورة حتمية، فقد أصبحت التكتلات من سمات العالم المعاصر، و من متطلبات الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي. حيث أن مشاركة الدول المغاربية في معاهدات و اتفاقيات عالمية بشكل منفرد يجعلها في موقف ضعف.

كما أن نظرة الأمن الحديث خاصة في مواجهة التحديات الغير تقليدية، لا يقتصر على نظرة ضيقة تركز على الأمن في رقعة جغرافية مرتبطة بحدود سياسية وهمية.

كما أن التغيير الحكومي في الجزائر، و نهاية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد يغير وجهة النظر في موضوع العلاقات الدولية أو العلاقات الجزائرية – المغربية بصفة خاصة، و قد تكون هناك وجهة نظر مختلفة لقضية الصحراء الغربية. و قد يكون له تأثير على رأي جبهة البوليساريو و قبولها بمقترحات الحكم الذاتي.

و كما يمكن أيضا أن يؤدي تغيير النخب في المغرب إلى موافقة هذا الأخير على إقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير في الصحراء الغربية.

### ❖ السيناريو المتشائم

- يمكن أن تصل قضية الصحراء الغربية إلى حالة عدم التسوية و استحالة فرض السيطرة بين موقف المغرب من جهة و موقف جبهة البوليساريو و الجزائر من جهة أخرى.

[1]– رتيبة بوعدمة، "العلاقات الجزائرية المغربية– تفاؤل و تحفظ في الشارع الجزائري" في: **http**://**cutt.us/VFz1r**، (2019/05/01).

- يمكن أيضا أن تصل العلاقات الحدودية بين الجزائر و المغرب إلى طريق مسدود، نتيجة تدخلات أجنبية و تهديدات أمنية و تعنتات نظامية من كلا الطرفين.
- يمكن أم تحتدم حدة الصراع بين البلدين للوصول إلى حد انقطاع العلاقات الثنائية في كل المجالات بسبب الدخول في التضاربات على مستوى الأمن و الإقليم، مما يزيد من شدة تعقيد تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي أكثر.
- كما يمكن أن تصل حدة النزاع و الصراع بين البلدين إلى نقطة الدخول في صدام مباشر، أي حرب بين الجيشين النظاميين للدولتين.

من خلال تحليلنا و دراستنا إلى تاريخ العلاقات الجزائرية– المغربي نلاحظ أن العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب تشهد منذ استقلال البلدين تجاذبات لا تنتهي، على خلفية قضية الصحراء الغربية تحديدا، حيث وصلت لدرجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، لكن هذه العلاقات تعرف أيضا محطات تصالح وانفراج وتقارب ثقافي بين الشعبين الجارين .

وتشكل قضية الصحراء الغربية محور الخلاف الرئيسي بين البلدين، إذ يتهم المغرب الجزائر بعدم الحياد في القضية ووقوفها إلى جانب جبهة البوليساريو، في حين تشدد الجزائر على أنها مجرد ملاحظ في الملف المعتمد من طرف الأمم المتحدة.

- أكتوبر 1963: خلاف حدودي بين الجزائر والمغرب تسبب في مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بـ"حرب الرمال".

- 7 مارس 1976: قطع العلاقات بين المغرب والجزائر على خلفية اتهام المغرب جارته الشرقية الجزائر بدعم جبهة البوليساريو.
- 10 جوان 1988: تطبيع العلاقات بين البلدين ولقاء بين ملك المغرب الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد، وفي فيفري 1989 تم تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية، الذي شكل البلدان أبرز أركانه.

- 1993: تجدد الخلاف بين البلدين ودعوة وزير الخارجية المغربي الراحل عبد اللطيف الفيلالي إلى وقفة مراجعة للاتحاد المغاربي بسبب ما اعتبرها مواقف الجزائر من قضية الصحراء.[1]
- 1994: الجزائر تغلق الحدود مع المغرب ردا على قيام الرباط بفرض تأشيرة دخول على الجزائريين من جانب واحد على أثر هجوم مسلح استهدف فندقا بمدينة مراكش يوم 24 أوت 1994، اتهمت الرباط عناصر من أصل جزائري بالوقوف خلفه.
- 1999: صدور إشارات إيجابية من طرف المغرب بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر، مهدت للتحضير للقاء بين البلدين في صيف 1999، إلا أن وفاة الملك الحسن الثاني أدت إلى إرجاء اللقاء، ثم فشل التقارب في سبتمبر من العام نفسه بعد اتهام الجزائر للمغرب بإيواء جماعات مسلحة جزائرية.
- 24 سبتمبر 2004: مذكرة توضيحية وجهها المغرب إلى الأمم المتحدة، شرح فيها مسؤولية الجزائر في قضية الصحراء، وجاء ذلك بعد أن بعث الرئيس الجزائري بوتفليقة رسالة إلى زعيم البوليساريو الراحل مُحَمَّد عبد العزيز، عبر فيها عن دعم بلاده للقضية الصحراوية.
- مارس 2005: أول لقاء رسمي يعقد في الجزائر بين الرئيس الجزائري بوتفليقة وملك المغرب مُحَمَّد السادس.
- جانفي 2012: زيارة وزير خارجية المغرب السابق سعد الدين العثماني للجزائر، وفي مارس من العام نفسه زار الناطق باسم الحكومة المغربية مصطفى الخلفي الجزائر أيضا بهدف تعزيز العلاقات.
- ديسمبر2012: أيام ثقافية جزائرية تنظم في الرباط، في إطار تمتين علاقات التعاون الثقافي بين الجارتين، وذهبت الجزائر بوفد فني وثقافي في المسرح والأدب والسينما والفن التشكيلي.
- أكتوبر 2013: المغرب يعلن سحب سفيره في الجزائر ردا على ما جاء في مضمون رسالة للرئيس بوتفليقة إلى اجتماع "مؤتمر دعم الشعب الصحراوي" بأبوجا في نيجيريا.
- نوفمبر 2013: ناشط في "حركة الشباب الملكي" يقتحم القنصلية الجزائرية في الدار البيضاء وينكّس العلم الجزائري عشية الاحتفال بعيد الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 2013.
- ديسمبر 2013: الجزائر تقرر مقاطعة الاجتماعات والنشاطات السياسية التي قد تقام مستقبلا على الأراضي المغربية، وذلك عقب ما وصفتها بـ"الاستفزازات المتكررة من طرف

[1]– الجزائر و المغرب..خلافات و لقاءات و حدود مغلقة، في: **http**://**cutt.us/5HFSh**، (2019/05/29).

الرباط"، خصوصا بعد حكم القضاء المغربي بمعاقبة مدنّس العلم الجزائري بشهرين حبسا مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 250 درهما (نحو 22 يورو).[1]

- ديسمبر 2013: مثقفون من الجزائر والمغرب يطالبون حكومة البلدين بوقف المشاحنات الإعلامية وتسوية الخلافات السياسية بين البلدين وفق المصالح المشتركة.
- جوان 2015: المملكة المغربية تنزل ضيفا على فعاليات قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، حاملة معها جزءا من الموروث الثقافي المغربي الذي يتقاطع في العديد من النقاط مع الموروث الثقافي الجزائري.
- نوفمبر 2015: مُحَمَّد السادس يدعو بوتفليقة إلى الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى تطلعات الشعبين، والعمل على بناء اتحاد المغرب العربي، وذلك في برقية تهنئة بمناسبة تخليد الجزائر للذكرى الستين لاندلا ع ثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي.
- جانفي 2016: المغرب يتهم الجزائر بدورها في "عدم تقدم مفاوضات قضية الصحراء". وقالت الوزيرة المغربية المنتدبة بوزارة الخارجية مباركة بوعيدة وقتها "لا يمكن أن يكون هناك تقدم في مفاوضات قضية الصحراء، إذا لم يكن هناك اعتراف (دولي) بدور الجزائر في استمرار هذا الملف".
- مارس 2017: مشادة كلامية بين مندوبي المغرب والجزائر في الجامعة العربية على خلفية رفض المندوب الجزائري إدراج بند لمشروع القرار الذي سيرفعه المندوبون الدائمون لاجتماع وزراء الخارجية يرحب بعودة المغرب للاتحاد الأفريقي.
- 22 أفريل 2017: المغرب يستدعي السفير الجزائري لدى الرباط، ويعرب عن "قلقه البالغ" إزاء أوضاع نازحين سوريين على الحدود مع الجزائر، وفي اليوم التالي تعلن الخارجية الجزائرية استدعاء السفير المغربي لإبلاغه رفضها لما وصفتها بـ"الادعاءات" التي وجهها المغرب للجزائر.[2]
- نوفمبر 2018: دعوة ملك المغرب للجزائر من أجل الحوار و تخطي الخلافات بين البلدين، وذلك من خلال تأسيس لجنة مشتركة لبحث الملفات "الخلافية" العالقة. حيث قال الملك مُحَمَّد السادس: "إن الرباط مستعدة للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، لتجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين". وأضاف أن بلاده منفتحة على

[1] – **المكان نفسه.**

[2] – **المكان نفسه.**

الاقتراحات والمبادرات التي قد تتقدم بها الجزائر، بهدف تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين.[1]

و في الأخير و من خلال تلخيصنا لأهم المحطات التاريخية للعلاقات الجزائرية– المغربية، نجد أنه منذ عقود ما فتئت العلاقات الرسمية بين البلدين (الجزائر والمغرب) تأتي على نحو اضطرابات و خلافات و تصادمات، و على الرغم من تخللها بعض فترات التوافق و التقارب إلى أن الوضع السائد على الدوام هو حالة الشك و الخوف و الترقب، و ما يبرهن على صحة نظرتنا هي تقارير التسلح التي سبق ذكرها لكلا الطرفين.

و من هنا فالسيناريو الذي نرجحه هو السيناريو الاتجاهي أو المرجعي، بمعنى استمرار الوضع القائم أي لا حرب و لا سلم، هذا لأنه ليست هناك مبادرات جادة و مؤشرات توحي بانفراج هذا الإنسداد في العلاقات، فدعوة الملك مُحَمَّد السادس الأخيرة لم تلقى ترحيبا من طرف الجزائر، و تجلى هذا بعدم صدور أي رد إلا بعد مدة طويلة ، و ليس بشكل مباشر و إنما عن طريق توجيه دعوة مفاجئة إلى اتحاد المغرب العربي من أجل تنظيم قمة مغاربية في أقرب الآجال على مستوى وزراء الخارجية. حيث نلاحظ أنه لا تُوجد أي علاقة بين الدعوة رفيعة المستوى التي وجهها العاهل المغربي ومقترح الخارجية الجزائرية؛ لأنهما موضوعان مختلفان ومنفصلان، خصوصا أن المقترح المغربي يهم العلاقة الثنائية مع الجزائر التي يوجد فيها مشكل، بينما الدعوة لعقد اجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي يهم جميع الدول المنضوية تحت لواء هذا التنظيم. و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على انعدام الثقة و عدم وجود نية صادقة للحوار و حل المشاكل العالقة.

كما نستبعد أيضا وصول هذا الإنسداد إلى حالة الحرب أو الصدام المباشر نظرا للتوازن الملحوظ بين القوتين نسبيا، أي أن الحرب تعني أنه لن يكون هناك طرف رابح. بالإضافة إلى مؤشرات التقارب (كالدين، و العروبة، الروابط الثقافية .....) تحول دون تصاعد الصراع لدرجة الحرب.

[1]– ملك المغرب يدعو الجزائر للحوار و تطبيع العلاقات، في : **http**://**cutt.us**/**CZ9dO**، (2019/06/05).

# فهـــرس المحتويـــات

قدمت هذه الدراسة واقع العلاقات بين الجزائر و المغرب مركزين على قضية الصحراء الغربية باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة فيها، و قد تطرقنا إلى حيثيات الموضوع من خلال الوقوف على مدخل نظري ومفاهيمي، و نجد أن ديناميكية العلاقات بين الدولتين فسرت من خلال عدة منطلقات نظرية أهمها التحول في مفهوم الأمن و مقاربة المعضلة الأمنية، حيث أن العلاقات بين الدول تتحكم فيها عدة اعتبارات.

و قد خلصنا من خلال وقوفنا على واقع العلاقات بين الجزائر و المغرب وفق ملف القضية الصحراوية إلى:

- النزاع الدولي القائم على الصحراء الغربية قد أوضح الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية و الجيوبوليتيكية للصحراء الغربية.
- العلاقات بين البلدين تتحكم فيها أبعاد تاريخية، إذ أن صناعة القرار في الدولتين كانت و مازالت خاضعة لمنطق جيوبوليتيكي استعماري، حيث ان المغرب و رغم انعقاد قمة اتحاد دول المغرب العربي لديه قناعات أن حدود المغرب تتعدى حدودها الإقليمية و الجغرافية.
- إن الصحراء الغربية تعتبر إحدى المحددات الرئيسية للعلاقات بين دول المغرب العربي عامة، و بين الجزائر و المغرب خاصة، و تعتبر محورا رئيسيا في بث الشك و الخوف و عدم الثقة بين الجارتين (الجزائر و المغرب).
- يعتبر البعد الأمني هو ركيزة توتر العلاقات بين الدولتين، فقد توصلنا أن التهديدات الأمنية المتبادلة بين الطرفين كانت خلفية غلق الحدود بين الجارتين.
- قضية الصحراء الغربية قد أثبتت فشل المنظمات العربية والإقليمية في حل قضاياها، و تصديرها للخارج من أجل إيجاد حلول مما يساعد على التدخل الأجنبي في الشؤون العربية والإفريقية.
- أن الجزائر لا تعتبر نفسها طرفا من أطراف النزاع في قضية الصحراء الغربية، وموقفها من هذه القضية و من جبهة البوليساريو هو كموقفها من كل الحركات التحررية في العالم.
- إن الجزائر ترى في أطماع المغرب للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية تهديدا مباشرا لسيادتها و أراضيها، فإن نالت المغرب ما تسعى إليه ستطالب بباقي أراضي المغرب الكبير التي طالبت

بها مسبقا، و التي تشمل جزء كبير من الجزائر. لذلك يمكن أن نقول بأنها لعبة صفرية لا تقبل القسمة على اثنين (نظرية اللعب).

- و في الأخير نقول بأن النزاع حول إقليم الصحراء الغربية ليس هو العامل الوحيد المؤثر في العلاقات الجزائرية– المغربية، لكنه من أهم العوامل الذي يتحكم في تكييفها ، فكلما زادت حدة النزاع الصحراوي زاد ذلك في تعقيد و توتر العلاقات بين البلدين.

# قائمـــــــة المراجـــــــع

# قائمة المراجع

## أولا: قائمة الكتب

***باللغة العربية***


1. الحسن إحسان مُحَّد، ***مناهج البحث العلمي***، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1. 2005.

2. الشامي، علي، ***الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي***. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980.

3. الرازي مُحَّد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**. بيروت: المكتبة العصرية، 1999.

4. بديع ليلى خليل، ***أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب "الصحراء الغربية"***. بيروت: دار المسير، 1976.

5. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.

6. بوحوش عمار و الديبات، مُحَّد محمود، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2001.

7. بوقارة حسين، **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**. الجزائر: دار هومة للنشر، 2009.

8. بيليس جون و سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004.

9. حافظ صلاح الدين، ***حرب البوليساريو***. بيروت: دار الوحدة، 1981.

10. دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت، تر: وليد عبد الحي، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، الكويت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985.

11. زبيري، الطاهر، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011.

12. عبد القادر، عبد العالي، ***محاضرات النظم السياسية المقارنة***. الجزائر: جامعة سعيدة مولاي الطاهر،2008.

13. عبيد، ربيع عبد العاطي، ***دور منظمة الوحدة الإفريقية ودور المنظمات الأخرى في فض المنازعات***. القاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002.

***14***. عطا الله، شوقي، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977.

15. غريفشن، مارتن وأوكلاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.

16. قادري، حسين ، **النزاعات الدولية: دراسة و تحليل**، باتنة: منشورات خير جليس، 2007.

17. قوجيلي، سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية. مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

18. كتاب، مصطفى وبادي، مُحَمَّد، ***النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق***، سوريا: دار المختار للنشر، 1998.

19. الكيلاني، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 4، ط 2، 1990.

20. محمودي، عبد القادر، ***النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945–1985***. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار، 2001.

21. مهنا، مُحَمَّد نصر ومعروف، خلدون ناجي، ***تسوية المنازعات الدولية***، القاهرة: مكتبة غريب، 1996.

**باللغة الأجنبية**

22. Booth, Ken, **Theory of World Security** .UK : Cambridge University Press,2007

23. James E, Dougherty. & Robert L, **Pfaltzgraff**., **Contending Theories of International Relations**: **A Comprehensive Survey** (New York: Longman, Fifth Edition, 2001

24. Doufour, John Louis, **un siécle de crise internationale** : **de pékin 1900 au caucase 2008** (S.D.E) ; André Versailles éditeur, (S.D.E),

25. **Le dictionnaire Historique et Géopolitique du 20eme Siècle**, Paris, La Découvert, 200.

**ثانيا: قائمة المجلات**

**باللغة العربية**

26. الحربي، سليمان عبد الله." الأمن وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم)"، **العربية للعلوم السياسية**، ع.(19)، (صيف 2008)، ص ص.9-30.

27. الحيالي، عبد الأمير عباس. "مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي"، **ديالى**، ع.25 (2007)، ص ص. 349- 352.

28. بن رمضان، العربي. "قضية الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي :رؤية مغربية"، ***سياسات عربية***، ع 23، (نوفمبر 2016)

29. بوستي، توفيق." مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل، "**الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.13، (جويلية 2018)، ص ص.179-192.

30. زقاغ، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية «خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.5، (5. جوان.2011)، ص ص.103-114.

31. سيد، سليمان حسن. "أبعاد قضية الصحراء الغربية"، ***دراسات إفريقية***، ع.13(جويلية 1995)، ص ص. 49-91.

32. فودي، مصطفى كمال. مجيدي، يحي، " تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة"، **الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، م (02)، ع (03)،(ديسمبر 2018)،ص ص. 86-101.

33. معروف، محمود. "المغرب يأسف رفض الجزائر طلبه فتح الحدود و تطبيع العلاقات"، ***القدس العربي***، ع 5851، 27 مارس 2008، ص7.

**باللغة الأجنبية:**

34. Balzacq , Thierry : « Qu'est que le sécurité nationale », la **revue Internationale et stratégique**, N°.52, (Hiver2003-2004), P.34.

35. Buzan, Barry, ''New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century'', **International Affairs** 3 (1991). p.433

**ثالثا: قائمة الرسائل والمذكرات**

**36.** بن عبد الرزاق، حنان. **تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة–دراسة للنموذج الإسباني منذ 1963–**، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة مُحَمَّد خيضر. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017.

37. بوشماخ، أسامة. ***تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية دراسة حالتي الجزائر والمغرب***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012.

38. دلة، أمينة مصطفى. **الدراسات الأمنية النقدية**، رسالة ماجستير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام،2013.

39. شعنان، مسعود. نزاع **الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007م

40. عمرون، مُحَّد. ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

41. قسوم، سليم. **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية)**، رسالة ماجستير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام،2010.

42. قوجيلي، سيد أحمد. **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011.

**43.** كروم، مُحَّد صالح. ***سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011.

44. مالكي، أمينة. ***مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991-2012***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2013.

45. نصيب، عتيقة. **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير منشورة. جامعة مُحَّد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012.

46. صدوق، عمر ، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

47. ويكن، فازية ، ط**بيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016.

**رابعا: قائمة المقالات المنشورة في المواقع الالكترونية**

48. الجزائر والمغرب. خلافات و لقاءات و حدود مغلقة، في: **http://cutt.us/5HFSh**.

49. أموش، عبد الله. " تقارير دولية حول المخدرات.. المغرب يتصدر والبلاء ينتشر"، في: **https://al3omk.com/402075.html**.

50. الودراسي، عبد السلام. "الجزائر تحفر خنادق في الحدود البرية المشتركة مع المغرب تحت ذريعة مكافحة تهريب البنزين "، في:**http://cutt.us/Vrfay** .

51. بوعدمة، رتيبة "العلاقات الجزائرية المغربية– تفاؤل و تحفظ في الشارع الجزائري" في: **http://cutt.us/VFz1r**

52. "بوتفليقة:لا يوجد مشكل بين الجزائر و المغرب" في: ***https://www.hespress.com/politique/30473.html***

53. تملالي، ياسين. "عن مسؤوليّة أوروبا في سباق التسلّح بين المغرب والجزائر"، في: " **https://al-akhbar.com/Opinion/164908**.

54. جمعة، علاء. "الجزائر والسلاح الالماني، صفقات على حساب ملف حقوق الانسان"، في**http://cutt.us/owFmc** .

55. ساند، سعيد. "المخدرات في المغرب: زراعة، استهلاك، انتاج، في: **http://cutt.us/oWNn2**.

**56.** صايج، مصطفى. "توقيعات ما وراء الحدود البرية الجزائرية المغربية"، في: **https://www.djazairess.com/elbilad/1**.

57. طرشي، ياسين. "المعضلة الأمنية: تحديد المفهوم"، في: **http://cutt.us/4bDpZ**

58. ملك المغرب يدعو الجزائر للحوار و تطبيع العلاقات، في : **http://cutt.us/CZ9dO**.

59. موقع العربي بوست، تفوقت الجزائر بأسطولها البحري فطوَّر المغرب قدراته الجوية.. سباق تسلح بالمليارات لأكثر من نصف قرن، فمَن الأقوى؟، في: **http://cutt.us/PFQ69**.

60. مويسي، نبيلة. "الجزائر تنوع في مقتنيات السلاح"، في:

**https://www.djazairess.com/elmustakbal/10808**.

**خامسا: قائمة المواقع الإلكترونية:**

61. موقع غلوبال فاير، **http://cutt.us/6OZnI**

# قائمـــــة الجـــداول

**جدول رقم 1**: احتياط الفوسفات في العالم.....ص 55

# قائمـــــة الخرائـــــط

خريطة رقم 01: توضح الموقع الجغرافي للصحراء الغربية.....ص 38

خريطة رقم 02: تبين الساقية الحمراء ووادي الذهب.....ص 42

خريطة رقم 03: الأراضي الصحراوية أثناء الاستعمار الاسباني.....ص 57

خريطة رقم 04: تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب بعد معاهدة مدريد.....ص 68

خريطة رقم 05: توضح الحدود الجزائرية المغربية حسب معاهدة لالا مغنية1845.....ص 80

خريطة رقم 06: توضح المغرب الكبير في تصور علال الفاسي سنة 1956.....ص 83

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


شكر وتقدير.....2

مقدمة.....3

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي الى المعضلة الأمنية.....15

المبحث الأول: المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية.....16

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....16

المطلب الثاني: تعريف المعضلة الأمنية.....19

المطلب الثالث: مرتكزات ومتغيرات المعضلة الأمنية.....25

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية.....31

المطلب الأول: التحول من الأمن القومي الى الأمن المجتمعي.....31

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي والهوية.....32

المطلب الثالث: المعضلة الأمنية المجتمعية وآلية الدفاع.....33

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية.....36

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة الصحراء الغربية.....37

المطلب الأول: الصحراء الغربية– دراسة جيواستراتيجية.....38

المطلب الثاني: الصحراء الغربيـــة– دراسة بشريـــة.....41

المطلب الثالث: الصحراء الغربية– دراســة اقتصاديـــة.....46

المبحث الثانـــي: مواقـف الـدول والمنظمات الدوليـة تجاه القضيــة الصحراويــة..56

المطلب الأول: الخلفيــة التاريخيــة لقضيـــة الصحـراء الغربيـــة.....56

المطلب الثاني: موقف الدول الكبرى من قضية الصحراء الغربية.....59

المطلب الثالث: موقف الدبلوماسية الإقليمية من قضية الصحراء الغربية.....66

المطلب الرابع: المساعي والجهود الدوليـــة لحل الأزمة الصحراوية.....69

الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية ومدى تأثيرها بقضية الصحراء الغربية....73

المبحث الأول: الحالة النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية.....74

المطلب الأول: المتغيرات المحددة لطبيعة العلاقات الأمنية الجزائرية المغربية.....73

المطلب الثاني: النزاع الحدودي في العلاقات الجزائرية المغربية.....79

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية وسباق التسلح.....87

المبحـث الثانـي: تأثيـر قضيـة الصحـراء الغربيـة على العلاقـات بيـن الجزائـر و المغــرب.....96

المطلـب الأول: موقف الجزائر و طرفي النزاع من القضية الصحراوية.....96

المطلب الثاني: تأثير وانعكاسات القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية – المغربية.....104

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية – المغربية في ظل استمرار النزاع على إقليم الصحراء الغربية.....107

خاتمة.....113

قائمة المراجع.....116

قائمة الجداول.....124

قائمة الخرائط.....126

فهرس المحتويات.....128